وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــــي

المركز الجامعي ميلة

الرقم التسلسلي: .....

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير والتجارة

الشعبة:.. علوم التسيير

التخصص: مالية

مذكرة بعنـــــــــوان

انعكاسات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على سوق العمل

دراسة: حالة الجزائر

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس ل.م.د في علوم التسيير

تخصص مالية

إعداد الطلبة:

- بودوري صفاء.

إشراف الأستاذ:

ريغي هشام.

السنة الجامعية: 2011 – 2012

شكر وعرفان

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:
"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير "
كما أنني أتوجه له بخالص الشكر إلى من علمنا التفاؤل والمضي إلى الأمام، إلى من رعانا وحافظ علينا، إلى من وقف إلى جانبي وهداني عندما ضللت الطريق الى اطيب الناس الاستاذ **ريغي هشام**

الذين كانوا عونا لي في بحثي هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي.
إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون ان يشعروا فلهم مني كل الشكر، وأخص منهم: ايمان، وداد، ياسر، شعيب، طارق.

اهداء

اهدي ثمرة عملي هذا الى

الى الذي تمنيت وجوده

الى الذي لم انساه واشتاق اليه

الى روح **جدي** رحمه الله

الى من دعت لي بالخير وتمنته لي **جدتي**

إلى قدوتي الأولى

إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود

إلى من رفعت رأسي عالياً افتخاراً به

إليكِ يامن أفديكِ بروحي

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير **والدي العزيز**

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض **والدتي الحبيبة**

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي **اخواتي**

مروة، هاجر، سرين، بثينة والى حبيب قلبي محمد.

صفاء

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الاهداء والشكر

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

مقدمة عامة.....(أ-ب)

الفصل الاول: المنظمة العالمية للتجارة

تمهيد 2

المبحث الاول: المنظمة العالمية للتجارة: تاريخها ونشأتها .....(3-10)

المطلب الاول: لمحة تاريخية لتطورات انشاء الجات.....3

المطلب الثاني: تعريف الجات.....4

المطلب الثالث: مبادئ واهداف الجات..... 5

1- مبادئ الجات 5

2- اهداف الجات.....5

المطلب الرابع: اهم الجولات من الـ GATT الى OMC.....6

1- الجولات الاولى.....6

2- جولة الاورغواي 1986-1993.....7

المبحث الثاني: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة واهدافها.....(11-17)

المطلب الاول: اتفاقيات ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.....11

1- اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.....11

2- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.....12

المطلب الثاني: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة..... 13

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.....15

المبحث الثالث: العضوية وعملية اتخاذ القرار وشروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة...(18-20)

المطلب الاول: العضوية وعملية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة.....18

1- العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.....18

2- عملية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة.....18

المطلب الثاني: متطلبات وإجراءات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.....19

1- متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....19

2- إجراءات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.....19

خلاصة الفصل.....21

الفصل الثاني: اسواق العمل

تمهيد 23

المبحث الاول: ماهية اسواق العمل.....(24-35)

المطلب الاول: العمل: مفهومه واهميته.....24

1- مفهومه.....24

2- أهميته.....25

المطلب الثاني: اسواق العمل: مفهومها والعوامل المؤثرة فيها.....26

1- تعريف سوق العمل.....26

2- العوامل المؤثرة في اسواق العمل.....27

المطلب الثالث: الطلب على العمل وعرض العمل 29

1- الطلب على العمل.....29

1-1 تعريف الطلب على العمل.....29

2-1 محددات الطلب على العمل.....32
2- عرض العمل.....33
2-1 تعريف عرض العمل.....33
2-2 محددات عرض العمل.....34
المبحث الثاني: سوق العمل في الفكر الاقتصادي.....(35-44)
المطلب الاول: المدرسة الكلاسيكية.....35
المطلب الثاني: المدرسة الماركسية.....37
المطلب الثالث: المدرسة النيوكلاسيكية.....40
المطلب الرابع: المدرسة الكينزية.....42
المبحث الثالث: مؤشرات سوق العمل.....(45-51)
المطلب الاول: البطالة.....45
1- تعريف البطالة.....45
2- انواع البطالة.....45
3- قياس البطالة (معدل البطالة).....46
المطلب الثاني: الأجور.....47
1- مفهوم الأجور.....47
2- طرق تحديد الاجر.....47
المطلب الثالث: انتاجية العمل.....48
1- مفهوم الانتاجية.....48
2- العوامل المؤثرة على انتاجية العمل.....49
3- طرق قياس إنتاجية العمل.....50
خلاصة الفصل..... 52
الفصل الثالث: انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على سوق العمل
تمهيد.....54

المبحث الاول: الاصلاحات التجارية في الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.....(55-63)

المطلب الاول: الاصلاحات التجارية في الجزائر.....55

1- مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962-1969).....55

2- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1970-1989).....56

3- مرحلة تحرير التجارة الخارجية.....56

المطلب الثاني: سيرورة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.....57

المطلب الثالث: تحليل لإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية.....63

المبحث الثاني: نظرة حول سوق العمل في الجزائر.....(64-73)

المطلب الاول: تحليل لهيكل سوق العمل في الجزائر.....64

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر.....66

1- البطالة.....66

2- إنتاجية العمل.....69

3- الأجور.....71

المبحث الثالث: الانعكاسات المتوقعة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على مؤشرات سوق العمل.....(74-78)

المطلب الاول: انعكاسات على البطالة والتشغيل.....74

المطلب الثاني: الانعكاسات على الاجور.....76

المطلب الثالث: الانعكاسات على انتاجية العمل.....78

خلاصة الفصل.....79

خاتمة عامة.....(81-82)

قائمة المراجع.....(84-86)

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1-1	مراحل جولات الجات من أفريل 1947 إلى غاية أفريل 1994.	(9-10)
1-3	قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات التجارية (2000-2010) بالمليون دولار	63
2-3	تطور حجم القوة العاملة ومستويات البطالة في الجزائر (1989-2008)	68
3-3	انتاجية العمل في الجزائر (1980-2008).	70
4-3	بعض مؤشرات الأجور والمرتبات (شهرياً) في الجزائر (1992-1996)	72

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	17
1-2	منحنى الطلب على العمل والتغير في الأجر	30
2-2	منحنى الطلب على العمل والتغير في العوامل الأخرى المؤثرة في هذا الطلب	31
3-2	محددات مستوى التوظيف عند كينز	43
1-3	هيكل سوق العمل في الجزائر	64
2-3	تطور حجم القوة العاملة وعدد البطالين في الجزائر (1989-2008)	67
3-3	تطور معدل البطالة في الجزائر (1989-2008)	67
4-3	الناتج المحلي الاجمالي لكل شخص عامل (engaged) (دولار امريكي ثابت لسنة 1990 على اساس تعادل القوة الشرائية)	71
5-3	الناتج المحلي الاجمالي لكل شخص عامل (engaged) (1990=100)	71
6-3	تطور الاجور والمرتبات في الجزائر (دج) (سنة الاساس: 1995)	72
7-3	تطور الأجور الاسمية والحقيقية في قطاع الصناعة التحويلية (سنة الاساس: 1995)	73

المقدمـــــة

المقدمة العامة:

يتميز الاقتصاد العالمي اليوم بحركية كبيرة في إطار العولمة الاقتصادية الجارية اليوم. وأهم ما يُميز هذه العولمة هو التحرير المتزايد من تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وتُعتبر المنظمات الاقتصادية الدولية الإطار المؤسسي لهذه العولمة. والمنظمة العالمية للتجارة تُعتبر أحد تلك المنظمات (بالاضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي). وأصبح الانضمام إلى هذه المنظمة وما ينطوي عليه من تحرير للتجارة ضرورة حتمية لجميع الدول متقدمة ونامية.

والجزائر كغيرها من دول العالم، خاصة النامي منها، باشرت مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كأحد متطلبات إندماجها في الاقتصاد العالمي. إلا أن مثل هذا الانضمام وما ينطوي عليه من تحرير للتجارة سوف تكون له من دون شك إنعكاسات على مختلف المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية،...الخ. ويُعتبر سوق العمل من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل أحد المتغيرات التي يُمكن أن تتأثر بهذا الانعكاس.

وانطلاقا من العرض السابق، تظهر لنا إشكالية هذا البحث والتي يُمكن صياغتها في شكل التساؤل التالي الرئيسي التالي:

"**ما هي الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على سوق العمل؟**"

وسوف نحاول الإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي عن طريق التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية المنظمة العالمية للتجارة والجوانب المتعلقة بها؟
- ماهية أسواق العمل ومختلف الجوانب المتعلقة بها؟
- ماهو واقع كل من سيرورة المفاوضات لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وواقع سوق العمل فيها؟
- ماهي مختلف القنوات التي يؤثر بها الإنضمام المحتمل للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على مؤشرات سوق العمل من ناحية البطالة والتشغيل، الأجور، وإنتاجية العمل.

1- فروض الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، وقصد تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة أصبح واقعاً حتمياً للإندماج في الاقتصاد العالمي وبالتالي فإن الجزائر ليس لها مفر إلا الاستمرار في المفاوضات من أجل الانضمام؟

الفرضية الثانية: أن تحرير التجارة الخارجية في ظل المنظمة العالمية للتجارة سوف يؤدي إلى خلق بيئة تنافسية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة حدة منافسة المنتجات الأجنبية للمنتجات المحلية الغير قادرة على المنافسة مما يؤدي إلى إغلاق المؤسسات، خاصة تلك التي كانت محمية، وهو ما يؤدي إلى تسريح العمال وزيادة البطالة؟

الفرضية الثالث: أن تحرير التجارة وشدة المنافسة المتولدة عنها تدفع بالمؤسسات إلى التخفيض من التكاليف الإجمالية وهو ما يؤدي إلى التخفيض من الأجور التي تعتبر أحد بنود تلك التكاليف.

الفرضية الرابعة: أن تحرير التجارة سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل من خلال عدد من القنوات ومنها التخفيض من العمالة وتعزيز قدرات البحث والتطوير.

2- اهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى:

- إبراز مسيرة المفاوضات التي تجريها الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة للإنضمام إليها.
- إلقاء نظرة حول الجوانب النظرية لسوق العمل ومختلف الجوانب المتعلقة بها.
- إبراز الانعكاسات المحتملة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على سوق العمل من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل.

3- اهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة أصبحا واقعاً لا بد من تقبله والتكيف معه وبالتالي الاستعداد لمختلف الانعكاسات التي يُمكن أن تنطوي عليها. ولعل مؤشرات سوق العمل من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل تحتل أهمية كبيرة في هذا الصدد بالنظر إلى أن أهمية إستقرار سوق العمل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي والأمني.

4- خطة وهيكل الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة ومن تم اختبار الفرضيات قسمنا الدراسة الى ثلاث فصول:

الفصل الاول: يتناول المنظمة العالمية للتجارة ومختلف الجوانب المتعلقة بها.

الفصل الثاني: يتناول سوق العمل ومختلف الجوانب المتعلقة به.

الفصل الثالث: يتناول انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على مؤشرات سوق العمل في الجزائر من ناحية التشغيل والبطالة، الأجور وانتاجية العمل.

6- صعوبات الدراسات:

صادف الباحثون عدد من الصعوبات خاصة الإحصائيات المتعلقة بالانعكاسات المحتملة للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على البطالة، الأجور وإنتاجية العمل في الجزائر.

الفصل الأول
المنظمة العالمية للتجارة

☜ مباحث الفصل

- ⇦ تمهيد
- ⇦ المبحث الأول: المنظمة العالمية للتجارة: تاريخها ونشأتها
- ⇦ المبحث الثاني: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة واهدافها
- ⇦ المبحث الثالث: شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

خلاصة الفصل

تمهيد:

أصبح تحرير التجارة في السلع والخدمات اليوم أحد السمات الرئيسية التي تميز الاقتصاد العالمي والعولمة الاقتصادية، ولقد شرعت الكثير من دول العالم إلى تضمين إصلاحاتها الاقتصادية بإصلاحات تجارية من خلال التخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية ومختلف القيود الكمية، وكان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي تُعتبر أحد أهم المنظمات الاقتصادية في العالم، من أهم الدوافع من وراء تبني تلك الاصلاحات.

ومن خلال هذا الفصل، سوف نحاول أن نتطرق إلى المنظمة العالمية للتجارة ومختلف الجوانب المتعلقة بها، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المنظمة العالمية للتجارة: تاريخها ونشأتها

المبحث الثاني: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة واهدافها

المبحث الثالث: شروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الاول: تاريخ ونشأة المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الاول: لمحة تاريخية لتطورات انشاء الجات:

إن التبادلات التجارية الدولية عرفت تطورا ملحوظا عبر فترات أزمات (1873-1896) و(1929-1936) والحروب العالمية.

وابتداء من سنة 1945 ظهرت إرادة عامة في البداية كانت أمريكية لتطوير التجارة الدولية تسمح بالتحرير المتزايد للتبادلات في إطار ما يعرف بالجات (GATT).

ومن خلال هذه العمليات ظهرت عدة منظمات دولية ذات الطابع الاجتماعي مثل الأمم المتحدة ومنظمات لتعديل الأجهزة النقدية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، غير أن مبادرة 50 دولة في نيويورك لخلق نظام يختص بالتجارة الدولية كان فاشلا.

ولقد كان مطلع سنة 1946م نقطة البداية لنشأة اتفاقية الجات حيث المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الامم المتحدة اتخذ قرارا بعقد مؤتمر دولي لبحث تشكيلات التجارة الدولية، وفي عاصمة بريطانيا عقدت الدورة الاولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الذي عقد في اكتوبر من عام 1946م، أما الدورة الثانية لهذه اللجنة فقد عقدت في جنيف في شهر ابريل الى اكتوبر من عام 1947م، وانتهت الى اعداد مشروع ميثاق للتجارة الدولية يتضمن انشاء منظمة دولية للتجارة.

ولقد اسفرت هذه المفاوضات عن مولد ما يعرف بالجات والتي ابرمت في 1947م وبدأ العمل بها ابتداء من يناير عام 1948م، وكان عدد الدول التي وافقت عليها في البداية 23 دولة من بينها: الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، انكلترا، هذه الاتفاقية التي حل محلها الآن "منظمة التجارة الدولية".

وقد مرت هذه الاتفاقية بعدة جولات منها ميثاق هافانا لإزالة ويلات الحرب العالمية الثانية وما خلفته من خراب. فقد اقترحت الدول الرأسمالية عقد مؤتمر دولي للتجارة وانعقد في هافانا في الفترة من 21 نوفمبر الى 24 مارس 1948م.

ولقد اشتركت فيه 55 دولة ولم يحضره الاتحاد السوفياتي آنذاك، فقد ابرز اتجاهات السياسات التجارية للدول الاعضاء حيث تميزت المساواة في المعاملة الجمركية وتخفيضها سنويا عن طريق المفاوضات، وسمح هذا الوضع بإنشاء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة.

وجدير بالذكر ان ميثاق هافانا قد استثنى في مواده بعض الدول الاعضاء من تخفيض القيود الجمركية في ثلاث حالات هي: المنتجات الزراعية، انشاء صناعات جديدة، عجز ميزان المدفوعات. وتعزى هذه الاستثناءات الى نظرة المجتمع الدولي في ذلك الحين والمبرر هو المشاكل الاقتصادية التي

تواجهها الدول النامية وتقديرا منها لعدم تفاقم هذه المشاكل الاقتصادية اذا ما اجبرت هذه الدول على تخفيضات جمركية تعارض خطط التنمية فيها.

كذلك اعطى ميثاق هافانا عناية بزيادة المنح التي تمنحها الدول الغنية لقطاعات الانتاج منها، كما اجاز للدول الاعضاء مكافحة الاغراق بفرض رسوم جمركية اذا لحق الاغراق بصناعة محلية او اثر على صناعة ناشئة، ولما كان العالم النامي في ذلك الوقت تتنازعه كل من كتلة الاشتراكية وكتلة الدول الرأسمالية، فقد قرر ميثاق هافانا عدم وضع الحواجز من طرف الدول المتقدمة على صادراتها، واوصى بتثبيت اسعار الصادرات من السلع الاساسية للدول النامية.

وهكذا قدم ميثاق هافانا منهجا طموحا في صالح الدول النامية عن طريق انتهاج الدول الغنية لسياسات تجارية تخدم مصالح جميع دول العالم، ومن ثم فقد عدلت الدول الغنية عن تطبيق ما جاء به من احكام، ومن هنا كانت الاتفاقية العامة للتعريفات تمثل جزءا فقط من ميثاق هافانا، أما الاجزاء الاخرى فهي التي اصطدمت باعتراض الكونجرس الامريكي، ومن ذلك تثبيت اسعار المواد الاولية ومنع الممارسات الاحتكارية في التجارة الدولية، وتنظيم انتقال التكنولوجيا، وتأمين وتمويل الصادرات وقد دخلت هذه المسائل فيما بعد في اختصاص مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي انشا سنة1964 م .[1]

وابتداء من هذه الخطوة نشأ بما يسمى الـــ (GATT) عام 1947حيث أن الـــ (GATT) هي General Agreement on Tariffs and Trade

المطلب الثاني: تعريف الجات.

تعرف اتفاقية الجات على انها معاهدة دولية متعددة الاطراف، تنص على نظام عالمي من الحقوق والالتزامات التي تحكم التجارة الدولية والتي تقبلها طوعا الدول الاعضاء، بهدف تحرير التجارة الدولية وازالة العوائق الجمركية والغير جمركية التي تحد من انسياب السلع بين الدول وتعيق حركة التجارة الدولية. ولقد ابرمت هذه المعاهدة في 30 اكتوبر1947م واصبحت سارية المفعول منذ اول جانفي1948م بعضوية 23 دولة فقط، ومقرها الرئيسي بجنيف (سويسرا)، الى ان ما تجدر الاشارة اليه ان هذه الاتفاقية (الجات) قد تم ابرامها قبل البدء في المفاوضات الخاصة بميثاق التجارة الدولية التي بدأت فعليا في1947/11/21م وانتهت في 1948/03/24م. وعليه تعتبر اتفاقية الجات اهم اتفاقية تجارية في تاريخ العالم وتمثل حلقة في سلسلة التغيرات المستمرة التي بدء العالم يشهدها والتي تنبأ بظهور نظام اقتصادي عالمي جديد في القرن الواحد والعشرون.

[1]- د. عثمان ابو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار اسامة، الاردن-عمان، 2008، ص ص 133-135.

وعلى الرغم من ان الجات قد اتخذت لنفسها منهجا واضحا يرتكز في المقام الاول على تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعوق حركتها، الا انها بالرغم من ذلك قد اختارت لنفسها مجموعة من الاهداف والمبادئ، كما حددت النصوص الاساسية واجهزتها وآلية عملها.[1]

المطلب الثالث: مبادئ واهداف الجات.

1- مبادئ الجات:

و يمكن ايجازها فيما يلي:

أولا: مبدأ عدم التمييز في التجارة الدولية اي التزام جميع الدول الاعضاء في الجات اعطاء الدول الاخرى الاعضاء نفس الفرصة في المعاملة التفضيلية من حيث ازالة الحواجز التجارية.

ثانيا: مبدأ الدولة الاولى بالرعاية اي تفضيل الدول الاعضاء في الجات عن الدول الاخرى غير الاعضاء مع المساواة في التعامل فيما بين الدول الأعضاء.

ثالثا: مبدأ المعاملة بالمثل (المعاملة الوطنية) وتعني عدم اللجوء الى الحواجز الجمركية لحماية المنتج المحلي واعطاء الفرصة للمنتج الاجنبي ليكون منافسا في السوق.

رابعا: مبدأ حظر القيود الكمية وتعني بأن التعرفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية ويجب عدم اللجوء الى القيود الكمية مثل نظام الحصص وغيرها من القيود، إلا في حالة فرض هذه القيود من اجل تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

خامسا: مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية اي الدخول في مفاوضات جماعية من اجل تخفيض الرسوم الجمركية وتثبيتها والالتزام بعدم رفعها إلا وفقا لإجراءات محددة.

سادسا: منع سياسة الاغراق l'interdiction du dumping اي التعهد بتجنب سياسة الاغراق.[2]

2- أهداف الجات:

هدفت الجات الى ازالت الحواجز الجمركية والغير الجمركية التي تفرضها الدولة لكي لا تعيق تدفقات السلع عبر الحدود الدولية، وذلك من اجل تحرير التجارة الدولية، وتطوير نظام تجاري حر يمكّن البلدان الاعضاء من التبادل التجاري للسلع في جو المنافسة العالمية، وفتح الاسواق للمنافسة الدولية، وزيادة التجارة وتشجيعها بين الدول الاعضاء، وزيادة الانتاج ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي. وهذه الاهداف هي المعلنة على الملأ ويعرفها الجميع، ولكن في الواقع توجد اهداف كامنة وغير معلنة تسعى الى تحقيقها الدول المتنفذة من خلال الجات وهي:

[1]- آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر-مصر)، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر-باتنة-،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2011/2010، ص 41.

[2]- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الاولى، الاردن-عمان، 2008، ص 92.

انهاء تدخل الدول الوطنية في الشؤون الاقتصادية والتجارية لبلدها حتى يتسنى للدول الكبرى صاحبة النفوذ السيطرة على التجارة العالمية وتكريسها لخدمة مصالحها، ورفع القيود الجمركية والغير الجمركية امام التجارة الدولية وذلك لفتح اسواق العالم امام تدفق السلع الاوروبية الغربية بوجه عام والسلع الامريكية بوجه خاص وكذلك فتح المجال أمام الاستثمارات الاجنبية الممثلة في الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بنهب ثروات الشعوب الفقيرة وتحويلها الى الخارج، وتثني الدول الوطنية عن ادارة اقتصادياتها واللجوء الى وصفات صندوق النقد الدولي وخصخصة القطاع العام، وايهام العالم ان السبيل للتقدم الاقتصادي يكمن في نظام الاسواق المفتوحة والحرية الاقتصادية المطلقة. [1]

المطلب الرابع: اهم الجولات من الـ GATT الى OMC .

1- الجولات الاولى.

لقد مرت الاتفاقية العامة بالتعريفات الجمركية والتجارة بسبع جولات قبل وصولها إلى جولة الأرغواي وتتمثل هذه الجولات فيما يلي:

اولا: جولة جنيف عام 1947 كانت تلك أول محاولة لوضع لائحة لتنظيم التجارة وخفض التعريفة الجمركية على خمس حجم التجارة العالمية، وقعت عليها 23 دولة وسميت حين ذاك بالاتفاقية العامة في قصر الأمم بجنيف وتمت بعد جولة محادثات تجارية دولية غير مسبوقة. في بداية عام 1948 دخلت الاتفاقية مرحلة التنفيذ حيث تم تشكيل أمانة عامة مؤقتة للإشراف عليها كما تقرر إنشاء هيكل جديد لها تحت اسم منظمة التجارة الدولية في وقت لاحق، ويجدر بنا الإشارة أن لبنان وسوريا كانتا من الدول الثلاثة والعشرين المؤسسين لاتفاقية الجات إلا أن انضمام الكيان الصهيوني عام 1951 إلى الاتفاقية أدى لانسحاب القطر العربي السوري احتجاجاً. في 2 مارس عام 1948 اتفقت 53 دولة في العاصمة الكوبية هافانا على تشكيل منظمة التجارة الدولية وإكسابها سلطات مشابهة لتلك التي يتمتع بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلا أن الكونغرس الأمريكي أحجم عن إقرارها لدخول الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية المؤقتة طوراً جديداً حيث غدت آنذاك منظمة ذات صفة دائمة.

ثانيا: جولة نيس عام 1949 حيث انعقدت تحت إشراف اتفاقية الجات في مدينة نيس الفرنسية واتفقت هناك 13 دولة من الدول الأعضاء في الاتفاقية (أطلق عليها اسم الأطراف المتعاقدة) على تخفيض التعريفة الجمركية على 500 سلعة.

ثالثا: جولة توركواي عام 1950 وعقدت في إنجلترا حيث تبادلت 38 دولة عضواً في الجات تخفيضات جمركية على 8700 سلعة مؤداها تخفيض قرابة 25% من قيم التعريفات المتفق عليها عام 1948 واستمرت تلك الجولة طوال الفترة الواقعة بين سبتمبر 1950 و افريل 1951.

رابعا: جولة جنيف عام 1956 والتي تمخضت عن خفض التعريفات الجمركية بلغت قيمتها 2.5 مليار دولار واختتمت في ماي في ذلك العام.

[1]- علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الطبعة الاولى، 2007، ص445.

خامسا: جولة ديلون عام 1960 والتي سميت على اسم وكيل وزارة الخارجية الأمريكية دوغلاس ديلون الذي اقترح إقامتها وضمت 26 دولة اجتمع ممثلوها في جنيف وتركزت مفاوضاتهم على تنسيق اتفاقات التعريفة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية وانتهت هذه الجولة في جويلية عام 1962 وبإقرار 4400 امتياز تعريفي يغطي تعاملات تجارية بقيمة 4.9 مليارات دولار كما أقرت هذه الاتفاقية مبدأ التعويضات للدول التي خيرت تجارياً من إنشاء المجموعة الأوروبية.

سادسا: جولة كنيدي عام 1964 والتي سميت باسم الرئيس الأمريكي جون كنيدي الذي اغتيل في تلك الفترة وعقدت في جنيف أيضاً وقد أسفرت عن تخفيض عالمي للتعريفة الجمركية بنسبة تقترب من 30% على المنتجات الصناعية وتحدد جدول زمني لهذا التخفيض يبدأ في عام 1968 حتى عام 1972 كما صيغت عدة إجراءات لمكافحة سياسة الإغراق وتم التوصل أيضاً إلى مجموعة اتفاقيات دولية لتنظيم أسواق الحقول الزراعية وقد وقعت 62 دولة مشاركة فيها تضطلع بنحو 75% من التجارة العالمية على الفصل الأخير في هذه الجولة في جوان في عام 1967 وقدرت قيمة التعريفات التي تم الاتفاق على امتيازاتها آنذاك بأربعين مليار دولار.

وقد كانت هذه الجولات الست فعالة لحد كبير في مجال تخفيض التعريفات الجمركية ولكنها كانت ذات أثر محدود في المجالات الأخرى.

سابعا: جولة طوكيو عام 1973 والتي عقدت على مستوى الوزراء في العاصمة اليابانية ومن ثم انتقلت إلى مقر الاتفاقية في جنيف وشاركت فيها 102 دولة تفاوضت حول اتفاقيات تتعلق بضرورة إزالة الحواجز غير الجمركية التي تعوق التجارة واستبدالها بحواجز صناعية هدفها الحماية التجارية بأساليب غير التعريفة الجمركية مثل تحديد المواصفات الفنية للسلعة أو اشتراط مستوى معين من الأمان الطبي أو الصحي ووضع قيود في مجال منح تصاريح الاستيراد والتصدير وتقديم الدعم السعري للمنتجات الوطنية وخاصة الزراعية. ونجحت جولة طوكيو في تخفيض التعريفات الجمركية المباشرة للمنتجات الصناعية التي تحمل شهادات منشأ من 9 دول صناعية كبرى، فقد شاركت 99 دولة في جولة طوكيو وفي (نوفمبر) عام 1979 تم التوصل إلى اتفاقات تتناول وضع إطار قانون لسلوك التجارة الدولية ويتضمن الاعتراف بالمعاملات الجمركية وغير الجمركية لمصلحة الدول النامية وفيما بينها. وتتمثل المعاملات غير الجمركية في الدعم والرسوم الجمركية المضادة والحواجز التكنولوجية أمام التجارة وإجراءات منح الرخص كما تم الاتفاق على تحرير التجارة في الطيران المدني واحتوت الاتفاقات على شروط تفضيلية للدول النامية. و وافق المجتمعون على خفض التعريفات الجمركية على آلاف السلع الصناعية والمنتجات الزراعية وبلغت جملة الخفض 300 مليار دولار أمريكي من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات في الفترة بين سنة 1980 – 1987 حيث تم الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية بما يعادل 30% من متوسط التعريفات في بدء الدورة.[1]

[1] - http://www.lifeandlaw.net 2012/01/20

2- جولة الاورغواي 1986-1993.

قادت المشاكل التي شهدها الاقتصاد العالمي بعد جولة طوكيو وقبل البدء بجولة الاوروغواي والتي تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وازمة الاسعار النفطية المرتفعة وازمة الديون الخارجية للدول النامية والتي بدأت بعدم قدرة المكسيك على سداد ديونها الى ارتفاع اصوات المنادين بالحماية التجارية وخاصة في الدول الصناعية المتقدمة وذلك من خلال العوائق غير الجمركية وتطبيقها في القطاعين الصناعي والزراعي.

بالإضافة الى فشل الولايات المتحدة الامريكية خلال المؤتمر الوزاري لعام 1982م في تحقيق اي تقدم ايجابي لمعالجة موضوع دعم الصادرات الزراعية التي تقوم بها السوق الاوروبية المشتركة او في ادخال ما يعرف بالموضوعات الجديدة مثل الخدمات او الاستثمار الاجنبي المباشر والملكية الفكرية في اطار الجات، اضافة الى تعاظم المشاكل التجارية بين الولايات المتحدة والسوق الاوروبية واليابان ورغبة امريكا في فتح الاسواق العالمية امام صادراتها.

وعليه فإن جميع هذه الامور دفعت الولايات المتحدة الى الطلب بعقد جولة جديدة من المفاوضات المتعددة الاطراف في اطار الجات. ولقد استجاب لهذا الطلب دول السوق الاوروبية المشتركة واليابان وكندا والنمسا وسويسرا ودول الشمال الاوروبي وعدد كبير من الدول النامية.

وقد تم تصديق دول العالم على الاتفاقيات المبدئية التي تم التوصل إليها في جولة الاوروغواي في مراكش بالمغرب في ربيع عام 1994م. وقد شارك في هذه الجولة منذ بدايتها 107 دولة وانتهت بتصديق 117 دولة عليها. وفيما يلي سنعرض اهم المواضيع التي تعرضت لها جولة الاوروغواي:

1- دخول الاسواق Market Access.

2- المنتوجات الزراعية Agricultural products .

3- المنسوجات والملابس Textile and Clothing.

4- بعض السلع الاخرى.

5- الخدمات Services.

6- إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة .

Trade Related Investment Measurements

7- حماية حقوق الملكية الفكرية Trips.

8- قواعد تنظيم التجارة الدولية.

9- الاصلاحات المؤسسية Institutional Forms.[1]

[1]- علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 428-443.

والجدول التالي يبين مختلف الجولات التي مرت بها الجات:

جدول رقم 1-1 : مراحل جولات الجات من أفريل 1947 إلى غاية أفريل 1994.

رقم الجولة	اسم الجولة	تاريخ المفاوضات	عدد المشاركين	موضوعات و قرارات الجولة	تخفيض الحقوق الجمركية على السلع الصناعية	تخفيض الحقوق الجمركية على المنتوج الزراعي
1	جنيف (سويسرا) Genève	أفريل – أكتوبر 1947	23 دولة	104 اتفاق متعلق بالتخفيضات الجمركية. 45000 تنازل لتحرير نصف المبادلات	35% -	ـــــ
2	آنسي (فرنسا) Annecy	أفريل – أوت 1949	33 دولة	147 اتفاق متعلق بالتخفيضات الجمركية	25% -	ـــــ
3	توركاي (انجلترا) Torquay	سبتمبر 1950- أفريل 1951	34 دولة	تخفيض الرسوم الجمركية لمئات الاتفاقات بـــ 25%، مقارنة بالمستوى التي كانت عليه في 1948	25% -	ـــــ
4	جنيف (سويسرا) Genève	جانفي – ماي 1956	22 دولة	التخلي عن 60 تعريفة جمركية جديدة. توسيع التنازلات إلى 55000 لكنها توقفت بسبب معارضة الكونغرس الأمريكي وانتظار تكوين المجموعة الاقتصادية الأوروبية (التي تكونت في 1957 و باشرت عملها في 1958)	----.	ـــــ
5	ديلون (جنيف/ سويسرا) Dillon	سبتمبر 1960- جويلية 1962	35 دولة	49 اتفاق متعدد الأطراف بخصوص تخفيض الرسوم الجمركية (لاسيما بين CEE و شركائها)	07% على الحقوق الجمركية المتوسطة و0% على المواد الحساسة المسماة (Sensibles) استثنائية (Exception)	ـــــ
6	كيندي (بجنيف / سويسرا) Kennedy Round	ماي 1964- جوان 1967	48 دولة	تخفيضات رسوم جمركية وإجراءات لمكافحة الإغراق إضافة إلى ميكانزمات امتيازية حكم عليها من طرف الدول النامية بأنها غير كافية.	35 % - على 5 سنوات باستثناء (الآلات)	استثناء طفيف على اتفاق خاص بالإعانة الغذائية
7	طوكيو (أو نيكسون) بطوكيو (ou Nixon) Round Tokyo	سبتمبر 1973- أفريل 1979	99 دولة	-تخفيض الحماية التعريفية والإجراءات غير الجمركية ووضع الأسس لقواعد مكافحة الإغراق وبعض الإجراءات (Concessions) الزراعية (لحوم، حليب). -اتفاقات القطاعية (الجوية و المدنية). -إلغاء إجراء الحماية الأمريكية (L'American Selling Price). وضع 09 قواعد تعالج الإطار الخاص بالتجارة الدولية (قانون متعلق بالصفقات العمومية، القيمة لدى الجمارك، مكافحة الإغراق، تجارة الطائرات، مشتقات الحليب و لحوم البقر)	34 % - على 8 سنوات	.

8	أورجواي (بونتاديليست) Uruguay Round	سبتمبر 1986- أفريل 1994	125 دولة	-تعزيز قواعد الجات، تخفيض المنطقة الرمادية. -تخفيضات على التدخلات الحكومية على قطاع الزراعة خاصة الأمريكية منها والأوروبية. و تم الاتفاق على أن يخفضا الاثنين صادراتهما المدعمة بنسبة 21 % مقارنة بالنسبة لسنتي92/91 وفتح أسواقهما في حدود 3% إلى 5% مع تعهدهما بعدم فتح حرب تجارية في السياسة الزراعية بينهما لمدة 6 سنوات. تخفيض الرسوم الجمركية وإجراءات غير الجمركية كذلك التطرق إلى موضوع الخدمات و حقوق الملكية الفكرية وامتيازات تجارية للدول النامية، تسوية المنازعات، المنسوجات. تخفيضات جمركية على المنتوج الصناعي في حدود الثلث (على هامش نهاية جولة الأوروجواي نسب الحماية المتوسطة وصلت إلى 6.1% للاتحاد الأوروبي و4.2% للولايات المتحدة و3.2% لليابان) إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.	- 39%	-36%

المصدر: - بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجـــــــــــزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004

المبحث الثاني: مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الاول: اتفاقيات ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

1- اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة:[1]

لقد عملت اتفاقيات المنظمة على تنظيم عوامل التجارة عامة عن طريق الالتزام بمبدأ تحرير التجارة والاستثناءات المسموح بها كما حددت الالتزامات المأخوذة على عاتق كل دولة من الدول المنظمة، من أجل تخفيض الحقوق الجمركية وازالة العوائق التجارية. وبموجب ذلك سنتطرق الى اتفاقيات المنظمة بما يلي:

1- الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (ACGS) وقد شملت 29 مادة تخص جميع قطاعات الخدمات (12 قطاع) كما عرفت 04 أنظمة لتمويل الخدمات، هذه القطاعات هي:

- الخدمات.
- الاتصال.
- خدمات الانشاء والهندسة.
- التوزيع.
- التعليم.
- المحيط.
- المالية، تأسيس البنوك.
- الصحة.
- السياحة والأسفار.
- الابداع، الثقافة والرياضة.
- النقل.
- خدمات أخرى.

كما قسمت هذه القطاعات بدورها الى 150 قطاع.

[1] http //www.wto.org: (2012/12/02)

2- اتفاقية تراخيص الاستيراد، جاءت لقضاء حاجات التجارة من نمو وتهدف الى اضفاء مزيد من الوضوح والشفافية عند فتح تراخيص الاستيراد.

3- اتفاقية الحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (ADPC) اذ تغطي هذه الاتفاقية جميع الميادين الفكرية.

4- اتفاقية الخدمات المالية (ديسمبر 1997) تمثل صفقات بـــــ 18 مليار دولار، قروض بنكية داخلية بـــــ 38 مليار دولار، وتأمينات بـــــ 2.2 مليار دولار.

5- اتفاقية العراقيل التقنية التجارية.

6- اتفاقية المنتوجات والملابس.

7- اتفاقية التفتيش قبل الشحن وتطبق داخل تراب العضو المصدر.

8- اتفاقية الاستثمارات المتعلقة بالتجارة.

9- اتفاقية الزراعة.

10- اتفاقية الأسواق العمومية.

11- اتفاقية القواعد الأصلية.

12- اتفاقية الاجراءات الصحية ومعالجة النباتات.

13- اتفاقية المساعدات المالية واجراءات التعويضات. كما يوجد اتفاقيات أخرى متعددة الأطراف تم التوقيع عليها في برنامجي الدوحة القطري وكون المكسيكي.

وكل هذا يتم تحت اشراف المنظمات الدولية المراقبة في المجلس العام ويبلغ عددها ثمان منظمات وهي:

- الأمم المتحدة(UN)
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
- صندوق النقد الدولي (IMF)
- البنك الدولي (World Bank)
- منظمة الأغذية والزراعة (FAO)
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) .
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)
- مركز التجارة الدولي (ITC).

2- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

تقوم المنظمة على عدد من المبادئ:

1- التجارة بدون تمىىز: ويعني ذلك أن أعضاء المنظمة يتفقون على معاملة التجارة بين الدول الأعضاء بشكل متساوي (الدولة الأولى بالرعاية) مقابل التجارة الداخلية (الاتفاقية الوطنية).

2- **تزايد فرص الدخول إلى الأسواق:** ويشمل ذلك الالتزام المتزايد من قبل أعضاء المنظمة بتخفيض التعريفة الجمركية والمعوقات الأخرى والالتزام بالشفافية في القوانين والتشريعات الداخلية.

3- **المنافسة الحرة:** قواعد وإجراءات المنظمة تطبق على جميع الدول التي لا تزال محتفظة بالشروط والقيود التي تحدد تحرير التجارة وذلك دون تمييز بينها.

4- **الإصلاح والتنمية الاقتصادية:** ما يزيد عن 75% من الأعضاء الذين يزيد عددهم عن 150دولة يعتبرون دولا نامية ودولا تقوم بإجراءات الإصلاح للتحول عن نظم السوق المركزي ولذلك يتم توفير بعض المرونة ومنح امتيازات تجارية لبعض الدول في بعض المجالات بموافقة المنظمة.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومهام المنظمة العالمية للتجارة: [2]

المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكنها تختلف عنهما من حيث أنه يتم اتخاذ القرارات فيها بمشاركة كل الأعضاء، سواءً من خلال الوزراء أو من خلال المسؤولين وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء. أي أن منظمة التجارة العالمية لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة، وليس للموظفين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلد، كما تعتبر منظمة حكومية، لذا فإنه لا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات الأعضاء.

و يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة جميع الأعضاء، وبما أن أغلب أعضاء هذه المنظمة هم دول نامية، فيمكن لهذه الدول أن ترفض القرارات التي تضر بمصالحها.ويمكن ربط الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها هذه المنظمة بالأسباب التي أدت إلى ظهورها .وكما تمت الإشارة إليه، ومن بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الاتفاق بشأن إنشاء هذه المنظمة هو تفاقم التوتر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى وعليه فإن أهداف هذه المنظمة تتمثل في النقاط التالية:

1-إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: ويتم ذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية. فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة، خاصة وأن الاجتماع الوزاري يتم مرة كل سنتين على الأقل وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة.

2-تحقيق التنمية: لجميع الدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية التي يزيد عددها في المنظمة عن 75 % من مجموع الأعضاء. ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية، أثناء اتخاذ وإصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية.

---

[1]- ريغي هشام، العولمة والبطالة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة العربي بن المهيدي، ام البواقي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص تحليل اقتصادي، 2009، ص28.

[2]- د. ناصر دادي عدون منتاوي محمد: انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة – الاهداف والعراقيل، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة العدد 3، السنة2004، ص ص 68-69.

3-حل المنازعات بين الدول الأعضاء :بالتقليل من النزاعات بين الدول الأعضاء وفضها، للإشارة فإن هذه النزاعات كثيرًا ما كانت عائقًا أمام التجارة الدولية في عهد اتفاقية الـــ GATT بسبب غياب آلية خاصة لحل هذه النزاعات، لذلك كان من الضروري إيجاد آلية فعالة وذات قوة رادعة للقضاء على هذه النزاعات، التي عانت منها الدول النامية كثيرا.

4-البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء : وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، وهذا عن طريق إلزام كل الدول الأعضاء بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية، والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية، ذلك لأن المنظمة تهدف إلى تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء .

5-تقوية الاقتصاد العالمي: وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، و تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء.

من خلال هذه الأهداف يبدو أنه بعد إنشاء هذه المنظمة، ستتحرر التجارة العالمية بشكل كبير، وستتمكن الدول النامية من الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة، بالإضافة إلى القضاء على التجاوزات التي كانت تتعرض لها الدول الأولى من قبل الثانية، وكل ذلك بفضل جهاز حل النزاعات الذي تديره المنظمة العالمية للتجارة.

وبما أن هذه المنظمة هيئة حقيقة عكس اتفاقية الـــGATT ، التي كانت عبارة عن اتفاقية مؤقتة، فهي تتولى قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية، خاصة في بعض الحالات التي لم يتم الاتفاق حولها بشكل نهائي، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى التي لم يتم التطرق إليها كقطاع المحروقات مثلا.

وبهدف الوصول إلى تحرير كامل للتجارة الدولية تتولى **المنظمة المهام التالية:**

1-تسهيل تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظِمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

2-تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض الأمور، التي تم الاتفاق عليها خلال جولة لأورغواي كقطاع الخدمات مثلا، الذي تم تأجيل الاتفاق حول كل جوانبه في جولة لأورغواي إلى المفاوضات التي تشرف عليها المنظمة، بالإضافة إلى المفاوضات الأخرى الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية

3-الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، وذلك من خلال الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات، والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور، وذلك طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن خلال جولة لأورغواي.

4-متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وذلك عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية لهذه الدول، والتي تتم وفقا لفترات زمنية محددة، وهي كل أربع سنوات للدول النامية وكل سنتين للدول المتقدمة .والهدف من ذلك هو الاطلاع على التغيرات التي تحدثها الدول الأعضاء على سياساتها التجارية ومدى موافقتها لأحكام الاتفاقيات، ومن جهة أخرى العمل على تكريس مبدأ الشفافية، من خلال تعميم المعلومات هذا الشأن على جميع الأعضاء، وإعطاء فرصة للتفاوض حول السياسات التجارية لكل عضو.

5-التعاون مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي، شاملا جوانبه المالية النقدية والتجارية، وتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون.

هذه مجمل المهام التي أوكلت إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي غيرت ملامح الاقتصاد العالمي بعد ظهورها، من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية بين عدد من البلدان التي تسعى للاستفادة من تحرير التجارة، وحركة رؤوس الأموال الدولية. إلا إن درجة الاستفادة تختلف من دولة لأخرى، وذلك بسبب اختلاف القوة الاقتصادية لهذه الدول.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة[1]

تسير المنظمة العالمية للتجارة في تنفيذ المهام المنوطة بها وفق هيكل تنظيمي حددته المادة الرابعة من اتفاقية مراكش بحيث ذكرت كل هيكل وما يتمتع به من صلاحيات ويتمثل الهيكل التنظيمي للمنظمة في نوعين من الأجهزة : اجهزة عامة واخرى متخصصة.

اولا: الأجهزة العامة:

وهي تلك الأجهزة المنصوص عليها في اتفاقية مراكش وتشمل كلا من:

1- **المؤتمر الوزاري:**

ويتألف من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية، ويعتبر قمة الهرم التنظيمي للمنظمة أو رأس السلطة في المنظمة، حيث يجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل للنظر في الأعمال التي يقوم بها المجلس العام الذي يلي المجلس الوزاري في الأهمية. يقوم هذا المؤتمر بمهام المنظمة وله صلاحية اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية المختلفة، وقد انعقد منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ستة مؤتمرات وزارية.

2- المجلس العام:

ويتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، ويعتبر الجهاز المحوري لمنظمة التجارة العالمية، حيث يجتمع كل9 مرات في السنة على الأقل وهو يقوم مقام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين

[1]- مولحسان آيات لله ، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر-مصر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ، 75-79.

اجتماعاته، حيث يتولى مهام فض المنازعات التجارية ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وتتفرع منه المجالس واللجان الفرعية.

1- الأمانة العامة:

وتقوم هذه الأمانة بإدارة شؤون المنظمة وإعداد الوثائق، وتحضير المؤتمرات السنوية والاتصال بالحكومات، وتعمل هذه المنظمة تحت إشراف المدير العام للمنظمة المعين من قبل المجلس الوزاري الذي يحدد له سلطاته وواجباته، كما يقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة، ويحدد شروط خدمتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المؤتمر الوزاري

2- جهاز تسوية المنازعات:

ويعد احد الأجهزة الرئيسية للمنظمة ، حيث يباشر عمله من خلال المجلس العام، وتشمل ولايته كافة مجالات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، كما يتولى هذا الجهاز فض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء وذلك طبقا لاتفاقية مراكش. ويصدر هذا الجهاز احكاما ملزمة للأطراف المتنازعة من خلال هيئة محكمين، ويحق لأي طرف استئناف قرار المحكمين إذا كان هناك ما يستوجب ذلك.

3- جهاز مراجعة السياسات التجارية:

ويعد هذا الجهاز أحد مظاهر الأجهزة المستحدثة التي أثمرت عنها مفاوضات أورجواي للتجارة العالمية، فهو يهدف الى القيام بعملية تقوم من اجل بحث كل من الآثار الإيجابية والسلبية لسريان قواعد النظام الدولي التجاري. ويعتمد هذا الجهاز في عمله على مبدأ الشفافية، ومن اجل تحقيق وبلوغ الهدف المشار إليه تم إسناد هذه المهمة إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، وذلك بموجب المادة الرابعة من اتفاقية مراكش والتي نصت على ما يلي: " ينعقد المجلس العام حسبما يكون ذلك مناسبا للاضطلاع بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية المشار إليها في آلية مراجعة السياسات التجارية".

ثانيا: الأجهزة المتخصصة:

وتنقسم الأجهزة المتخصصة في هذه المنظمة إلى نوعين هما:

1- المجالس المتخصصة:

وتشمل مجلس التجارة في السلع، ومجلس التجارة في الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، ويتولى كل مجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تقع في دائرة اختصاصه، من خلال مجموعة من اللجان الفرعية ومجموعات التفاوض التابعة له.

وتخضع هذه المجالس الثلاثة للإشراف المباشر للمجلس العام، مع العلم إن عضوية هذه المجالس الثلاثة مفتوحة لجميع من يرغب من الدول الأعضاء في المنظمة.

2- اللجان الفرعية:

وتتكون هذه اللجان بمشورة المجلس الوزاري، ومنها: لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية والإدارة، ولجنة التجارة والبيئة، وتقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقيات متعددة الأطراف، وبما يكلفها به المجلس العام.

والشكل الآتي يمثل الأجهزة المكونة للمنظمة العالمية للتجارة:

الشكل رقم 1-1: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

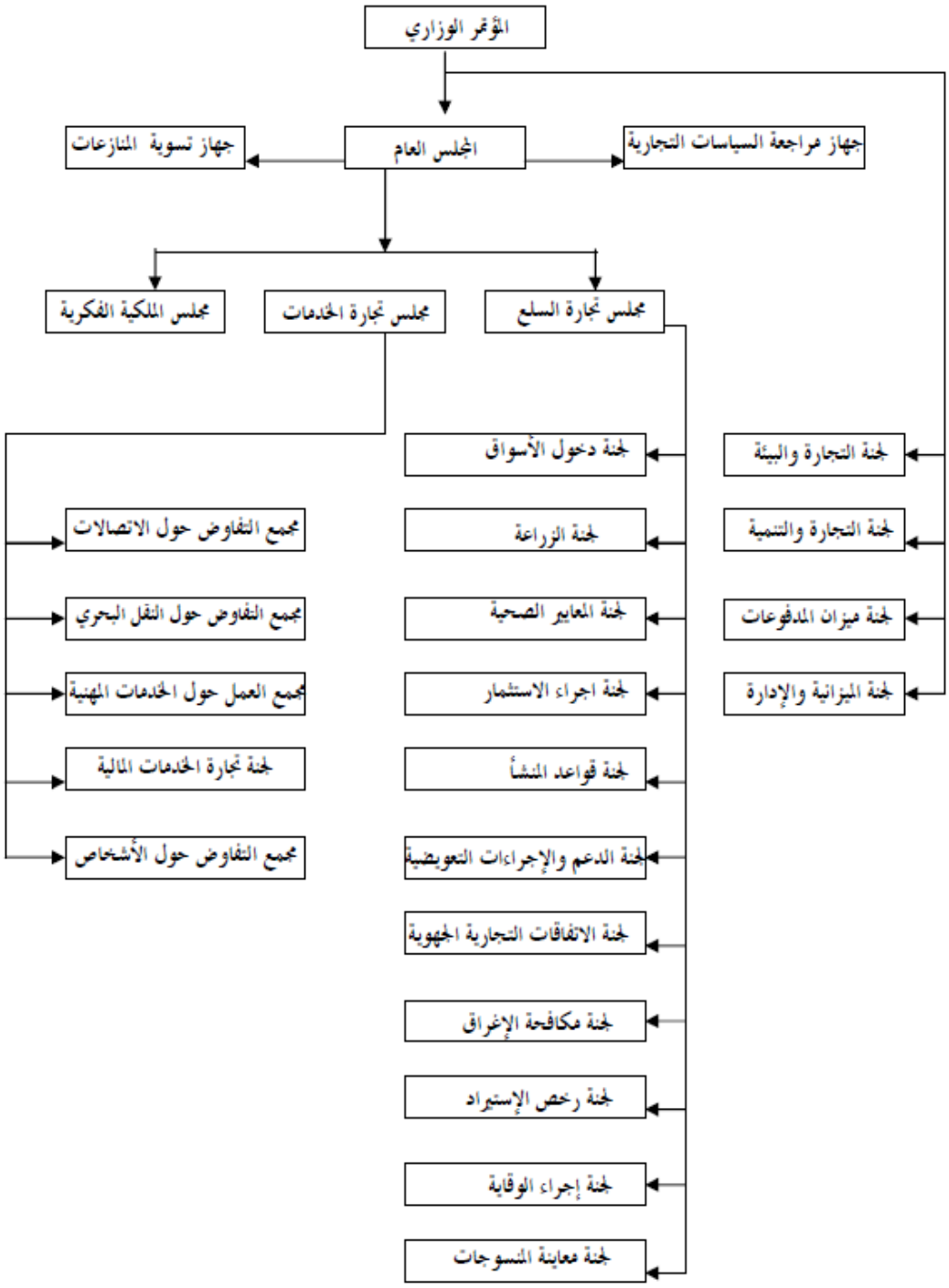

المصدر: آيات الله مولحسان، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر– مصر)، مرجع سبق ذكره، ص80.

المبحث الثالث: العضوية وعملية اتخاذ القرار وشروط الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الاول: العضوية وعملية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة. [1]

1- العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.

يتم الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة بالشكل التالي:

- يعتبر جميع الدول الاعضاء المؤسسين في عام 1947م اعضاء اصليين في المنظمة العالمية للتجارة في بداية عملها عام 1995م.
- جميع الدول التي انضمت الى المنظمة العالمية للتجارة في الفترة الانتقالية بين الجات والمنظمة (وهي سنتان ابتداء من بداية عمل المنظمة) تأخذ صفقة العضوية الاصلية.
- بإمكان الدول غير الاعضاء في المنظمة ان تحصل على العضوية عن طريق المفاوضات وفقا للإجراءات التالية:

1.تقديم طلب والحصول على موافقة ثلثي الاعضاء لقبول العضوية.

2.تقديم تقرير اقتصادي للدولة الطالبة للعضوية.

3.تقديم بيان بالسياسات الاقتصادية والتجارية التي تتبعها الدولة الطالبة للعضوية.

4.تشكل المنظمة لجنة لدراسة الطلب، وتقوم هذه اللجنة بإجراء مفاوضات مع الدولة المعنية الطالبة للعضوية تسفر عن قبولها او عدم قبولها عضوا في المنظمة العالمية للتجارة.

2- عملية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة.

تتخذ المنظمة العالمية للتجارة قراراتها بالشكل التالي:

1.بصفة عامة يتم إتخاذ القرار بالإجماع، ويعتبر الاجماع محققا عندما يتم إتخاذ القرار دون معارضة من اي بلد عضو في المنظمة .

2.عندما لا يمكن الحصول على القرار بالإجماع فإنه يمكن الحصول عليه بالأغلبية على أن يكون لكل بلد عضو صوت واحد فقط.

3.تتخذ القرارات بأغلبية ثلاث أرباع الاصوات في الحالات التالية:

–تفسير احكام الاتفاقيات.

–الموافقة على إعفاء مؤقت لبلد عضو من التزاماته تجاه المنظمة.

[1]- علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 450-451

-إجراء التعديلات على الاتفاقيات.

المطلب الثاني: متطلبات وإجراءات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة:

1- متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

هناك عدد من المتطلبات أو الشروط التي ينبغي أن تتوفر عليها الدولة الراغبة في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة:[1]

1. يجب على الدولة الراغبة في الانضمام الاقتناع بحرية التجارة الدولية وقبول رفع القيود على الصادرات والواردات مثل الحصص والتعريفات الجمركية، وذلك لأن الهدف النهائي لمنظمة التجارة العالمية هو التخلص من القيود التي تعوق التجارة نهائيا.
2. يجب على الدولة الراغبة إلى الانضمام وضع أهداف اقتصادية تتماشى مع أهداف المنظمة مثل: سياسات التحرير والخصخصة.
3. يجب على الدولة الراغبة إلى الانضمام قبول التصنيف الدولي للدول-دول نامية، دول أقل نمواً، دول في حالة انتقال الاقتصاد الحر ودول مستوردة للطعام- ويترتب على هذا التصنيف معاملات تفضيلية من قبل منظمة التجارة العالمية.

2- إجراءات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة:

هناك عدد من الخطوات التي ينبغي على الدولة الراغبة في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة أن تتبعها:[2]

الخطوة الأولى: طلب من الدولة الراغبة في الانضمام إلى مدير عام منظمة التجارة العالمية.

الخطوة الثانية: تداول الطلب بواسطة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وتكوين فريق عمل لمناقشة الطلب.

الخطوة الثالثة: الطلب من الدولة الراغبة في الانضمام بإعداد دراسة عن الأوضاع الاقتصادية لها ووجهة نظرها حول حرية التجارة الدولية ومحدداتها مثل: التعريفة الجمركية وقوانين الاستثمار، ثم رفع هذه الدراسة إلى فريق عمل منظمة التجارة العالمية.

الخطوة الرابعة: المفاوضة بين فريق عمل المنظمة والدولة الراغبة في الانضمام حول:

1. الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية المتعددة الأطراف.

[1]- د. السيد متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون-عمان-، الطبعة الأولى، 2011، ص 229.
[2] -د. نفس المرجع السابق، ص ص 229-230.

2. الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول تجارة البضائع (التعريفة الجمركية، دعم القطاع الزراعي، الإعانات المقدمة للصادرات...الخ).
3. الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول تجارة الخدمات.

الخطوة الخامسة: إعداد تقرير فريق عمل منظمة التجارة العالمية الذي يشتمل على نتائج المفاوضات، والذي يجب أن يشتمل على الموافقة على الاتفاقيات المذكورة آنفاً في الخطوة الرابعة. ويتم رفع التقرير إلى إدارة منظمة التجارة العالمية.

الخطة السادسة: التصويت على قرار الانضمام على ضوء تقرير الموافقة من قبل الاجتماع الوزاري للمنظمة. تعتبر الدولة عضواً إذا حصلت على ثلثي الأصوات داخل المنظمة وتصبح عضواً في منظمة التجارة العالمية.

الخطوة السابعة: بعد ثلاثين يوماً من قبول الدولة عضواً في منظمة التجارة العالمية يبدأ تنفيذ الاتفاقيات على الدولة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تطرقنا إلى الغات والمبادئ التي تقوم عليها وأهدافها، ثم مختلف الجولات التي مرت بها وصولاً إلى المنظمة العالمية للتجارة التي أُتفق على إنشائها في جولة أورغواي. ثم تناولنا بعض الجوانب المتعلقة بهذه المنظمة من مبادئ وأهداف. كما تعرفنا على مختف الأجهزة التي تتكون منها المنظمة من خلال هيكلها التنظيمي. بالإضافة إلى العضوية في هذه المنظمة وعملية اتخاذ القرار فيها وشروط الانضمام إليها والإجراءات المتبعة من أجل الإنضمام.

الفصل الثاني:
أسواق العمل

☜ مباحث الفصل

⇦ تمهيد

⇦ المبحث الأول: ماهية أسواق العمل

⇦ المبحث الثاني: سوق العمل في الفكر الاقتصادي

⇦ المبحث الثالث: مؤشرات سوق العمل

⇦ خلاصة الفصل

تمهيد:

يُعتبر سوق العمل أحد أهم الأسواق التي تسود أي اقتصاد. وتكمن أهمية دراسة سوق العمل في كونه السوق التي تتحدد فيه مختلف المؤشرات التي يتكون منها هذا السوق من خلال تفاعل قوى العرض والطلب والتي تتحدد بدورها بعدد من المحددات. وسوف نتطرق الى ماهية أسواق العمل ومختلف تلك المحددات، كما سوف نتطرق الى تفسير أسواق العمل من ناحية البطالة، الاجور وانتاجية العمل عند عدد من مدارس الفكر الاقتصادي، ثم تحليل نظري لتلك المؤشرات. وقبل التطرق الى كل ذلك، سوف يتم التطرق الى العمل نفسه من خلال تعريفه، واهميته. وسوف نتطرق الى ما سبق من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية أسواق العمل

المبحث الثاني: سوق العمل في الفكر الاقتصادي

المبحث الثالث: مؤشرات سوق العمل

المبحث الأول: ماهية أسواق العمل

المطلب الأول: العمل مفهومه وأهميته

1- مفهومه

العمل يعبر عن ذلك النشاط الواعي والهادف المبذول في عملية الإنتاج أي في استعمال أدوات الإنتاج من اجل تحويل مادة العمل فلا يمكن إذا أن نتصور عملا خارج عملية الإنتاج المادية أو المعنوية وفي نفس الوقت فالعمل قد يكون عضليا أو فكريا ويرى الاقتصاديون الاشتراكيون أن العمل هو صورة عنصر أساسي وهو قوة العمل التي تكمن في الذات أو حجم الإنسان الحي بحيث تظهر عند إنفاقها في صورة عمل.[1]

ويعرف العمل بأنه النشاط الإنساني الشاق الملزم الذي يقدم من قبل الفرد خلال فترة معينة ويعد العمل المصدر الأساسي لإنتاجية المجتمع وتطويره واعتبره الاقتصادي أدم سميت ودافيد هيوم هو أساس ثروة الأمم وخلق كل ما هو ضروري لحياة الأمة ورفاهيتها.[2]

لقد تطرق إلى عنصر العمل العديد من الاقتصاديين، وكذا المتخصصين في الإدارة والتنظيم بمختلف اتجاهاتهم وأزمان وجودهم، خاصة في هذا القرن. ولدى كل من تطرق الى مفهوم العمل يمكن أن يستخلص خصائص العمل البشري ونذكرها في النقاط التالية:[3]

1. أن العمل يعبر عن بذل جهد عقلي وفكري بغرض تحقيق أو تحصيل مقابل، قد يتخذ أشكالا وأنواعا.
2. أن العمل نتيجته تقديم أشياء أو منتوجات ذات قيمة وتختلف طبيعتها باختلاف طبيعة العمل المقدم والموارد المستعملة فيه، وهي المنتوجات المقدمة إلى الاستعمال البشري.
3. يخضع العمل إلى إحصاء أو قياس، وهو عنصر ملازم له لعدة أسباب منها ما يرتبط بتقديم المنتوج الذي يقابله وقد أخذ صورة العمل المنفق في عملية الإنتاج أول الأمر ليقيم هذا الجهد فيما بعد بقيم نقدية وغيرها.
4. باعتباره ظاهرة اجتماعية، فالعمل يرتبط بشكل مباشر بتنظيم المجتمع بواسطة ما يسمى بتقسيم العمل وتنظيمه.

[1]- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ص122.
[2] -الدكتور محمد طاقة، الدكتور حسين عجلان، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص19.
[3]- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص124.

5. يأخذ العمل ميزة أخلاقية تزيد أو تنقص، وتأخذ قيمتها حسب ما يتخذه هذا الجانب لدى المجتمع ويرتبط بالجانب الثقافي القيمي للمجتمعات.
6. يتميز العمل والعامل بالتعقيد واعتبار العملية نتيجة حاصلة لتجمع عدد من الجوانب النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية وغيرها داخل الإنسان الذي يقوم بها وللظروف المحيطة بهذا الإنسان.
7. مع تطور التكنولوجيا وطرق تنظيم المؤسسات والتطور الحضاري للإنسان تتغير درجة ارتباط الإنسان ككائن حي بالآلة، فبعد أن كان يقوم بالعمل مجردا من الأدوات أصبحت هذه الأدوات الوسيط بينه وبين المواد أو الموضوع الذي يقع عليه العمل، ثم أخذت الآلة مكان الأداة اليدوية البسيطة بعد ذلك ويزداد تعقيد العمل بالتالي بتعقيد الآلة ودورها في العمل.
8. وبتدخل القوانين والتنظيمات المفروضة من طرف الأنظمة والدول، وكذلك دور النقابات المتزايد في هذا المجال يزيد من تعقد وتشابك موضوع العمل.

أما مكونات عنصر العمل هي:[1]

1. **موضوع العمل:** ويعني كل ما يعالجه عمل الإنسان وكل ما تقدمه الطبيعة كمواد خام، المواد الأولية كالشجر والنباتات....
2. **وسائل العمل:** وتعني الأشياء التي يؤثر الإنسان بواسطتها في موضوع عمله وتسمى بأدوات الإنتاج.
3. **قوة العمل:** وهي القوة التي يمتلكها الإنسان وتتكون من مجموعة الإمكانات المادية والذهنية الموجودة في جسم الإنسان وتتكون من جميع الأشخاص المشتغلين فعلا والأشخاص الذين ليس لهم عمل لكنهم يسعون وراءه بصورة جدية ويدخل ضمن قوة العمل جميع العاملين في القوات المسلحة وكذلك من لديه شغل وترك عمله مؤقتا بسبب العطل أو المرض أو الإضرابات وقوة العمل لا تساوي جميع السكان وقد لا تساوي حتى نصفه وعليه فإن الفئات الرئيسية من السكان التي تستبعد من العمل هي: ربات البيوت، الأطفال، طلاب المدارس والجامعات، الأشخاص العاجزون عن العمل بسبب الشيخوخة أو بسبب العاهات البدنية والأمراض المزمنة وكذلك السجناء والشحاذون.

2- أهميته: [2]

يعتبر العمل هو الشرط الأساسي في الضرورات البشرية وتطويرها في المستقبل وقد استطاع الإنسان بواسطة العمل وبقابليته الخارقة على المحاكاة والتقليد من السيطرة رويدا رويدا على الطبيعة وسد حاجاته من الأكل والملبس والسكن ولولا ميله إلى العمل والتجمع والتنظيم لما تمكن من التأثير على محيطه وإخضاعه إلى حد كبير لإرادته وقد كان العمل منذ القدم مصدر غنى الإنسان وثروته كما أن

[1]- الدكتور محمد طاقة، الدكتور حسين عجلان، مرجع سبق ذكره، ص ص 22- 23.
[2]- الدكتور مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص ص17- 18.

العمل نفسه قد حرر الإنسان وهو الذي خلق المجتمع البشري وتأتي أهمية العمل من كونه يلعب أدوارا مختلفة في الحياة الاقتصادية، سواء في مجال الإنتاج أو كمصدر للدخل أو كونه موردا بشريا إلى جانب مساهمته في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية وكما يأتي.

1- العمل كعامل إنتاج: لا شك أن الأيدي العاملة تمثل أحد أهم عوامل الإنتاج الأربعة إلى جانب رأس المال والتنظيم والأرض، حيث يعتبر العمل العنصر الجوهري والأساسي في إنتاج السلع والخدمات.

2- العمل كمصدر للدخل: من المعلوم أن العامل يقدم خدمات العمل للآخرين من أجل إنتاج السلع والخدمات، لقاء أجر معين. وبهذا فإن العامل يحصل على الدخل من جراء تقديم خدماته للآخرين، ويلاحظ بأن حصة الأجور والرواتب كبيرة نسبيا في مبيعات عوامل الإنتاج الأخرى أو في الدخل القومي إذ تتراوح حصة الأجور والرواتب ودخول أصحاب المشروعات بحوالي 70 بالمائة من الدخل القومي في بعض البلدان ويشار إلى أن العوائل تحدد حجم دخولها من خلال عدد ساعات العمل التي يعرضونها. وهكذا فإن العمل مهم جدا ليس فقط كعامل من عوامل الإنتاج بل كمصدر للدخل أيضا.

3- العمل كمورد بشري: تحتاج عملية الإنتاج إلى الموارد البشرية إلى جانب الموارد المادية، وتحتاج عملية التنمية الاقتصادية هي الأخرى إلى الموارد البشرية إلى جانب الموارد الاقتصادية الأخرى، ويعتبر بعض الاقتصاديين بأن الموارد البشرية وليس رأس المال أو الدخل أو الموارد المادية هي التي تشكل القاعدة الأساسية لرفاهية وغنى الشعوب فالموارد الطبيعية والرأسمالية تعتبر عوامل إنتاج " سلبية " أما الموارد البشرية فهي وسائل " إيجابية " من شأنها تجميع الأموال واستغلال الموارد الطبيعية وإنشاء هيئات سياسية واقتصادية واجتماعية لدفع عملية التنمية إلى الأمام، ومعلوم أن التنمية لا يمكن أن تتم إلا من خلال التخطيط والعمل الدؤوب والمتقن والذي لا يأتي إلا من خلال تكوين الموارد البشرية و بواسطة التعليم والتدريب .. الخ.

– ولقد أخذ العمل مكانة هامة في اهتمامات الديانات والشرائع السماوية، خاصة الشريعة الإسلامية التي أولت اهتماما كبيرا بالعمل من خلال تفاصيل واسعة لمفهومه وأحكامه في الإسلام، وما يتفرع عنها من موضوعات كونه وسيلة لاستمرار الحياة. وإذا كان العمل فريضة على كل مسلم، فان إتقانه ركيزة أساسية كما يؤكد ذلك الحديث النبوي الشريف "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه" رواه أبو يعلى وابن عساكر عن عائشة.[1]

المطلب الثاني: أسواق العمل: مفهومها والعوامل المؤثرة فيها:

1- تعريف سوق العمل:

تعريف 01: يعرف بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة وصاحب العمل

[1]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، ص 13.

الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل، وبهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري وبعد حصول التطور في وسائل الاتصال المختلفة أصبح سوق العمل هو الإطار الذي يتم فيه عملية التبادل الاقتصادي، سواء كان هذا الإطار مكان أو أجهزة إلكترونية كالأنترنت أو الهاتف أو الفاكس.[1]

تعريف 02: سوق العمل هو السوق المسؤول عن توزيع العمل على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة ومن خلال السوق يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشأة وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من العمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة. إذن السوق هو المكان الذي تتخذ فيه قرارات العمل المطلوبة والمرغوبة من قبل الأفراد، ففي ظل وجود 10 مليون عامل وحوالي 05 مليون من فرص العمل تكون هناك ألاف من القرارات حول اختيار هذه المهن، التوظيف وترك العمل، التعويض والتقنية التي يجب استخدامها والتنسيق بينهما، ومن هنا تظهر الاليات المناسبة لعمل السوق في تنسيق قرارات التوظيف.[2]

تعريف 03: سوق العمل كأي سوق أخر يقصد به قوى العرض والطلب للعنصر أو السلعة، ومن خلال تفاعل القوى يتحدد الثمن والكمية المتبادلة[3].

ويعتبر سوق العمل عنصرا هاما يمول المؤسسات بما تحتاجه من قوة العمل اعتمادا على نظام المعلومات السائد والذي يحصي حجم القوى العاملة الراغبة في العمل والمستعدة له خلال فترة زمنية معينة.

2- العوامل المؤثرة على أسواق العمل: يتأثر سوق العمل بكل ما يحيط به من عوامل تصب أساسا في العرض والطلب على اليد العاملة، ولعل من أهم هذه العوامل:

عوامل جغرافية: تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه القوى العاملة وهذا قصد رسم الحدود الإقليمية لسوق العمل مثل: مقر سكن العامل، موقع المؤسسات العارضة للعمل، مسألة التكفل بالإيواء والخدمات الاجتماعية لتوفير أفضل الشروط لحياة العامل وأسرته،...الخ.

العامل الديموغرافي: يتأثر سوق العمل بشكل كبير بالنمو الديموغرافي لكونه يحدد حجم وكمية اليد العاملة العارضة لقوة عملها في السوق، وتشكل بذلك مخزونا حقيقيا من القوة العاملة التي تحتاجها المؤسسات، ويتعلق الأمر هنا بالفئة النشيطة، أي التي وصلت إلى سن العمل والقادرة عليه، ويقاس النمو الديموغرافي بمعدله، الذي يتأثر بدوره بالمؤشرات التالية: معدل الولادات والوفيات، معدل الخصوبة، معدل تطور الزواج والطلاق، وضعية الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية.

---

[1]- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] محمد طاقة وحسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

[3] منى الطحاوي، اقتصاديات العمل- الطبعة الأولى- دار نهضة الشرق للنشر و التوزيع- القاهرة- 1995 ، ص 12.

أما عن تقدير عدد الناشطين وتركيبتهم النوعية، فإن ذلك يتوقف على مجموعة من العناصر مثل: عدد السكان، التصنيف الجنسي (ذكور وإناث)، فئات الأعمار، الأشخاص الذين يشغلون منصب عمل بشكل جزئي، الذين يزاولون دراستهم، المؤدون للخدمة الوطنية ومستويات التأهيل المهني والعلمي،...إلخ.

[النشاط][1] الاقتصادي: يعرف [النشاط] الاقتصادي مرحلة رخاء تنتعش فيها الحركة الاقتصادية ويرتفع مستوى الناتج والنمو الاقتصادي، ومنه تزداد العمالة والتوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية. إلا أن هذه المرحلة قد تتصادم بأزمات اقتصادية تؤدي إلى اختلالات في التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يعجز الجهاز الاقتصادي على استيعاب كل الأيدي العاملة الحالية والجديدة التي تدخل إلى سوق العمل باستثناء الحالات الخاصة التي تتوقف على درجة التأهيل العلمي والمهني.

النظام الاجتماعي والثقافي: يتأثر سوق العمل بالعلاقة السائدة بين أفراد المجتمع من حيث السلوكيات والعادات والتقاليد والذهنيات السائدة، التأثير على مدة العمل مثل: تقليص ساعات العمل اليومية، تمديد العطل السنوية، تقليص سن التقاعد، ...الخ. مما قد يجبر المؤسسة على زيادة عدد عمالها للمحافظة على استقرار نشاطها والبقاء على نفس المستوى الذي كانت عليه من قبل، الشيء الذي سيرفع الطلب على القوى المتاحة في السوق، أما في حالة وجود بطالة مقنعة فقد تكون مقبولة من الناحية السياسية والاجتماعية مثل: القطاع الزراعي الذي يقبل بها بغرض الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، أو في القطاعات الحكومية مثل: الخدمات العامة لكسب تأييد الطبقة المتوسطة بالمدن، والحيلولة دون تذمرها.

النظام التكنولوجي: تساهم التكنولوجيا في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وبتكاليف أقل، بشرط أن يتم التحكم فيها من خلال يد عاملة محلية متخصصة، لكن هذا قد ينعكس سلبا على مصير اليد العاملة حيث تحل الآلة محل العامل، مما يؤدي إلى تراكم حجم العرض من القوى العاملة في سوق العمل، وبموجبها يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة، إذ أن استخدام الآلات يتطلب قوى عاملة ذات كفاءة ومهارات عالية مثل: المهندسين، التقنيين، الفنيين، محللي البرامج الإعلامية، عمال الإشراف والرقابة، عمال الصيانة،...الخ.

النظام التربوي: يؤثر النظام التربوي والتكوين على العرض في القوة العاملة في سوق العمل من الناحية الكمية والكيفية، ويتشكل من مجموعة هيئات ومؤسسات تسند إليها مهام التكوين العام في شكل: مدارس التعليم، الثانويات، المعاهد، مراكز التكوين والجامعات. ويسمح هذا النظام بتأهيل وتكوين الافراد في مختلف التخصصات لكي يلبوا رغبة المؤسسات العارضة لمناصب العمل، والتي تفرض شروطا تتعلق بالكفاءة والتأهيل لضمان فعالية أداء عوامل الانتاج مثل: الخبرة المهنية، وبالتالي تحسين مردوديتها.

[1] استخدم المؤلف تعبير النظام الاقتصادي، لكن ارتأينا أن تعبير النشاط الاقتصادي هو الأنسب.

وما يلاحظ في الجزائر هو عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل، وجود زيادة كبيرة في عرض خريجي الجامعات، المعاهد ومراكز التكوين، التي تستوعب جزء كبير من الشباب نتيجة للتسرب المدرسي. وحتى إن قدمت عروض عمل فإنه يصعب تحققها بسبب الشروط التي تقيد إمكانية التشغيل مثل: أداء الخدمة الوطنية، الخبرة التي تفرضها المؤسسات والتي تحدد في متوسطها بخمسة سنوات،...الخ.[1]

المطلب الثالث: الطلب على العمل وعرض العمل

1- الطلب على العمل

1-1- تعريف الطلب على العمل

الطلب على العمل هو عبارة عن كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل اجر معين. ويعبر عنه بالطلب على العاملين الذين تتوفر لديهم الأهلية لتقديم الجهد المطلوب من قبل الوحدات الإنتاجية التي تتحدد مكونها وفقا لنوع النشاط الذي يعمل فيه والأسلوب التقني والفني المتبع والتي تتأثر بدورها بالإجراءات التنظيمية والمستويات الإنتاجية السائدة وعليه يمكن القول بأن الطلب الفعلي على العمل يتحدد وفقا لأهداف الإنتاج المقررة في الخطة إذا كانت الدولة تتبع أسلوب الإنتاج المخطط وبناءا على الطلب المستقبلي على السلع والخدمات.[2]

تعريف اخر: يمكن تعريف الطلب بانه مجموع الكميات التي يرغب ويستطيع المستهلك بشرائها من السلعة عند الاسعار المختلفة وذلك خلال فترة زمنية محددة.[3]

- إن للطلب على العمل خاصيتين الأولى إن منحنى طلب العمال ينحدر إلى الأسفل والثانية هي درجة استجابة الطلب للتغيرات الحاصلة في الأجور ومعلوم إن عدد العمال المطلوبين ينخفض كلما زاد الأجر ففي بعض الحالات يكون هذا الانخفاض أكثر منه في حالات أخرى ولهذا فان لدرجة الاستجابة أهمية خاصة.[4]

مفهوم الطلب على العمل

إن الطلب على الأيدي العاملة على المستوى الإجمالي يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند اجر حقيقي معين ويعني ذلك تجميع الطلبات الفردية لأصحاب الأعمال، والطلب عن العمل من وجهة نظر صاحب العمل (الطلب الفردي) يعكس رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند اجر حقيقي معين وفي فترة زمنية معينة ومكان معين مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وعليه فان صاحب العمل هو الذي يحدد الكمية المطلوبة من العمل. والطلب على العمل هو طلب مشتق من

[1]- ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-62.
[2]- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص 49.
[3]- عثمان ابو حرب، مرجع سبق ذكره، ص 36.
[4]- محمد طاقة وحسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها العامل وان صاحب العمل يستأجر العمال لغرض استخدامهم في إنتاج السلع والخدمات ولا يطلب العمل بحد ذاته.[1]

ينص قانون الطلب(Law of demande) على العمل على أن العلاقة بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي علاقة عكسية، أي كلما ازداد مستوى الأجر الحقيقي مع افتراض ثبات العوامل الأخرى ذات العلاقة، كلما انخفضت الكمية المطلوبة من العمل والعكس صحيح والطلب على العمل (من قبل أصحاب العمل) يعتمد على الأجر الحقيقي من جهة وعلى الإنتاجية الحدية للعامل (marginal productivity of labour) من جهة أخرى والتي تعرف باختصار بـــ mpl.[2]

<u>الطلب على العمل والتغير في الأجر:</u>[3]

كلما ينخفض الأجر الحقيقي كلما تزداد الكمية المطلوبة من العمل والعكس صحيح وذلك بالتحرك من نقطة إلى أخرى على منحنى الطلب كما هو مبين بالشكل رقم (1.2) فعندما يكون الأجر الحقيقي مساويا لـــ w1 فان الكمية المطلوبة من العمل تكون مساوية إلى oL1 وعندما ينخفض الأجر الحقيقي إلى w2 تزداد الكمية المطلوبة من العمل إلىOL2

الشكل رقم 2-1: منحنى الطلب على العمل والتغير في الأجر

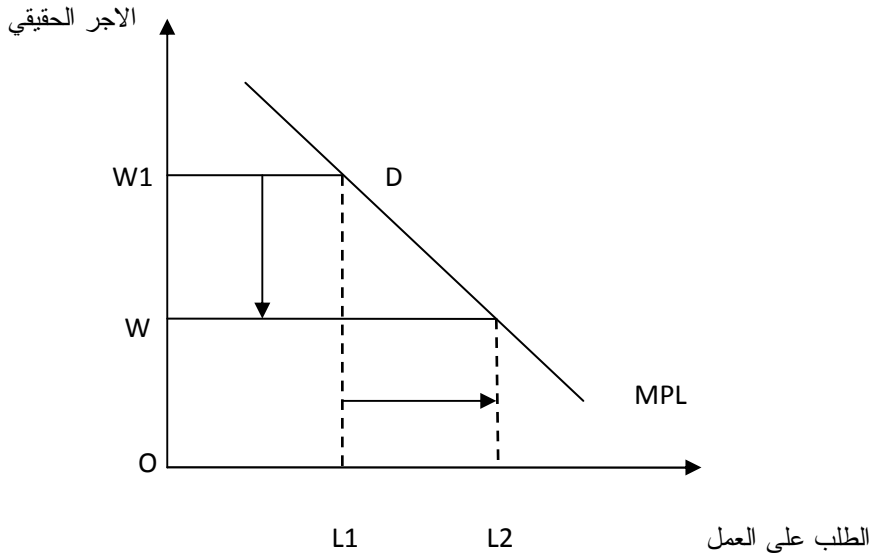

وتجدر الإشارة إلى أن تأثيرات التغير في الأجر على حجم الطلب على العمل تنتج عن عاملين هما تأثير الحجم أو السلعة (scale effect) و تأثير الإحلالS.E فبالنسبة لتأثير الحجم فإنه عند زيادة مستوى الأجر على سبيل المثال فان ذلك يعني زيادة في تكاليف الإنتاج وعادة ما يؤدي إلى زيادة في

[1]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[2]- نفس المرجع السابق، ص32.
[3]- نفس المرجع السابق، ص ص 32- 33.

أسعار المنتجات وبالتالي انخفاض في حجم الإنتاج، وان الانخفاض الحاصل في حجم الإنتاج سوف يعني مستويات منخفضة من العمل وهذا هو تأثير السعة. أما تأثير الاحلال فإن الزيادة الحاصلة في مستوى الاجر (بفرض ثبات سعر رأس المال) يولد حافزا لدى صاحب العمل لخفض التكاليف عن طريق تبني أسلوب انتاج يعتمد على رأس المال بدرجة أكبر من اعتماده على عنصر العمل. ولهذا فان زيادة مستوى الأجر تؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، بسبب التحول إلى أسلوب إنتاج كثيف رأس المال وهذا هو ما يعرف بتأثير الإحلال، لأن رأس المال يحل محل العمل عند زيادة مستوى الأجر.

الطلب على العمل والتغير في العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب[1]

ماذا يحدث للطلب على العمل عندما يتغير أحد العوامل المحددة للطلب على العمل (عدا الاجر)؟

لنفرض أن سعر رأس المال قد انخفض (مع ثبات معدل الأجر) فإن ذلك يجعل التكاليف الإنتاجية تميل إلى الانخفاض مما يشجع على زيادة الإنتاج ويؤدي ذلك بدورة إلى زيادة الطلب على العمل (عند أي مستوى من الأجر) وينعكس هذا الأمر بانتقال وتحرك منحنى الطلب عن العمل إلى اليمين من D إلى 'D في الشكل البياني رقم (2-2) مما يعني زيادة في عدد العمال المطلوبين من OL1إلى OL1 عند نفس الأجر OW1

الشكل رقم 2-2: منحنى الطلب على العمل والتغير في العوامل الأخرى المؤثرة في هذا الطلب

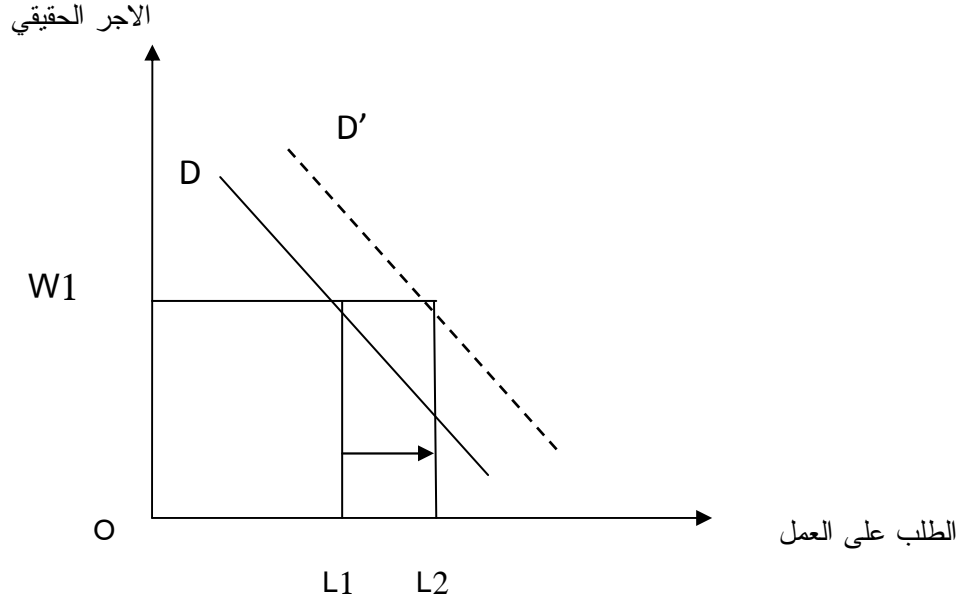

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 34-35.

وعند تحليل القرارات المتعلقة بتوظيف العمال فان صاحب العمل يقارن بين التكاليف الحدية للعمال mcl وهو الأجر الحقيقي وبين الناتج الحدي للعامل mpl وإن هذا الأخير يمثل الإيراد الحدي. فإذا كان الايراد الحدي الذي يولده العامل يفوق التكاليف الحدية لاستئجار العامل فبالإمكان زيادة الأرباح بزيادة التوظيف العمال وبالمقابل إذا زادت التكاليف الحدية على الإيراد الحدي للعامل فان المنشاة لزيادة أرباحها تقوم بتخفيض كمية العمل وعدم تشغيل الوحدة الأخيرة.

إن مستوى التشغيل الوحيد الذي يتفق وتعظيم الربح هو ذلك المستوى الذي يتساوى عنده كل من الإيراد الحدي للعاملMPl والتكلفة الحدية لاستئجار الوحدة الأخيرة من العمل أي الأجر الحقيقي W/L

ويمكن تفسير هذه العلاقة بالمعادلة الآتية:

$$\frac{\Delta Q}{\Delta L} = MPL \geq \frac{W}{P}$$

حيث $\frac{\Delta Q}{\Delta L}$ أو MPL يمثل الانتاجية الحدية للعامل، وان (W/P) يمثل الأجر الحقيقي.

والمعادلة تشير إلى أنه إذا كان الناتج الحدي للعامل اكبر من أو مساويا إلى الأجر الحقيقي، فان صاحب العمل يقرر تشغيل ذلك العامل والعكس صحيح.

1-2- محددات الطلب على العمل:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الطلب على العمل(عدا الأجور) وأهم هذه العوامل: [1]

1- معـــــــــــــــــــــــدل النمو الاقتصـــــــــــــــــــــادي(Rate of Economic Growth):

إن النمو الاقتصادي يعني الزيادة المتحققة في الناتج القومي الإجمالي أي الزيادة الحاصلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في البلد. فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي كلما ازداد الطلب على العمل والعكس صحيح. إن زيادة الطلب على العمل في هذه الحالة تعمل على تحريك منحنى الطلب على العمل إلى اليمين وتزداد نتيجة لذلك الكمية المطلوبة من العمل.

2- الاستثمـــــــــــــــــــــــــار (Investment):

يزداد الطلب على العمل كلما ازداد حجم الاستثمارات في البلد حيث أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج أي زيادة في معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة في الطلب على الأيدي العاملة.

3- التطـــــــــــــــــــــور التكنولوجـــــــــــــــــــي(Technical Progress):

إن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤثر سلبا أو إيجابا على الطلب على الأيدي العاملة وذلك حسب نوع التطور المتحقق فإذا كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس مال في العملية الإنتاجية فهذا يؤدي إلى إحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل في العملية الإنتاجية و بالتالي

[1]- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره ، ص 47-77.

ينخفض الطلب على العمل والعكس صحيح عندما يكون التطور التكنولوجي من النوع كثيف العمل فانه يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، إن كل أسلوب انتاجي يعبر عن مستوى تكنولوجي معين.

4- التقـــــــــــــــــــــــــــاعد:

إن توجه أعداد من العاملين نحو التقاعد يعني أن جزءا من القوى العاملة يقوم بترك العمل حينما يصل إلى سن متقدمة معينة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وذلك بقدر عدد المتقاعدين. وبطبيعة الحال يتأثر حجم الطلب السنوي على الأيدي العاملة بعدد المتقاعدين في الفترة المعينة وذلك من أجل الإحلال محل العمال المتقاعدين. وأن عدد المتقاعدين في الفترة المعنية (وبالتالي الزيادة في الطلب على العمل) يعتمد على القوانين والأنظمة التي تحكم سن التقاعد. فعند تخفيض سن التقاعد من 65 سنة مثلا إلى 60 سنة فان الطلب على الأيدي العاملة يزداد والعكس صحيح. ويتحرك منحنى الطلب على العمل إلى اليمين (أو إلى اليسار) مع انخفاض(أو ارتفاع) سن التقاعد.

5- الوفيـــــــــــــــــــــــــــــــات:

كلما ازدادت الوفيات بين العاملين كلما ازداد الطلب على الأيدي العاملة وتحرك منحنى الطلب على العمل إلى اليمين مما يؤدي إلى زيادة في الكمية المطلوبة من العمل. وتنقسم الوفيات من جراء الحوادث في العمل أو وفيات أخرى.

6 – القوانيـــــــــــــــــن والأنظمـــــــــــــة:

هناك بعض القوانين التي تلزم أصحاب العمل بتوظيف عدد معين من القوى العاملة من فئات معينة مثل أشخاص من أعراق معينة أومن مناطق جغرافية أو إقليمية معينة أومن المعوقين والمواطنين الأجانب، لذلك فان الطلب على العمل من هذه الفئات قد يزداد على وفق القوانين والأنظمة الصادرة كالاشتراط على منشأة معينة [تقوم بـــ] فتح مصنع لها في منطقة معينة أن توظف نسبة معينة من أبناء المنطقة وهكذا.[1]

2- عرض العمل

2-1 تعريف عرض العمل

إن كمية العمل التي يقبل الأفراد تقديمها للمشروعات وذلك بمقابل اجر حقيقي سائد في السوق حيث أنه يتغير عرض العمل بصورة طردية مع تغيرات الأجر الحقيقي. إن مفهوم عرض العمل يتضمن عدد العاملين الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء اجر معين والتعريف الأكثر دقة هو مجموع ساعات العمل التي يرغب العاملون في تقديمها لأغراض الإنتاج لقاء اجر معين وخلال فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.[2]

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 52 -53.
[2]- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص 77.

تعريف أخر: يمكن تعريف العرض بأنه مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب ويستطيع المنتج عرضها وبيعها عند الأسعار المختلفة وذلك خلال فترة زمنية محددة.[1]

قانون عرض العمل:[2]

ينص قانون عرض العمل على أن كميات العمل التي يرغب الأفراد في تقديمها تزداد مع مستوى الأجر ولكن إلى حد معين من الأجر ففي الحالات الاستثنائية وبعد حد معين من الأجر فان أي زيادة في الأجر تؤدي إلى انخفاض كميات العمل التي يرغب العمال في تقديمها أي أن العلاقة في الحالة الاعتيادية طردية بين الأجر وبين كمية العرض أما في الحالة الاستثنائية فان العلاقة تصبح عكسية بين الأجر وكمية العرض من العمل ذلك لان العامل بعد مستوى معين من الدخل قد يميل إلى تفضيل الراحة على العمل .

$$N_o = f (w / p)$$

$$N_o / (w / p) \geq 0 \text{ مشتقة}$$

حيث:

N_o عرض العمل

w/p الأجر الحقيقي.

2-2 محددات عرض العمل[3]

يتأثر عرض العمل بمجموعة من العوامل منها متغيرات اقتصادية وأخرى اجتماعية نستطيع أن نوجزها بالآتي:

1. **حجم السكان وهيكله:** لا شك أن ارتفاع أو انخفاض كثافة السكان في أي مجتمع ينعكس في شكل زيادة أو نقص في كميات العمل المتاحة. ذلك لأن حجم السكان هو الذي يحدد حجم الايدي العاملة المعروضة في سوق العمل.
2. **الأجر:** عرض العمل كعرض أي سلعة او عنصر آخر يتأثر طرديا بالثمن بوجه عام. فارتفاع ثمن العمل أو الاجر يشجع على زيادة عرض العمل بينما انخفاض الاجر يقلل من هذا العرض.
3. **تفضيلات الافراد بالنسبة للأجر ووقت الفراغ:** أيضا يتأثر عرض العمل (عدد ساعات العمل) بتفضيلات الافراد، فكل فرد يفاضل بين الاجر الإضافي الذي يحصل عليه مقابل زيادة عمله وبين وقت الفراغ الذي يتمتع به عند تقليل كمية عمله.
4. **العادات والظروف الاجتماعية السائدة:** ونقصد به مجموعة من العوامل تتفاوت من مجتمع الى آخر وبالتالي تمارس تأثيرا مختلفا على عرض العمل في البلدان المختلفة.

[1]- عثمان ابو حرب، مرجع سبق ذكره، ص36.
[2]- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص ص 77 -79.
[3]- منى الطحاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-31.

5. **انتقالات عنصر العمل:** إذا كان عرض العمل يتحدد بالأيدي العاملة المعروضة في سوق العمل فمن الطبيعي أن يتأثر هذا العرض سلبا [أو إيجاباً] بأي هجرة خارجية من البلد أو إليها فالأيدي العاملة التي تنتقل الى البلد تمثل عرض عمل اضافي يؤدي الى زيادة العرض الكلي لعنصر العمل.
6. **التكلفة الاجتماعية للعمل:** تتمثل هذه التكلفة في كل التضحيات والأعباء التي يتحملها المجتمع في سبيل اعداد وتجهيز القوة العاملة بالشكل الذي يجعلها صالحة للاشتراك في عملية الانتاج.
7. **نقابات العمال:** فالنقابات بإمكانها التأثير على حجم العمل المعروض في السوق فتقلله عند انخفاض الاجور عن المستوى الذي تطالب به. فهي تهيمن على وحدات العمل وتتخذ قرارها بزيادة العرض أو خفضه حسب مستوى الاجر السائد بالنسبة للأجر المستهدف.

المبحث الثاني: سوق العمل في الفكر الاقتصادي

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية

تُعتبر المدرسة الكلاسيكية احد أهم المدارس الاقتصادية التي عرفها التاريخ الاقتصادي. ويعتبر ادم سميث (1723–1790) المؤسس الحقيقي للمدرسة الكلاسيكية في المجال الاقتصادي،... ولقد ألف سميث كتاب بعنوان " ثروة الأمم "وهو كتاب علق عنه ادمند برك بأنه ' ربما يعد من حيث نتائجه النهائية أعظم مؤلف خطه قلم إنسان .' ولقد اعتبر سميث أن المصدر الوحيد للثروة هو الإنتاج الذي ينجم من العمل والموارد، وهو بهذا يخالف المبدأ الجوهري الذي قامت على أساسه سياسة المركانتيلين (المدرسة التجارية).[1]

البطالة عند الكلاسيك:

لقد كان إسهام المدرسة الكلاسيكية واضح ومتكامل في تحليل مشكلة البطالة في النظام الرأسمالي، وسبب ذلك يعود إلى أن اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية كانوا يعطون البعد السياسي أهمية كبيرة في تحليلهم، وهذا البعد دفعهم إلى الاهتمام بالتنظيمات والعلاقات الاجتماعية وإعطائها مكانة مركزية في تحليلهم. ولهذا، فإن مسائل توزيع الدخل والصراع الاجتماعي حول هذا التوزيع ودور الحكومة والمصالح الطبقية المتعارضة ..كانت كلها ضمن العوامل الداخلة التي أدمجت في صلب التحليل. ولعل هذا الاهتمام بالبعدين الاجتماعي والاقتصادي، هو الذي ربما يفسر لماذا احتلت البطالة مكانة مهمة في تحليل الاقتصاديين الكلاسيك، على اعتبار أن البطالة هي أكثر المشكلات إثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية [2].

وحسب الكلاسيك فان توازن التوظف الكامل هو الوضع العادي والمألوف والطبيعي، وان أي توازن يكون دون مستوى التوظف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية والبشرية هو توازن غير مستقر ومعنى ذلك أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع ومن هنا فإن الكتاب الكلاسيك يؤمنون بأن الحالة السائدة في المجتمع الاقتصادي هي حالة التوظف الكامل للموارد، وان أي بطالة قد تنشأ هي بطالة عارضة مؤقتة سرعان ما تزول بخفض مستوى أجور الطبقات العاملة.[3]

الأجور عند الكلاسيك:

تتمثل نظرية الأجور عند الكلاسيك في فكرة رصيد الأجور، أن هذه الفكرة تعني أن هناك رصيدا من رأس المال الذي تدفع منه الاجر. ويتكون هذا الرصيد من الادخارات، والتي تعتمد على الإيرادات السابقة والمبيعات. وعليه فان المخصص يكون ثابتا في الأمد القصير ولكنه يمكنه أن يزداد من سنة

[1]- ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 98.
[2] - نفس المرجع السابق، ص ص101-100.
[3]- نفس المرجع السابق، ص 101.

إلى اخرى. ومعنى ذلك أن الطلب على العمل ثابت ولا يزيد إلا إذا زاد رصيد رأس المال المخصص للإنتاج. ويؤكد ريكاردو صاحب نظرية التوزيع بان الأجور لا يمكن أن ترتفع إلا على حساب الفائدة، ولا ترتفع الفائدة إلا على حساب الأجور، و لهذا فان ريكاردو يوجه ضربة إلى فكرة انسجام المصالح بفضل اليد الخفية التي جاء بها سميث، أو بفضل النظام الذي شدد عليه الفيزيوقراط. بل إن ريكاردو وضح تعارض مصلحة مالك الأرض مع كل من مصلحة الصناعي ومصلحة العامل.[1]

كما اعتبر سميث أن المستوى الطبيعي للأجر في المدى الطويل هو حد الكفاف. ويؤكد سميث على فكرة مخصص الأجور والتي تتكون من الادخارات المعتمدة على الإيرادات السابقة والمبيعات. ويكون المخصص ثابتا في الأمد القصير ولكنه يزداد من سنة إلى اخرى. ويخرج سميث بفكرة أن الأجور ترتبط بالظروف العامة للنمو الاقتصادي. فالاقتصاد الذي ينمو يكون مصحوبا بارتفاع معدلات الأجور وفي وقت الركود تبقى الأجور ثابتة. وبسب العلاقة بين مستوى الأجور وحجم السكان تميل الأجور إلى الاستقرار عند مستوى الكفاف. ولهذا فقد أكد سميث على أهمية تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي.[2]

أما بالنسبة إلى ريكاردو فان الأجور تتحدد بمستوى الكفاف، وان علاقتها مع الأرباح علاقة عكسية، حيث عند ارتفاع أجور العمال، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية، تنخفض الأرباح في الصناعة بسبب ارتفاع الأجور، وكذلك بسب ارتفاع أسعار الخامات الصناعية التي يأتي معظمها من القطاع الزراعي.[3]

يعتقد الكلاسيك بأن العمل هو سلعة كباقي السلع، وان ثمن العمل هو الاجر، ويتحدد طبقا لنظريتهم في القيمة على أساس عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج تلك السلعة. وعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج سلعة العمل هي الساعات اللازمة لإنتاج كمية المواد الغذائية الضرورية لحفظ حياة العامل وتمكينه من الاستمرار في العمل وهو ما يعرف بمستوى الكفاف. ولا يمكن أن يرتفع الاجر أو ينخفض لمدة طويلة عن هذا المستوى لأنه لو ارتفع الاجر يزداد حجم السكان ومن ثم حجم العمالة، وينخفض تبعا لذلك الاجر. ولو انخفض الاجر عن حد الكفاف يتقلص حجم السكان وبالتالي حجم العمالة ويرتفع الاجر. وعليه فان الاجر محكوم بقانون طبيعي ولذلك سمي بالقانون الحديدي للأجور.[4]

إنتاجية العمل عند الكلاسيك:

اهتمت المدرسة الكلاسيكية في نظرية الانتاج بالإضافة إلى قانون تناقص الغلة، بظاهرة تقسيم العمل وأثرها في زيادة حجم الانتاج وتحسين نوعيته وكذلك زيادة انتاجية العمل. إن فكرة تقسيم العمل تكاد تحمل اسم ادم سميث، رغم وجود أصول عند بعض المفكرين الذين سبقوه مثل آراء ابن خلدون وذلك

[1]- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2008، ص ص 127 -128.
[2]- نفس المرجع السابق، ص ص 145-146.
[3]-نفس المرجع السابق، ص 149.
[4]- مدحت القريشي، الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص127.

بسبب اهتمامه الكبير بشرحها وإبداء اهميتها. وقد ارجع سميث سبب زيادة الانتاج والانتاجية الى ما يترتب على تقسيم العمل من زيادة إتقان العامل للعمل، وتعزيز قدرته على الابتكار وعلى استخدام الآلات والمكائن.[1]

آمن الكلاسيك بأهمية العمل الإنساني ودوره الخلاق في صنع الثروة. وقد كانت أول عبارة وردت في صدر كتاب آدم سميث« بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم» 1776 هي« أن العمل السنوي لشعب من الشعوب يمثل الرصيد الذي يمكن هذا الشعب من الحصول على السلع الضرورية والكمالية التي يستهلكها سنويا، والتي تأتي كنتيجة مباشرة من هذا العمل أو نتيجة مبادلة منتجات هذا العمل بمنتجات غيره من الشعوب». فالعمل إذن هو أبو الثروة ومصدرها الرئيسي بصفة عامة. والحق، أن تقرير هذه الفكرة كان يمثل في رأي الكثيرين خطوة مهمة في تطور الفكر الاقتصادي. فلم تعد الثروة، باعتبارها ظاهرة اجتماعية، تتمثل في كمية الذهب والفضة كما اعتقد أنصار المدرسة الميركانتيلية ولم تعد ممثلة فقط في العمل الزراعي كما زعم الفزيوقراط بل في العمل الإنساني المنتج بصفة عامة. وقد خصص آدم سميث جزءا كبيرا من تحليله لبيان العوامل التي تتحكم في تحديد إنتاجية العمل الإنساني باعتبار أن الإنتاجية هي التي تحدد في النهاية كمية الناتج لأي أمة. وقد أفاض آدم سميث في شرح وتحليل العوامل التي تحدد مستوى إنتاجية العمل وبلورها في النهاية في التخصص وتقسيم العمل وأن إمكانات التخصص وتقسيم العمل تتوقف بدورها على مدى اتساع حجم السوق وحجم رؤوس الأموال المستثمرة.[2]

المطلب الثاني: المدرسة الماركسية

يصر بعض الاقتصاديين على دراسة نظريات وأفكار كارل ماركس (1818-1883) ضمن نطاق المدرسة الكلاسيكية وذلك لتشابه هذه النظريات والأفكار مع النظام الفكري الكلاسيكي، وهو ما ذهب إليه جورج سول بقوله " أن النظرية الاقتصادية التي صاغها ماركس في كتابه " رأس المال" تكاد كلها أن تكون كلاسيكية النزعة، وإن أدهش ذلك الكشف أتباع سميث وريكاردو، فضلا عن الاشتراكيين نفسهم، فهو لم يستخدم فرضا لم يرسم الكتاب الكلاسيكيون خطوطه الرئيسية، وهو يماثلهم في طريقة التعليل لأنها قائمة على الاستنباط من عدد قليل من الفروض الرئيسية نسبيا فإذا كانت نظريته خاطئة، وتكاد تكون كذلك حقيقة، أو إذا كانت طريقته قمينة أن تؤدي إلى نتائج لا يمكن احتمالها، فان الأمر ذاته في الحالين ينطبق على كتاب المدرسة الكلاسيكية. والواقع انه كان من الاقتصاديين الكلاسيكيين والفارق الوحيد بينه وبينهم أن منطقه أصبح سلاحا للهجوم على الرأسمالية بدلا من الدفاع عنها غير أن أسباب عديدة جعلت الأغلبية من الاقتصاديين يميلون إلى دراسة كارل ماركس كمدرسة مستقلة قائمة بذاتها وهذا بسبب أن النتائج التي توصل إليها الفكر الماركسي كانت

[1]- نفس المرجع السابق، ص121.
[2]- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مطابع الرسالة، الكويت، ص ص 176-177.

مناقضة للنتائج التي وصل إليها الفكر الكلاسيكي من حيث مصير النظام الرأسمالي وبالإضافة إلى ذلك فان تحليل كارل ماركس اتسم بالعمق في دراسة المتغيرات التي تتأثر وتؤثر في الحياة الاقتصادية.[1]

وصف كارل ماركس نظريته في الاشتراكية أنها نظرية علمية لكي يبين بأنها تقوم على تحليل علمي بخلاف الاشتراكية الخيالية. وتستند الاشتراكية الماركسية على نظرية القيمة في العمل ونظرية استغلال العمال من قبل الرأسماليين. ورغم احتقار ماركس ورفيقه إنجلز للرأسمالية لكنهما قدرا عاليا الزيادة الكبيرة في الإنتاج والإنتاجية التي جاءت بها الرأسمالية، لكن الرأسمالية تواجه صراعا طبقيا وتناقضات تؤدي بالنهاية إلى القضاء عليها واستبدالها بالاشتراكية .[2]

البطالة عند ماركس:

حسب ماركس، فإن معدل الربح يلعب دورا هاما في عملية تراكم رأس المال، حيث انه كلما كان هذا المعدل مرتفع بصورة كافية من وجهة نظر الرأسماليين، فإن عمليات التراكم والتوسع في الإنتاج تستمر، والعكس صحيح ومن هنا، فإن سعي الرأسمالي نحو الربح في نظام تحكمه المنافسة، يكون مضطر إلى التوسيع من مجال إنتاجه وهذا بتحويل جزء من فائض القيمة (أو من الربح) إلى رأس مال وهنا، لا مناص أمامه إلا اللجوء إلى عملية تراكم رأس المال، إلا أن ذلك التوسع في الإنتاج بهدف زيادة الأرباح لا يتطلب فقط تراكما في رأس المال الثابت المتمثل في الآلات والمباني والمعدات والمواد الخام، ولكن أيضا، يتطلب زيادة في عدد العمال. وتؤدي زيادة طلب الرأسماليين على العمال، في الأجل القصير، إلى ارتفاع مستوى الأجور، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في أرباحه. وهنا يكون الرأسمالي قد وقع في ورطة تتطلب حلا ... فمن اجل إيقاف مفعول اتجاه الأجور نحو التزايد مع زيادة التراكم الرأسمالي، أشار ماركس إلى أن هناك وسائل معينة يتم اللجوء إليها من طرف الرأسماليون لتحقيق ذلك.

وهذه الإجراءات هي :

1- تكثيف العمل عن طريق إطالة يوم العمل.

2- استخدام الآلات التي تحل محل العمل الإنساني.

وتؤدي الوسيلة الثانية إلى زيادة البطالة، مكونة ما اسماه ماركس بالجيش الاحتياطي للعمال the reserve army ،مشيرا في ذلك إلى أن البطالة، هي جزء لا يتجزأ من أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وهي أيضا شرط لوجوده. ذلك أن هناك مصلحة مزدوجة يحققها الرأسمالي من وجود هذا الجيش الاحتياطي. فهو من ناحية يمده بما يحتاج إليه دوما من أيد عاملة بصرف النظر عن معدلات نمو السكان، ومن ناحية أخرى لان البطالة التي يمثلها هذا الجيش هي وسيلة ضغط شديدة في يد الرأسمالي ليجبر بها العمال على قبول أجور اقل.

[1]- ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 107.
[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

إلا أن الرأسمالي بفعلته تلك، سوف يقع في ورطة أخرى حيث ... يرى ماركس بأن عامل المزاحمة سوف يدفع الرأسماليين إلى تبني كل فكرة تؤدي إلى التخفيف من كلفة الإنتاج وهذا لإيمانهم ببيع كمية اكبر ممكنة من السلع للتعويض عن خسارتهم من جهة فائض القيمة وهم بذلك سيزيدون من رأس المال الثابت (متمثلا في الآلات) على حساب رأس المال المتغير، إلا انه، و... بفعل التطور العلمي والتقني سيحدث هناك تحسن في فعالية الإنتاج فيسعى صاحب المصنع إلى تخفيض عدد العمال تحت ضغط المنافسة فيتم استبدال العمال بالآلات فعوض إنفاق صاحب المصنع قيمة 400 على الوسائل المادية وقيمة 200 على العمال يصبح الإنفاق مثلا 500 على الوسائل المادية و100 فقط على العمال. وعكس ما يتصوره البعض لا يعود عليه ذلك بارتفاع الربح بل بالانخفاض وسبب ذلك هو أن فائض القيمة مرتبط بالعمل الحي وبانخفاض حجم العمل الحي ينخفض فائض القيمة. وهكذا يصل ماركس إلى قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور، مشيرا إلى أن هذا الاتجاه ينجم عن تراكم رأس المال وما يسببه ذلك من ارتفاع في التركيب العضوي لرأس المال. ذلك انه إذا كان معدل الربح – حسب ماركس له – هو عبارة عن ناتج قسمة فائض القيمة على إجمالي رأس المال (الثابت + المتغير)، فإن افتراض ثبات معدل فائض القيمة عند ماركس قد أدى به بالضرورة لان يستنتج أن معدل الربح يتجه للتناقص كلما أمعن الرأسمالي في زيادة تراكم رأس المال".[1]

الأجور عند ماركس:

يقرر ماركس أن الأجور في النظام الرأسمالي تتحدد عنده المستوى اللازم لحصول العمال على ضروريات الحياة، وإن اتجاهها خلال التطور يكون نحو الانخفاض إلا أن الوقائع الاقتصادية، ولاسيما في القرن العشرين، لم تؤيد نظرة ماركس في هذه الناحية نظرا للارتفاع الذي حدث في الأجور الحقيقية في العصر الحديث والذي جعل الأجر الحقيقي أعلى من المستوى اللازم لحصول العامل على ضروريات الحياة. ويفسر الاقتصاديون هذا الارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية بارتفاع إنتاجية العمال نتيجة لاستخدام الآلات والمعدات المتطورة فالأجر في النظرية الحديثة يتحدد على أساس إنتاجية العمل، وهذه الإنتاجية قد ارتفعت في العصر الحديث على اثر استخدام الآلات والمكائن المتطورة والناجمة عن تراكم رؤوس الأموال المستخدمة في الإنتاج. وهكذا فانه في الوقت الذي يقرر ماركس أن تراكم رؤوس الأموال يؤدي إلى زيادة استغلال العمال واتجاه أجورهم نحو الانخفاض يوصلنا التحليل الحديث إلى استنتاج بان تراكم رؤوس الأموال على شكل آلات ومعدات يزيد من إنتاجية العمل ومن ثم يزيد من مستوى الأجور.[2]

إنتاجية العمل عند ماركس :

[1]- ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-111.
[2]- مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص173- 174.

كما أشرنا سابقاً عند تطرقنا الى تفسير البطالة عند ماركس، فإنه من أجل إيقاف مفعول اتجاه الأجور نحو التزايد مع زيادة التراكم الرأسمالي، أشار ماركس إلى أن هناك وسائل معينة يتم اللجوء إليها من طرف الرأسماليون لتحقيق ذلك. وهذه الإجراءات هي:

1- تكثيف العمل عن طريق إطالة يوم العمل.

2- استخدام الآلات التي تحل محل العمل الإنساني.

وإذا نظرنا إلى هذين الإجراءين من زاوية التأثير على إنتاجية العمل، فيُمكن استنتاج ما يلي:

- يؤدي تكثيف العمل عن طريق إطالة يوم العمل الى زيادة انتاجية العمل (باعتبار أن انتاجية العمل تساوي حاصل قسمة الانتاج الكلي على عدد العمال)، فبقاء عدد العمال ثابتا مع زيادة الانتاج الكلي نتيجة إطالة يوم العمل سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل.
- كما أن استخدام الآلات التي تحل محل الانسان سوف تؤدي إلى زيادة انتاجية العمل بالنظر الى انخفاض عدد العمال أو ساعات العمل وزيادة الانتاج الكلي.

المطلب الثالث: المدرسة النيوكلاسيكية:

وتُعرف أحيانا تحت مصطلح المدرسة الحدية Marginal School ويطلق عليها أيضا بالمدرسة التقليدية الجديدة ورغم تبلور هذا الفكر في السبعينات من القرن التاسع عشر، إلا انه، في الواقع، بدأ في الوجود والتطور قبل ذلك التاريخ، حيث تم رؤية بعض بذور ذلك الفكر عند بعض التجاريين ويرجع الفضل في تبلور هذا الفكر الاقتصادي إلى جهود الجيل الأول من الكتاب الحديين واهم هؤلاء نجد : ويليام استانلي، جفونس W.S.Jevon ، ماري ليون فالراس M.L.Walras وكارل منجر C.Menger.[1]

ومن الملامح العامة للفكر الحدي ما يأتي :

1- الاعتماد على المفهوم الحدي.

2- التركيز على الوحدة [المنتج، المستهلك، السوق] الاقتصادية.

3- الارتكاز على نظام اقتصادي يتميز بالمنافسة الكاملة.

4- أصبح الاقتصاد شيئا غير موضوعي ويخضع للأحكام الذاتية.

5- الطلب هو المحدد الرئيسي للسعر وليس تكاليف الإنتاج.

6- آلية السوق تحقق دائما التوازن في الاقتصاد.

7- افترضت السلوك الرشيد للفرد واعتمدت الحرية الاقتصادية.

8- جعلت الاقتصاد علما قابلا للقياس.[2]

البطالة عند النيوكلاسيك:

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص112.

[2] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 201-202.

نتيجة لإيمان النيوكلاسيك بقانون ساي للأسواق، فهم أنكروا إمكانية تعرض النظام إلى أزمات إفراط الإنتاج العام، وبالتالي نفوا احتمالات وجود بطالة على نطاق واسع، وأكد ذلك بشكل واضح الفرد مارشال كما اتفق النيوكلاسيك على افتراض حالة المنافسة التامة وتوافر مرونة أسواق العمل وعدم وجود جمود في الأجور وهذا لعلاج ما عسى أن يحدث من بطالة جزئية في بعض القطاعات، وعليه فالبطالة التي تسود في أي فترة عند النيوكلاسيك، هي إما بطالة اختيارية أو بطالة هيكلية وهو ما أكده أ.س.بيجو، في كتابه "نظرية البطالة" الذي صدر في 1993 ولهذا فالنيوكلاسيك باستثناء الفترات التي تحدث فيها كوارث طبيعية أو حروب أو اضطرابات نقدية شديدة، كانوا يعتقدون أن هناك ميل في النظام يدفعه نحو تحقيق التوظف الكامل.[1]

الأجور عند النيوكلاسيك:

عالج ألفرد مارشال الأجور بشكل مختف تماماً عمّا جاء به الكلاسيكيون والماركسيون،[2] ونقاط الخلاف بينه وبين النظريات السابقة في تحديد الأجور تتمثل فيما يلي:[3]

1. رفض (مارشال) قبول النظرية الكلاسيكية المعروفة بنظرية "أجر الكفاف" تحت ذريعة عدم وجود المبرر المنطقي لقبولها.
2. رفض المزاعم الكلاسيكية القائلة بأن النمو السكاني يحول دون تحسن مستوى الأجور الحقيقية.
3. رفض (مارشال) المزاعم الماركسية بأن التراكم الرأسمالي لا بد أن ينتج عنه آثار سلبية على العمال، وما ينتج عنه تكوين جيش احتياطي من العمال العاطلين عن العمل.
4. اعتقد (مارشال) أن المكاسب المتأتية من انخفاض نفقات الإنتاج نتيجة استخدام الآلات والمعدات الأخرى سوف توزع على جميع عناصر الإنتاج بما فيها العمل.

إن أخذ جميع هذه الخلافات بعين الاعتبار يجعلنا أمام نظرية جديدة في تحديد مستوى الأجور وهي نظرية تخرج إلى حيز الوجود على يد ألفرد مارشال.[4] وتقوم هذه النظرية على الأسس التالية:[5]

1. قرر (مارشال) أن "الأجر العادي" هو ذلك الأجر الذي يكفي لتمكين العامل في ظل الظروف العادية للتوظيف، من أن يعول أسرة عادية حسب مستوى المعيشة العادي. وهذا التعريف يطلق عليه نظرية المستوى المعيشي Standard of Living Theory في تحديد الأجور.
2. الأجور تميل إلى التعادل مع الناتج الصافي للعامل، ولكنه يضيف أن الأجور ليست محكومة تماماً بالناتج الحدي حيث تميل في الفترات القصيرة إلى اتباع أسعار السلع المنتجة، وعُدّ ذلك تقديراً صائباً من قبل (مارشال).

---

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2] - د. محمد عمر أبو يدة و د.عبد الحميد محمد شعبان: تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص 406.

[3] - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4] - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[5] -نفس المرجع السابق، ص ص 406-407.

3. قوى الطلب وقوى العرض على العمل تفرض تأثيرها المتناسق على مستوى الأجور.
4. يقرر (مارشال) أن الاتجاه الدائم هو أن كل عنصر من عناصر الإنتاج بما فيها عنصر العمل يحصل على عائد يكفيه لتعويض جهوده وتضحياته في المدى الطويل، وهو ما يعادل الأجر العادي بالنسبة للعامل.

إنتاجية العمل عند النيوكلاسيك:

طبقاً إلى مارشال، فإن الوفورات الداخلية هي الانخفاض الحاصل في التكاليف الانتاجية التي تنشأ عن نمو المنشأة الإنتاجية والناجمة عن التخصص والانتاج الكبير واستخدام المكائن.[1] ويؤدي الحجم الكبير واستخدام المكائن إلى زيادة انتاجية العمل. فاستخدام الآلات ربما يؤدي الى التقليص من استخدام اليد العاملة وإلى زيادة الإنتاج الكلي مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل. كما أن الحجم الكبير سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة إنتاجية العمل في ظل ثبات عدد العمل أو ارتفاع عددهم بنسبة أقل من زيادة الإنتاج الكلي.

المطلب الرابع: المدرسة الكينزية

تعتبر المدرسة الكينزية من بين أهم وأكثر المدارس الاقتصادية تأثيرا على الصعيدين الفكري والعملي،

وهي مدرسة تنسب إلى جون ماينرد كينز(1883-1946) والذي اصدر كتابه الشهير" النظرية العامة في التوظف وسعر الفائدة والنقود " سنة 1936، وهو كتاب احدث به ما يشبه الثورة في عالم الاقتصاد السياسي ولقد أصبح علم الاقتصاد، مع كينز، علما للتسيير الاقتصادي، بمعنى اقتصادا سياسي بمعنى الكلمة لا يكتفي فقط بتحليل الأوضاع وإنما أيضا بالسعي لإيجاد واقتراح الحلول للمشاكل الاقتصادية، فأصبح العلم الاقتصادي، مع كينز، أداة تسيير حكومية وأصبح الاقتصاديون مستشارين للحكومات ثم وزراء والى غير ذلك من المناصب السياسية.[2]

وقد تضمنت هذه النظرية عدة خصائص عامة ومبادئ أساسية نذكرها في النقاط التالية:

1- التأكيد على الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الدخل والاستهلاك والادخار والإنتاج والتشغيل.
2- الاهتمام بالطلب الفعال: حيث يؤكد الاقتصاديون الكينزيون على أهمية الطلب الفعال كمحدد للدخل القومي والإنتاج والتشغيل. ففي بعض الأحيان يكون الإنفاق الكلي غير كاف لشراء كل الإنتاج.

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 212.
[2] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 118.

3- عدم استقرار الاقتصاد: طبقا إلى كينز فان الاقتصاد يميل إلى تكرار التوسع والانتعاش والانفجار لأن مستوى الاستثمار المخطط متقلب والمتغيرات في خطط الاستثمار تسبب تغيرات في الدخل القومي والإنتاج بمقدار اكبر من التغير الحاصل في الاستثمار (فكرة المضاعف). ويتحدد الإنفاق الاستثماري من خلال الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار(او المعدل المتوقع للعائد).

4- عدم مرونة الأجور والأسعار: فبسبب عقود العمل وقوانين الحد الأدنى للأجر فإن الأجور والأسعار تكون غير مرنة أو لزجة.

5- سياسات نقدية ومالية نشطة: دعت أفكار كينز إلى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة لتحفيز التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي. وفي الستينيات والسبعينيات كان المستهلكون يفضلون تخفيض الضرائب وذلك لتحفيز الطلب والنمو. أما في الثمانينيات فأصبح مبرر تخفيض الضرائب هو لتحفيز العرض.[1]

البطالة عند كينز:

يُمكننا الانطلاق في تفسير البطالة عند كينز من خلال الشكل رقم 2-3

الشكل رقم 2-3: محددات مستوى التوظيف عند كينز

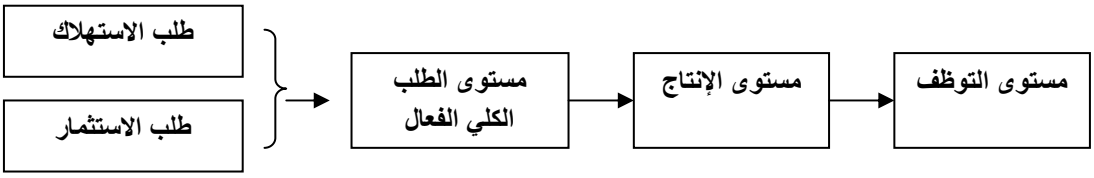

ريغي هشام مرجع سبق ذكره ص 119.

حيث يتبين من الشكل أن مستوى التوظف حسب كينز يعتمد على مستوى الإنتاج، وهذا الأخير يعتمد على مستوى الطلب الكلي الفعال، والطلب الكلي الفعال هو بدوره محكوم بعنصرين: الاستهلاك والاستثمار. ولقد انتهى كينز في نظريته إلى أنه كلما تزايد الدخل القومي، ازداد الميل للادخار وبالتالي ينقص الميل للاستهلاك، وتنخفض في نفس الوقت الكفاية الحدية لرأس المال أي معدل الربح المتوقع، ومن هنا تلوح بوادر عدم التوازن بين الادخار والاستثمار ومن تم يظهر الكساد والبطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومن اجل الخروج من هذه الأزمة، والتي تعبر في التحليل النهائي، عن وجود

فجوة بين قوى الطلب الكلي الفعال وقوى العرض الكلي، ذهب كينز إلى ضرورة التدخل في التأثير في حجم الطلب الكلي، ويرى أن الدولة هي الجهاز الوحيد الذي بمستطاعه إحداث مثل ذلك التأثير، ولهذا، فإن جوهر نظريته تعتمد على التدخل الحكومي وهذا بعد انتهاء عصر المنافسة الكاملة وسياسة دعه

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 246-247.

يعمل... دعه يمر وحسب كينز، فإن الحكومة، عندما تكون هناك بوادر أزمة كساد وما تنذر به من بطالة واسعة، يتعين عليها أن تطبق مجموعة من السياسات المالية والنقدية من اجل الحيلولة دون وقوع الكساد، وبهذا فهو دعا إلى خفض الضرائب وزيادة النفقات العامة وتشغيل العمال في الأشغال العامة حتى ولو أدى ذلك إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، كما دعا أيضا إلى تخفيض سعر الفائدة من طرف البنك المركزي وهذا من اجل زيادة الطلب على القروض والاستثمارات. وبهذا فإن مستوى الطلب الكلي يرتفع. إلا انه في حالة وجود مخاطر تضخمية بعد وصول الاقتصاد القومي إلى التوظف الكامل، فإنه دعا إلى تبني سياسات انكماشية : خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب وزيادة سعر الفائدة وهذا لتخفيض حجم الطلب الكلي ويتوازن مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل[1]. كينز لم يسلم بهذه القناعات ولم يسلم بصحة المعالجة الكلاسيكية للبطالة عن[طريق] تخفيض الأجور، فالأجور كما يراها دخل الطبقة العريضة من المجتمع وانخفاض الأجور يعني نقص الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم يعني تسريح المزيد من العمال لعدم الحاجة إليهم، بسبب الكساد لا الى توظيف العاطلين، كما أن المرونة المفترضة في سوق العمل والناتج وسوق رأس المال لم تعد قائمة بسبب دور النقابات العمالية والاحتكارات، ولأن الادخار أصلا ليس مرننا إزاء سعر الفائدة.[2]

الأجور عند كينز:

أوضح كينز "ان الاجور في يومنا هذا لا تتحدد مباشرة بين العامل ورب العمل وانما هناك جهات اخرى اخذت تتدخل في هذا المجال وخاصة في ما يتعلق بتحديد الحد الادنى لمستوى الاجر، مثل تدخل الدولة وما تضعه من قوانين وتشريعات للعمل، اضافة الى تدخل نقابات العمال التي اصبحت تمثل القوة التي لا يستهان بها،..."[3]

إنتاجية العمل عند كينز:

إهتم كينز بالفترة قصيرة المدى بشكل رئيسي، وفي الفترة القصيرة يُمكن إهمال التغير التكنولوجي[4]. إلا أن كينز، فيما يخص تطبيق الاختراعات، أوضح بأن الدولة، من أجل زيادة الطلب الاستثماري، وبالتالي زيادة الطلب الكلي الفعال، هو قيام الدولة بالقضاء على احتكار المخترعات الجديدة، حتى يسهل على المنظمين القيام بتطبيق هذه المخترعات وإنشاء استثمارات جديدة[5]، وهو الأمر الذي من شأنه الرفع من إنتاجية العمل نتيجة تطبيق هذه الاختراعات.

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص ص119-120.
[2]- عبد الجبارحمد عبيد السبهانيي، مرجع سبق ذكره، ص133.
[3]- د.محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف : الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع- الأردن- والطباعة، الطبعة الأولى، 2009، ص 85.
[4]عبد الجبارحمد عبيد السبهانيي، مرجع سبق ذكره، ص 249.
[5]نفس المرجع السابق، ص 252.

من ناحية أخرى، فإن زيادة الانتاج الكلي وحجم التشغيل...الخ نتيجة زيادة الطلب الكلي الفعال، فهذا يؤدي إلى زيادة انتاجية العمل في حالة ما إذا كانت نسبة زيادة الإنتاج الكلي أكبر من زيادة عدد العمال و/أو عدد ساعات العمل.

المبحث الثالث: مؤشرات سوق العمل

المطلب الأول: البطالة

1- تعريف البطالة:

تعريف 1 : تعرف البطالة بأنها حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه، إلا أن البعض يعتبر أن مفهوم البطالة غير محدد بعض الشيء، لأن من الممكن نظريا أن نقول أي فرد سيكون راغبا في العمل مقابل تعويض مجزي وسخي، وقد دأب الاقتصاديون على ربط تعريف البطالة بمستوى معين من الأجر، ويقاس حجم البطالة بمقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب (والمستخدم) عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية معينة.[1]

تعريف 02: البطالة هي الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات وذلك خلال فترة زمنية محددة، أي أن حجم البطالة يعكس حجم الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.[2]

تعريف 03: تعرف البطالة بأنها الفرق ما بين كمية العمل المعروضة (بموجب مستويات الأجور الجارية وظروف العمل السائدة) وكمية العمل المأجورة [3].

2- أنواع البطالة:

تتخذ البطالة صورا شتى، فهناك ما يسمى بالبطالة الاختيارية والبطالة غير الإختيارية، المقنعة، البطالة الاحتكاكية، البطالة الفصلية (الموسمية)، والبطالة الهيكلية وأخيرا البطالة الناشئة من الدورات الاقتصادية (البطالة دورية).

البطالة الاختيارية وغير الاختيارية: تنشأ البطالة الاختيارية حين يختار العامل الفرار ويرفض بإرادته ومعرفته تلك الوسائل أو السبل التي لو اتبعها لاستطاع أن يحصل على العمل.

أما البطالة غير الإختيارية فتنشأ حينما يكون العامل قادرا وراغبا في العمل بموجب معدلات الأجور السائدة أو بأجور أقل ولكنه لا يجد هذا العمل.[4]

البطالة المقنعة: وتعني ارتفاع عدد العاملين فعليا عن احتياجات العمل، بحيث يعملون بالفعل عددا اقل من ساعات العمل الرسمية، وان يكون هناك أفرادا لا يعملون فعليا بصورة شبه كاملة، بالرغم من أنهم يعملون ويتلقون أجورا و رواتب من الناحية الرسمية. ولذا يقال أن الناتج الحدي للعامل يساوي صفرا، لأنه لا يضيف شيئا للإنتاج الفعلي.[5]

---

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 183.
[2]- منى الطحاوي، مرجع سبق ذكره، ص 78.
[3]- محمد طاقة وحسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 141.
[4]- المرجع السابق، ص ص 142 – 143.
[5] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

البطالة الاحتكاكية: وتنشأ بسبب ترك الأفراد لأعمالهم اختياريا من أجل البحث عن عمل أفضل، ويختلف معيار العمل الأفضل من فرد لأخر.[1]

البطالة الهيكلية: وتتمثل في وجود عدد من الأشخاص العاطلين عن العمل بسبب وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد، أي عدم وجود حالة توازن بين الطلب والعرض على الأيدي العاملة في المهن والقطاعات المختلفة.[2]

البطالة الموسمية: تحدث هذه البطالة نتيجة لتعاقب فصول السنة، أو نتيجة لمجيء بعض الأحداث الاجتماعية في مواسم معينة من السنة.[3]

البطالة الدورية: وهي البطالة الناشئة عن التقلبات الاقتصادية وتسمى بالبطالة الدورية وهي بطالة إجبارية لا إرادية.[4] ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي، والذي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنين، مصطلح "الدورة الاقتصادية" Business Cycles التي لها خاصية التكرار والدورية. وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول Turning Points. والمرحلة الأولى هي مرحلة الرواج والتوسع Expansion يتجه فيها حجم الدخل والناتج والتوظف نحو التزايد، إلى أن يصل التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة Peak أو قمة الرواج، وعندها تحدث الأزمة (وهي نقطة تحول) وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل والناتج والتوظف...) نحو الهبوط الدوري، ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش Recession إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش Trough، وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش Recovery، (وهي نقطة تحول) يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى... وهكذا ...[5]

3- قياس البطالة (معدل البطالة): [6]

يقاس حجم البطالة ليس فقط من خلال العدد المطلق للعاملين، بل يقاس أيضا من خلال ما يعرف بمعدل البطالة والذي يتمثل بحاصل قسمة العاطلين عن العمل إلى الحجم الكلي لقوة العمل. وكما هو موضح في المعادلة التالية:

معدل البطالة = إجمالي عدد العاطلين عن العمل/ حجم قوة العمل

= (إجمالي عدد العاطلين/ عدد العاملين+ عدد العاطلين)* 100

[1]- منى الطحاوي، مرجع سبق ذكره، ص 78.
[2]- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص 189.
[3]- محمد طاقة و حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 145.
[4]- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص51.
[5]- ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص 87.
[6]- مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص 25.

ويمكّن معدل البطالة من مقارنة حجم البطالة بين البلدان المختلفة، سواء كانت بلدان صغيرة أو كبيرة الحجم. فكلما ارتفع معدل البطالة كلما أشار ذلك إلى حجم وعمق المشكلة بالنسبة للبلد والاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: الأجور

1- مفهوم الأجور:

1-1- المفهوم اللغوي: هو الثواب والمكافأة، وكلمة الأجر تدل على معنيين متقاربين: معنى ديني يفيد الجزاء على العمل الصالح أو الثواب والمكافأة، على نحو ما جاء في القرآن الكريم { إنا لا نضيع أجر المصلحين} (الأعراف-170). ومعنى اقتصادي يعني الجزاء على العمل فهو بهذا المعنى قيمة قوة العمل البشري أو بدلها مادياً كان أم غير مادي.

1-2-المفهوم الاقتصادي:

هو المبلغ الذي يدفع للعامل مقابل قيامه بعمل ما أو عند تنفيذ هذا العمل لحساب شخص آخر. ويتوسع بعضهم في مفهوم الأجر حتى يشمل جزءا من دخل صاحب المشروع الذي يقوم بإدارته بنفسه وذلك لقاء قيامه بالعمل تنظيما أو إدارة.[1]

2- طرق تحديد الأجر:

أهم الطرق المتبعة في تحديد الأجور هي:

2-1- طريقة الأجر حسب الزمن

يتم تقدير الأجر بموجب هذه الطريقة على أساس وحدات زمنية كالساعة أو اليوم أو الأسبوع أو الشهر التي يقضيها العامل في عمله، دون النظر إلى مستوى الإنتاج كما أو نوعا. ويعتبر هذا الأسلوب سهل التطبيق ويضمن للعامل دخلا ثابتا، إلا أن هذه الطريقة لم تأخذ بنظر الاعتبار الحوافز والتي تؤدي إلى هبوط الأداء. وبذلك لا يوجد حافز للعامل لبذل جهود اكبر من أجل تطوير الإنتاج وتنميته

2-2- الأجر على أساس الإنتاج

يدفع الأجر حسب هذه الطريقة على أساس إنتاج العامل أو معدل إنتاج مجموع العمال، وهذه الطريقة تؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستفادة من كفاءة العاملين، وخاصة إذا كان منح الأجور ضمن خطة إنتاجية مرسومة وتم انتقاد هذه الطريقة كونها تؤدي إلى إرهاق واستغلال العاملين واستنزاف طاقتهم .

2-3- الأجر النسبي:

يتم منح الأجر وفقا لهذه الطريقة على أساس نسبة معينة من الناتج أو الأرباح، ويتناسب الأجر مع هاذين العاملين وفقا لمعايير توضع لهذا الغرض حسب المهارة أو مدة الخدمة ... ومن سلبيات هذه

[1]- الموسوعة العربية http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=265&m=1 حمل بتاريخ 2012/03/12.

الطريقة أنها قد تعرض العامل للخسارة وربط مصيره بأصحاب العمل ولاسيما في حالة تعرض المعمل للخسارة في حين لا يتمتع العامل إلا بنسبة ضئيلة عند الحصول على الأرباح.[1]

المطلب الثالث: انتاجية العمل:

1- مفهوم الإنتاجية:

يعد مفهوم الإنتاجية من أكثر المفاهيم الاقتصادية شيوعا في الوقت الحاضر رغم حداثة استعماله من قبل الباحثين الاقتصاديين ولكن يعتقد أن هذا المفهوم بنفس الوقت قديم نسبيا ويرجع قدمه إلى القرن الثامن عشر وأول من تحدث عنه هم الفيزوقراط وخاصة عند منظرهم الأول (د. فرانسوا كيناي) وذلك عام 1774 ومنذ ذلك الحين وحتى فترة قصيرة شاب الغموض واللبس حول هذا المفهوم وأصبح مفهوم الإنتاجية مثيرا للنقاش والجدل حتى عهد قريب، عندما أخد الاقتصاديون وغيرهم الكتابة حول مفهوم الإنتاجية بدقة ووضوح أكثر وتقديم الدراسات والنظريات حوله وكان ذلك في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبالرغم من أن هذه الدراسات زادت من تطوير هذا المفهوم إلا أنها بنفس الوقت زادت من تعقيده فظهرت مفاهيم عديدة ومعان مختلفة له وبالشكل الذي أدى إلى اللبس والخلط بينه وبين عدد من المفاهيم الاقتصادية الأخرى مثل الإنتاج والكفاءة الاقتصادية، وشدة العمل ...الخ ونتيجة إلى ذلك فقد عبر أكثر من اقتصادي على هذا اللبس حيث يقول احدهم إن كلمة الإنتاجية اليوم تحمل معاني متعددة فالبعض يؤكد أنها مقياس الكفاءة الشخصية للعامل والبعض الأخر هي المخرجات المطلوب تحقيقها من مجموعة الموارد والبعض الأخر يرى أنها مرادفة للرفاهية وربطها البعض بالزمن والكثير يستخدمون كلمة الإنتاجية دون فهم كامل لمعانيها حيث عبر الاقتصادي الأمريكي هابري كانت عن هذا الخلط في مفهوم الإنتاجية بقوله " الإنتاجية موضوع تحيطه فوضى كبيرة الناس يستخدمون نفس المصطلح لكنهم يعنون به أشياء مختلفة "إن هذا الاختلاف يرجع إلى الأمور التالية :

1. اختلاف طبيعة عمل وهدف الاستخدام الذي يترتب عليه عدم الاتفاق على وجهة نظر ثابتة بشأنه
2. عدم الاتفاق بشان العناصر الاقتصادية التي تكون مفهوم الإنتاجية أي عدم الاتفاق على المحتوى الاقتصادي للإنتاجية وما هي العناصر الاقتصادية التي يتضمنها هذا المفهوم
3. عدم الاتفاق بشان طريقة التعبير الكمي التي هي مؤشرات ومعايير إنتاجية.[2]

وهناك مفهومان أساسيان لإنتاجية [العمل] :[3]

1- الإنتاجية المتوسطة: والمقصود بها إنتاجية وحدة العمل، أي أن :

[1] محمد طاقة وحسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124.
[2]- محمد طاقة، وحسين عجلان، مرجع سبق ذكره، ص 161.
[3]- منى الطحاوي، مرجع سبق ذكره، ص109.

الإنتاجية المتوسطة للعمل = الإنتاج الكلي / عدد وحدات العمل، وتقاس وحدات العمل إما بعدد العمال و عندئذ تعكس الإنتاجية المتوسطة للعمل ما ينتجه العامل الواحد، وإما بعدد ساعات العمل فتصبح الإنتاجية المتوسطة تعبيرا عن إنتاجية الساعة الواحدة.

2- الإنتاجية الحدية: وهي عبارة عن مقدار التغيير في الإنتاج الكلي نتيجة تغيير وحدات العمل بوحدة واحدة أي أن الإنتاجية الحدية هي إنتاجية وحدة العمل الأخيرة سواء كانت عامل أو ساعة عمل..

2- العوامل المؤثرة على إنتاجية العمل:[1]

هناك عوامل عديدة تؤثر على إنتاجية العمل وتكون مسؤولة على انخفاض هذه الإنتاجية أو ارتفاعها ومن أهم هذه العوامل:

1.حجم وهيكل الاستثمار البشري: يقصد بالاستثمار البشري الاستثمار في الموارد البشرية التي تتضمن الأيدي العاملة فعلا وأيضا الأيدي العاملة الجديدة التي يمكن أن تدخل سوق العمل خلال فترة معينة وذلك بهدف خلق قوة عاملة مزودة بالمهارات والقدرات والإمكانيات اللازمة لتأدية العمل بكفاءة عالية.

2.حجم ومستوى كفاءة عناصر الإنتاج الأخرى :إنتاج أي سلعة يحتاج إلى تضافر عدد من عناصر الإنتاج، ولا شك أن قدرة كل عنصر على المشاركة بكفاءة في النشاط الاقتصادي تتوقف على مستوى كفاءة العناصر الأخرى المتعاونة معه وأيضا حجمها المتاح وينطبق هذا على عنصر العمل، فارتفاع كفاءة عنصر رأس المال وعنصر التنظيم وتوفرهما بالقدر اللازم يمكن أن يساعد على زيادة إنتاجية عنصر العمل.

3.الظروف السائدة في سوق العمل : العلاقة بين عرض الأيدي العاملة والطلب عليها تنعكس في شكل توازن أو اختلال في سوق العمل، ولا شك أن حالة سوق العمل لها تأثيرها الجوهري على مستوى إنتاجية عنصر العمل في الاقتصاد.

4.مستوى تشغيل الموارد: لا شك أن كفاءة تشغيل الموارد تقتضي استخدام كل عنصر من عناصر الإنتاج بكامل طاقته ذلك لأن كميات العناصر محدودة لو قورنت بحاجات الأفراد إلى السلع والخدمات المختلفة التي تستخدم هذه العناصر في إنتاجها فإذا لم يستخدم عنصر معين بكل طاقته الممكنة فكأننا بذلك نزيد من نذره هذا العنصر. لذلك فإن وجود طاقة عاطلة في الاقتصاد يخفض مستوى كفاءة التشغيل، وهذا يباشر تأثيرا عكسيا على مستويات الإنتاج والإنتاجية.

5.شكل ومستوى التقدم الفني: يتمثل التقدم الفني بوجه عام في الاكتشافات والابتكارات الحديثة التي من نتائجها الوصول إلى أساليب إنتاجية أكثر كفاءة تؤدي إلى الاقتصاد في استخدام الموارد بمعنى إمكانية إنتاج نفس الحجم من السلع بكمية أقل من الموارد أو الحصول على حجم أكبر من السلع بنفس القدر من الموارد وفي الحالتين تنخفض تكلفة الوحدة المنتجة وقد ينصرف أثر التقدم الفني إلى مستوى

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص116- 146.

الجودة بحيث يسفر عن سلع وخدمات أكثر جودة وبنفس التكلفة والحقيقة أن التأثير الذي على عناصر الإنتاج يتفاوت من شكل إلى آخـــر وذلك لأن التقدم الفني ليس له شكل واحد ولكن أشكال متعددة تختلف من حيث اتجاه ودرجة تأثيرها على كل عنصر، ويقسم التقدم الفني إلى شكلين أساسيين هما: التقدم الفني الشامل، والتقدم الفني الغير شامل.

3- طرق قياس إنتاجية العمل:[1]

هناك أربعة طرق لقياسها وهي: الطريقة الطبيعية، الطريقة الطبيعية المعدلة، طريقة تجميع الوقت، الطريقة النقدية. سنأخذ شرح مبسط لكل من الطرق سابقة الذكر:

3-1- الطريقة الطبيعية: إن هذه الطريقة تتطلب وجود منتجات من نوع واحد قابلة للمقارنة أي أنها تطبق في الأنشطة ذات الإنتاج المتماثل. وتعبر هذه الطريقة عن العلاقة بين الإنتاج مقاسا بوحدات عددية (المتر، الطن، قطعة.....) وبين عنصر العمل مقاسا بعدد العاملين أو ساعات العمل، وهي تعتبر من أسهل وأدق الطرق المتبعة في قياس إنتاجية العمل ويمكن توضيحها بالصيغة التالية:

إنتاجية العمل = حجم الإنتاج (بالوحدات العددية) / عدد العاملين أو ساعات العمل

3-2- الطريقة الطبيعية المعدلة: اتبعت هذه الطريقة لقياس إنتاجية العمل عند اختلاف حجم ونوعية المنتجات ويتم ذلك عن طريق اختيار واحد من هذه المنتجات المتعددة واعتباره أساسا لتحويل المنتجات الأخرى لأجل التوصل إلى معامل التكافؤ.

ويعتبر مقياس كمية العمل اللازمة للإنتاج هو المقياس المتبع أكثر من غيره في الحياة العملية والذي يتم على أساسه بناء معاملات التكافؤ.

3-3- طريقة تجميع الوقت: تعتمد هذه الطريقة على تحديد الزمن اللازم لإنتاج وحدة واحدة من ناتج معين بدلا من استخدام وحدات قياس طبيعية أو وحدات نقدية (قيمة الإنتاج كذا الدينار، الدولار....) فبموجب هذه الطريقة يعبر عن قيمة الناتج بوحدات زمنية (ساعة، يوم....) ويقاس معدل نمو الإنتاجية بموجب هذه الطريقة بمقارنة حجم الإنتاج من ناحية والتطور في وقت العمل من ناحية أخرى وفقا للصيغة التالية:

ر أ= الرقم القياسي لإنتاجية العمل

ك1= كمية الناتج في فترة المقارنة

ن، ن1= وقت العمل اللازم لإنتاج كل وحدة في فترتي الأساس والمقارنة

$$ر\ أ = \{ (ك1 \times ن) / (ك1 \times ن1)\} \times 100$$

[1]- الدكتور محمد طاقة والدكتور حسين عجلان ،مرجع سبق ذكره، ص ص 177-186.

3-4- الطريقة النقدية: إن استخدام الطريقة النقدية تفضل على استخدام الطريقة الطبيعية عندما تكون هناك منتجات متعددة ومختلفة النوعية وفي هذه الطريقة يؤخذ بنظر الاعتبار قيمة الإنتاج الإجمالي بالأسعار الثابتة بدلا من حجم الإنتاج مقاسا بوحدات طبيعية ويمكن الحصول على قيمة الإنتاج الإجمالي بضرب عدد الوحدات المنتجة في السعر الثابت وتقسم النتيجة على عدد العاملين للحصول على إنتاجية العمل فإذا كانت :

إنتاجية العمل = أ

كمية الإنتاج= ك

السعر الثابت = س

عدد العاملين = ع

فإننا نحصل على المعادلة التالية : أ= ك × س / ع.

خلاصة الفصل:

رأينا في هذا الفصل كيف تعددت التعاريف المتعلقة بالعمل وأسواق العمل والجوانب المتعلقة بهما. ثم تطرقنا إلى عرض العمل والطلب عليه وأبرزنا أهم العوامل المؤثرة فيهما. وبعد ذلك تناولنا نظرة حول تفسير مختلف مؤشرات أسوق العمل (البطالة، الأجور وإنتاجية العمل) في الفكر الاقتصادي من خلال عدد من المدارس الاقتصادية. كما تناولنا أيضا بالتحليل مؤشرات سوق العمل من بطالة، أجور وانتاجية العمل ومختلف الجوانب المتعلقة بهم.

الفصل الثالث

انعكاسات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على سوق العمل في الجزائر

☜ مباحث الفصل

- ⇦ تمهيد
- ⇦ المبحث الأول: الاصلاحات التجارية في الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة
- ⇦ المبحث الثاني: نظرة حول سوق العمل في الجزائر
- ⇦ المبحث الثالث: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على مؤشرات سوق العمل
- ⇦ خلاصة الفصل

تمهيد:

إن عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح شبه محتم على الدول. والجزائر كأحد الدول التي تبنت إصلاحات إقتصادية ليبرالية تهدف إلى تبني إقتصاد السوق، لم تكن في معزل عن واقع حتمية الانضمام وما يُمكن أن يحمله هذا الانضمام من إنعكاسات على الكثير من المتغيرات ومنها مؤشرات سوق العمل من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل. ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول بحث مدى التقدم الحاصل في سيرورة الإنضمام إلى المنظمة ومختلف القنوات التي تؤثر بها عملية الانضمام على تلك المؤشرات.

المبحث الاول: الاصلاحات التجارية في الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة

المطلب الاول: الاصلاحات التجارية في الجزائر.[1]

لقد مرت هاته الاصلاحات بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

1- مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962-1969):

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عقب الاستقلال مرحلة صعبة تميزت بالعجز والركود الاقتصادي، بسبب عدم توفر الاطارات المؤهلة التي يمكنها ان تحدث التغيرات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي تكفل له النمو، وكذا بسبب هروب رؤوس الاموال الى الخارج، وامام الوضعية المتدهورة والمشاكل المتفاقمة بادرت السلطات الجزائرية الى اتخاذ جملة من الاجراءات والتدابير العاجلة بهدف حماية ما تبقى من الصناعات المحلية، وقد تمثلت هذه الاجراءات الضرورية والعاجلة في اصدار قوانين ومراسيم تحاول تنظيم التجارة ومراقبتها مستندة في ذلك على المواثيق التشريعية الاولى غداة الاستقلال كبرنامج طرابلس عام 1962م وميثاق الجزائر عام 1964 حيث اتضح من خلالهما (برنامج طرابلس وميثاق الجزائر) ان السلطات الجزائرية قد عمدت على تنظيم ومراقبة تجارتها الخارجية التي اعتبرت كأداة ضرورية لتدعيم استراتيجيتها التنموية في اطار اقتصاد مخطط مركزيا ينسجم والاهداف التنموية المسطرة.

وعليه فان منطلق الرقابة على التجارة تم التأكيد عليه في كل من برنامج طرابلس وميثاق الجزائر، ايمانا من السلطات بالدور الذي يمكن ان تلعبه التجارة في الاقتصاد الوطني، ومدى مساهمتها في التنمية المرغوبة، وعليه فقد نص برنامج طرابلس المنعقد في جوان 1962 على ضرورة قيام الدولة بتأميم كل من التجارة الخارجية وتجارة الجملة والاشراف على تنظيمها، بحيث يسمح هذا التنظيم للدولة بفرض رقابتها الفعلية على الواردات والصادرات، على اعتبار ان القطاع التجاري يمثل وسيلة ذات اهمية استراتيجية لتوجيه السياسة الاقتصادية ومراقبتها، وبالتالي فسيطرت الدولة على التجارة الخارجية وتجارة الجملة كان ينظر اليها خلال هذه المرحلة على انها امرا طبيعيا وانها عملية لازمة وحتمية لتأميم النظام الانتاجي، وعاملا فعالا لحماية الانتاج الوطني.

وامام هذا الوضع ولأجل فرض الدولة لرقابتها على التجارة وتحقيق التنمية الاقتصادية لجأت الدولة لتحقيق عدة اجراءات لتحقيق ذلك منها:

- الرقابة على الصرف.
- التعريفة الجمركية.
- نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء.

[1] - مولحسان آيات الله، الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر مرجع سبق ذكره، ص ص 126-143.

2- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1970-1989).

لقد اعقبت فترة الرقابة – التي كانت تتميز بنوع من الحرية- مرحلة غلب عليها طابع الاحتكار الممارس من قبل الدولة من اجل تحقيق رقابة صارمة على التجارة، وخاصة الواردات، هذا الاحتكار الذي كان يهدف الى دعم نشاط الدولة في المبادلات وتوجيهها حسبما تمليه المصلحة الوطنية، اسند للمؤسسات العمومية وبالضبط في جويلية 1971 بعد حل المجمعات المهنية للشراء في اطار المخطط الرباعي الاول (1970-1973)، حينها صدرت سلسلة من التعليمات منحت احتكار كل منتوج لكل مؤسسة حسب نوع نشاطها.

ان المغزى من عملية الاحتكار هو التحكم اكثر في التدفقات التجارية وجعلها تتساير وسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة. وحتى يتم تنظيم قطاع التجارة استخدمت الدولة عناصر اساسية لإجراء هذا الاحتكار وهي كالاتي:

- المظهر التنظيمي والاداري للاحتكار.
- التراخيص الاجمالية للاستيراد.
- تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

3- مرحلة تحرير التجارة الخارجية.

لقد تزامن اصلاح قطاع التجارة الخارجية بالجزائر مع نهاية الازمة النفطية عام 1986، مما دفع بالجزائر من الحد من الاجراءات السابقة المتخذة في ظل الاحتكار من جهة، والى تبني جملة من الاصلاحات من جهة اخرى، وبالتالي اخذت الجزائر تنتهج سياسة تجارية اكثر وضوحا وتفتحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية دولية توحي ان لا مجال فيها للانغلاق والاعتماد على قطاع احادي (قطاع المحروقات) وغلق الطريق امام القطاع الخاص ليقوم بدوره كاملا في مجال التجارة.

على هذا الاساس اتخذت الجزائر مجموعة من الاجراءات والتدابير من اجل الوصول الى تحرير تجارتها، انطلاقا من الاصلاحات التي شرعت في تطبيقها بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية، وعليه فان الحديث عن الاصلاحات التي عرفها قطاع التجارة يتطلب ذكر هذه المراحل التي مرت بها ابتداء من سنة 1990.

- مرحلة التحرير المقيد للتجارة (1990-1991): وتبدأ هذه المرحلة مع صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض في شهر أفريل 1990 والذي يعتبر نواة التغيرات في السياسة التجارية الجزائرية، وقد جاء هذا القانون من اجل تعزيز الاستثمار الاجنبي بالجزائر، وكان لهذا القانون اثر على التجارة الخارجية.
- مرحلة اعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية (1992-1993): لقد تزامنت هذه المرحلة مع صدور قانون المالية لسنة 1992 والذي كان يحمل بين طياته تخفيض جوهري للرسوم الجمركية،

حيث خفض المعدل الاقصى الى 60% ، كما تم اعداد هذه الضرائب وفقا للنظام التصاعدي، تفرض من خلاله معدلات ضعيفة على واردات المواد الاولية، ثم معدلات مرتفعة نوعا ما على واردات المنتجات النصف مصنعة، لتكون في الأخير معدلات مرتفعة على المنتجات النهائية.

- مرحلة التحرير التام (ابتداء من 1994): تميزت هذه المرحلة بتطبيق الجزائر برنامجا شاملا للإصلاح الاقتصادي وهذا بعد اتفاق تم مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية، حيث تم التوقيع في مرحلة اولى على اتفاق "ستاندباي"، ثم الاتفاق في المرحلة الثانية على برنامج للتمويل الموسع مصحوبا ببرنامج لإعادة جدولة الديون الخارجية مدته ثلاث سنوات، اما الهدف منه فهو تنمية القدرات الوطنية وخلق الثروة بتنمية الانتاج الصناعي والفلاحي والخدماتي، وذلك بإجراء تعديلات تصب في اتجاه العولمة الاقتصادية.

ويعتبر قطاع التجارة من اهم القطاعات التي مسها هذا البرنامج، بحيث كانت تتمحور سياسة التجارة الخارجية حول محورين اساسيين هما:

– تحرير التجارة الخارجية واجراءات تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

– الاسراع في اجراءات اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي والبحث عن مكانة في التقسيم الدولي الجديد للعمل محاولة بذلك الخروج من اطار الاقتصاد الريعي.

المطلب الثاني: سيرورة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

تحصلت الجزائر على كرسي ملاحظ في أفريل في مؤتمر مراكش من سنة 1994 بعد مشاركتها في العقد النهائي، وتباينت الآراء المؤيدة لانضمام الجزائر نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تحتله، وفي أواخر سنة 1994 أنشأ وزير التجارة آنذاك لجنة دولية قامت بجمع كل الهياكل المهتمة بانضمام الجزائر إلى المنظمة، بهدف وضع مذكرة حول التجارة الخارجية السائرة نحو التحرير ورفع الاحتكار، ومن هذا التاريخ أخذت المفاوضات شكلا يتماشى مع أحكام الانضمام ومساره، والذي يتطلب ثلاث مسارات مترابطة أو ثلاث أشكال من المفاوضات:

1- المسار النظامي أو مرحلة المفاوضات المتعددة الأطراف:

يتم في هذا المسار دراسة النظام الاقتصادي ومدى تماشيه مع الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وهذا بالاعتماد على المذكرة التي تُعِدها بخصوص نظام تجارتها الخارجية، وتكون متبوعة بجملة من الأسئلة والأجوبة، ثم يقوم فريق العمل بصياغة تقرير بروتوكول الانضمام، والذي يوضح بالتفصيل شروط الانضمام، أما الأسئلة المطروحة فتشمل الميادين التالية ونذكر منها ما يلي:

- أنظمة الإحصاء والنشر المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- التعريفات الجمركية عند الاستيراد.
- إجراءات دعم بعض القطاعات الاقتصادية.

[1]- بن موسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 444-449.

- مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية.
- نظام الاستثمار الأجنبي.
- نظام الاستثمار الوطني.
- عمليات وأنظمة تحديد الأسعار.
- نظام الرسوم والضرائب.
- ميزان المدفوعات.
- المؤسسات التجارية الحكومية.
- نظام حقوق الملكية الفكرية.

هذا على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، فالأسئلة كثيرة ومتنوعة ومتعلقة بكل الميادين خاصة الاقتصادية والتجارية منها.

زيادة على ذلك يمكن طرح عدد معتبر من الأسئلة المفصلة حول تنظيم التجارة في الخدمات، أو بقطاع الخدمات الفردية كالنقل والاتصالات.

2- مسار النفاذ إلى الأسواق أو مرحلة المفاوضات الثنائية:

تتفاوض الدولة الراغبة في الانضمام مع الدول المشكلة للمنظمة كل واحدة على حده، ويشمل التفاوض جميع العروض والتنازلات على تجارة السلع وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات.

وتعتبر هذه المرحلة النواة الأساسية للانضمام، ويكون هذا بإعداد قائمة الالتزامات حسب نموذج المنظمة العالمية للتجارة، وبعد ذلك يتم توزيع هذه القائمة على بقية أعضاء المنظمة.

وقد خصصت الدورة الخامسة التي انعقدت في مارس 2003، للمفاوضات حول تقييم وتقويم المفاوضات الثنائية ومتابعة الفحص القانوني التجاري الخارجي للجزائر فوق قاعدة المذكرة الأولى والمعاهدة التحضيرية ووثائق أخرى تكميلية.

3- مسار الالتزام بشأن الخدمات أو مرحلة المفاوضات حول الخدمات:

المفاوضات حول الخدمات هي إحدى الخطوات الهامة في المفاوضات، وعادة ما تكون على مستوى ثنائي أي بين الدولة الراغبة في الانضمام والدول الأعضاء. واستنادا إلى حكم الدولة الأولى بالرعاية يتم توزيع جدول من الالتزامات الذي ينتج عن التفاوض بشأن تجارة الخدمات.

.....

4- العوائق المسببة في تأخير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

رغم المحاولات التي قامت بها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كإصدار المرسوم التشريعي رقم 93/21 الذي يهدف إلى تطوير استثماراتها وكان هذا في مجال المحروقات، وكذا القيام بعدة تعديلات خاصة بقانون الجمارك، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك لعدم تحرير تجارتها الخارجية، كما أن دخلها من الصادرات غير المحروقات صعب التحقيق، والذي لا يتجاوز 5% من

مجمل الصادرات، وهذا يرجع لوضعية المؤسسات التي تعرضت للتطهير والخوصصة.
بالإضافة إلى التأثير السلبي للتجارة الخارجية نتيجة استيراد المواد الغذائية والفلاحية، الشيء الذي أدى إلى مواجهة الجزائر لعدة انتقادات في 9 أفريل 2001 من قبل ممثلي المنظمة العالمية للتجارة، وعلى رأسهم مدير الهيئة « مايك مور » وهذا كان أحد العقبات التي عرقلت السير الحسن لانضمام الجزائر للمنظمة.

رغم سعي الجزائر لتحقيق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، ويمكن تلخيص العوائق التي كانت السبب في تأخر الانضمام فيما يلي:

– عدم وجود خطة واضحة تسير وفقها للتفاوض، وإتباعها لأسلوب واحد في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي.

– تضييق الخناق على المفاوض الجزائري وتقليص صلاحياته بحيث يغلب في تفاوضاته الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي، الشيء الذي طرح على طاولة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي فيما يخص اتفاقية الشراكة. وهذا يؤدي بالتأكيد إلى تنازلات وتضحيات كبيرة، وعليه يمكن تحقيق نتائج إيجابية في المجال السياسي ولا يمكن ضمان نفس النتائج في المجال الاقتصادي.

– إن المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر خاصة في العشرية الأخيرة، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة.

كل هذا أدى إلى تأخير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى هذا فإن عدم تطبيق الإصلاحات والتعهدات التي قدمتها الجزائر أثرت سلبيا على ملفها، والذي راجعته عدة مرات.

وما يمكن ذكره هو أن الطلب الذي قدمته الجزائر من أجل الانضمام إلى الجات سنة 1987 تم رفضه، وهذا يعود إلى المادة (120) من الدستور الجزائري، والذي يقضي بسمو القانون الداخلي على الاتفاقية العامة، إلا أن هذه المادة حذفت سنة 1998.

كما تم تحديد التعريفة الجمركية وهذا في المادة 8 والمادة 16 من الدستور، وهذا يوافق المادة 7 من الاتفاقية العامة للمنظمة العالمية للتجارة، وما سمح للجزائر بأن تكون عضوا ملاحظا في المنظمة.

5 – التسلسل الزمني لمراحل مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يمكن سرد مراحل هذه المفاوضات حسب تسلسلها الزمني على النحو التالي:

- شكلت الجزائر فرقة عمل وتقدمت بطلب الانضمام إلى الجات في 17 جوان 1987 والذي رفض بسبب محتوى المادة 120 من الدستور الجزائري، والذي يقضي بتطبيق القانون الداخلي على الاتفاقية العامة المخالفة للقانون الداخلي، وقد حذفت هذه المادة فيما بعد (سنة 1998).
- في فيفري 1993 قامت الجزائر بتنظيم ملتقي حول إمكانية انضمام الجزائر إلى الجات، وتم

فيه تدارس الإمكانيات المتاحة للجزائر لكي يتم قبولها، وبالرغم من تفاؤل البعض، إلا أن النتيجة كانت مخالفة للتوقعات لكون الاقتصاد الجزائري يرتكز أساسا على المحروقات، وبالتالي فإن الجزائر سوف تخسر أكثر مما سوف تربحه بانضمامها للجات.

- تحصلت الجزائر في أفريل 1994 على كرسي الملاحظ، وهذا في أثناء انعقاد مؤتمر مراكش، وقد قام وزير التجارة بعد هذا، وتحديدا في 7 نوفمبر بإنشاء لجنة دولية ضمت كل الهيئات المشرفة على ملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، من أجل صياغة وثيقة حول التجارة الخارجية والأشواط المقطوعة في مجال التحرير، وشكل هذا المنعرج الحاسم بتماشي المفاوضات، مع ما تمليه المنظمة العالمية للتجارة من أحكام.
- تحصلت الجزائر على صفة المراقب في سنة 1995 وذلك في أعقاب إعلان مراكش.
- تم تقديم وبصفة رسمية مذكرة الانضمام في سنة 1996.
- تم تنصيب لجنة دائمة في سنة 1997 يترأسها وزير التجارة، عملت على وضع مخطط عمل استعدادا للمفاوضات وكذلك كانت تسهر على متابعة المفاوضات.
- انعقد أول اجتماع مع مجموعة العمل المكلفة بالملف الجزائري في سنة 1998، وتم اختتام المرحلة الأولى من المفاوضات في نفس السنة، حيث قامت الجزائر بالرد على 500 سؤال.
- كان من المقرر أن تستأنف الجزائر المرحلة الثانية من المفاوضات في نهاية سنة 1999، إلا أن فشل الدورة الثالثة للمنظمة العالمية للتجارة التي جرت في سياتل حال دون ذلك.
- استفاد خبراء جزائريون في نهاية سنة 2000 ومطلع سنة 2001 من دورات تكوينية، حول السياسة التجارية لدى المنظمة العالمية للتجارة.
- إن فشل اللقاء الذي دار في 9 أفريل بين وزير التجارة مراد مدلسي آنذاك ورئيس المنظمة مايك مور، جعل الجزائر تعمل على إدخال تعديلات هامة على المنظومة الجبائية والجمركية، وهذا ما نص عليه فعلا قانون المالية التكميلي لسنة 2001 تحت رعاية وزير التجارة الجديد السيد حميد تمار.
- في جويلية 2001 أعادت الجزائر صياغة ملف طلب العضوية لكي يتلاءم مع الشروط الموضوعية للمنظمة.
- أقر اتفاق الدوحة والذي سمي أيضا " دورة النمو والتنمية " في نوفمبر 2001 مبدأ التفاوض لعدد كبير من الدول، والهدف منه هو فتح البلدان المصنعة أسواق الأموال والخدمات فيها للبلدان النامية، وهذا وضع حدا لكل التضاربات بشأن انضمام الجزائر لهذه المؤسسة.
- عمد الخبراء لدى وزارة التجارة في 13 ديسمبر 2001 إلى إعادة صياغة مذكرة الانضمام، وضمنوها معلومات توضيحية حول النظام التجاري الجزائري والتغييرات المرتقبة على المنظومة الجبائية والجمركية من أجل ملاءمتها مع القواعد الدولية.

- تم إبرام الاتفاق المبدئي مع الإتحاد الأوروبي الخاص بالشراكة في بروكسل في 19 ديسمبر 2001.
- قامت الجزائر بإيداع نقاط عرض الخدمات قصد الانضمام في 15 جانفي 2002.
- تم التوقيع على المرحلة النهائية من المفاوضات الخاصة بدخول الجزائر المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 7 فيفري 2002.
- بين 12 و14 من نوفمبر 2002 عقد لقاء بجنيف من أجل دراسة ميزانية الأعمال.
- عقدت الدورة الثانية من المفاوضات الثنائية في منتصف نوفمبر والتي مست قطاع الخدمات، حيث قامت الجزائر باقتراح 9 قطاعات (القطاعان المضافان هما الثقافة والتربية، الصحة) بدلا من 7 قطاعات وهذا من بين 11 قطاعا إضافة إلى طرح المشكل الزراعي ومعدل الدعم على التعريفات الجمركية.
- في جانفي 2003 أكد وزير التجارة آنذاك عن استعداده للمفاوضات الثنائية ابتداء من شهر جانفي 2003.
- تضمنت الدورة الخامسة المنعقدة في جنيف في مارس 2003 تقييم وتقويم المفاوضات الثنائية، كذا متابعة الفحص القانوني التجاري الخارجي للجزائر حسب ما تضمنته المذكرة الأولى والمعاهدة التحضيرية في جويلية 2001.
- من 7 إلى 9 مارس 2003 تم تنظيم زيارة رسمية للجزائر من طرف مسؤولين هامين في المنظمة العالمية للتجارة، وتم بالمناسبة لقاء مع وزير التجارة الجزائري والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وقد تمت خلاله الإجابة عن الكثير من الأسئلة.
- من 27 إلى 29 أفريل 2003 تم لقاء بين وزير التجارة مع مدير البرنامج العالمي PNUD، وتمحور اللقاء حول سبل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.
- كما كان لقاء آخر مع وزير الاقتصاد الأردني الأسبق باعتبار الأردن دولة عضوا في المنظمة العالمية للتجارة، ودار الحديث حول وضعية البلد قبل وبعد الانضمام.
- في 20 ماي 2003 توجه وفد هام برئاسة وزير التجارة السيد بوكروح إلى جنيف بمناسبة عقد الدورة الخامسة للمفاوضات، التقى فيها مع فريق العمل المكلف بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد تمحورت هذه الدورة حول تتبع نظام التجارة الخارجية للجزائر، ومتابعة تطورات التغييرات الهامة في المجال التشريعي والمدى الذي وصلت إليه المفاوضات الثنائية.
- أكد السيد وزير التجارة نور الدين بوكروح أن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يكون إيجابيا، لكنه في نفس الوقت صرح بأنه ليس للجزائر خيار في ذلك، بالرغم من كون وارداتنا أكبر من صادراتنا.
- في 25 جانفي 2004 صرح المنسق الرئيسي للمفاوضين الجزائريين بأن المفاوضات الخاصة

بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تسير في أحسن الظروف، وقد أجابت الجزائر على 1200 سؤال كتابي للبلدان الأعضاء.

كما أوضح السيد زعاف أن انخفاض عدد الأسئلة دليل على التقدم الملحوظ المسجل في المفاوضات، ونحن بصدد الرد على الأسئلة الأخيرة المطروحة من طرف بعض الدول الأعضاء. وتركزت جل الأسئلة حول تجارة السلع (تنظيم الأسواق والخدمات والإجراءات في مجال الرخص والرسوم الجمركية وما هو متبع في مجال تجارة الدولة والمساعدات المقدمة لدى التصدير).

وقد أشار السيد زعاف بأن الهدف هو الانتهاء من المفاوضات مع حلول السداسي الأول من 2004. وتعكف مجموعة العمل فور الانتهاء من المفاوضات بصياغة البنود الأساسية لمشروع الانضمام، والتقرير النهائي وأسس الالتزام المتعلقة بتجارة الخدمات والحقوق الجمركية.

- في 5 فيفري 2004 قامت الولايات المتحدة بإعلانها أنها مستعدة لتقديم مساعدة تقنية للجزائر من أجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حسب ما أكده سفير الولايات المتحدة الأمريكية، كما أعلن ذات المصدر عن استعداد بلاده لتقديم مساعدة في مجال المسائل المتعددة الأطراف وأدوات الدفاع التجارية.
- القرار الموقع من طرف الرئيس الأمريكي في 1 مارس 2004 والقاضي بمنح الجزائر معاملة تفضيلية في المعاملات التجارية يسمح للجزائر بالحصول على تفضيلات هامة لبعض المنتوجات الصناعية والزراعية والصناعة التقليدية.
- في 12 ماي 2004 أعلنت إيطاليا وعلى لسان سفيرها بالجزائر، أن إيطاليا مستعدة لدعم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وتقديمها كل المساعدة لاستكمال هذا المسار.
- أعلنت وزارة التجارة أن المرحلة النهائية للمفاوضات ستعقد في جنيف في 25 جوان 2004 من العام الجاري، والتي سيدور النقاش فيها حول المقترحات الجزائرية فيما يخص مسألة الحصص والتعريفات الجمركية، والمساعدات الموجهة للطاقة والفلاحة والإجراءات الخاصة بالبراءات وحقوق الملكية الفكرية والضبط والتشريع المالي والاقتصادي للبلد. بحيث قام الوفد الجزائري يوم 25 جوان بإجراء تقييم نهائي للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف كما عرض التعديلات الاقتصادية الأخيرة، وتمحور الحديث في المحادثات النهائية حول دخول السلع والخدمات على مستوى الأسواق. وقد تم أيضا الاستماع إلى تقرير مجموعة العمل المكلفة بالملف الجزائري وعلى ما يبدو أن التقييم كان إيجابيا جدا.

والملاحظ في سلسلة هذه المفاوضات، الجهود الجبارة التي بذلها الفريق الجزائري من أجل الانضمام سريعا للمنظمة، والحصول على الإيجابيات المرجوة.

- صرح وزير التجارة نور الدين بوكروح في 22 ديسمبر 2004 في مجلة " L'intelligent – jeune Afrique – " أن الجزائر قد قطعت كل المفاوضات بنجاح، وأن انضمامها إلى

المنظمة العالمية للتجارة سيكون لا محالة خلال سنة 2005، وهذا دون تحديد الشهر بالضبط.
(لم تنظم الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حتى كتابة هذه السطور –المؤلف–)

المطلب الثالث: تحليل لإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية

جدول رقم 3–1: يوضح قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات التجارية (2000–2010) بالمليون دولار

	السلع		الخدمات التجارية	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2000	22031	9171	910	2360
2001	19133	9940	910	2440
2002	18799	11969	1300	2480
2003	23163	12380	1570	2920
2004	31304	18169	1853	3858
2005	46002	20357	2466	4501
2006	54613	21456	2511	4492
2007	60163	27631	2781	6334
2008	79298	39479	3420	10473
2009	45194	39294	2794	11203
2010	57053	40212	3373	11376

Source: http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2011_e/its11_appendix_e.pdf

كما هو واضح في الجدول رقم 3–1، يلاحظ ان الصادرات من السلع زادت في العشرية الاخيرة (2000–2010) من 22031 مليون دولار سنة 2000 إلى 57053 مليون دولار سنة 2010، أي بزيادة قدرها 35022 مليون دولار أي بنسبة ــ 158.96 %. أما الواردات من السلع فقد ارتفعت خلال نفس الفترة من 9171 مليون دولار إلى 40212 مليون دولار سنة 2010 أي بزيادة قدرها 31041 مليون دولار أي إرتفاع بنسبة 270.65 %.

فيما يخص الخدمات التجارية، كما يبينه نفس الجدول، إرتفعت قيمة الصادرات من 910 مليون دولار إلى 3373 مليون دولار أي بزيادة قدرها 2463 مليون دولار مما نسبته 382.03 % . كما أن الواردات إرتفعت خلال نفس الفترة من 2360 مليون دولار سنة 2000 إلى 11376 مليون دولار هذه العشرية أي بزيادة قدرها 9016 مليون دولار مما نسبته 382.03 %.

ومنه فنلاحظ تطور جلي في الواردات والصادرات لكل من السلع والخدمات التجارية.

المبحث الثاني: نظرة حول سوق العمل في الجزائر

المطلب الاول: تحليل لهيكل سوق العمل في الجزائر[1]

يُمكن الانطلاق في تحليل سوق العمل الجزائري من خلال الشكل رقم 3-1:

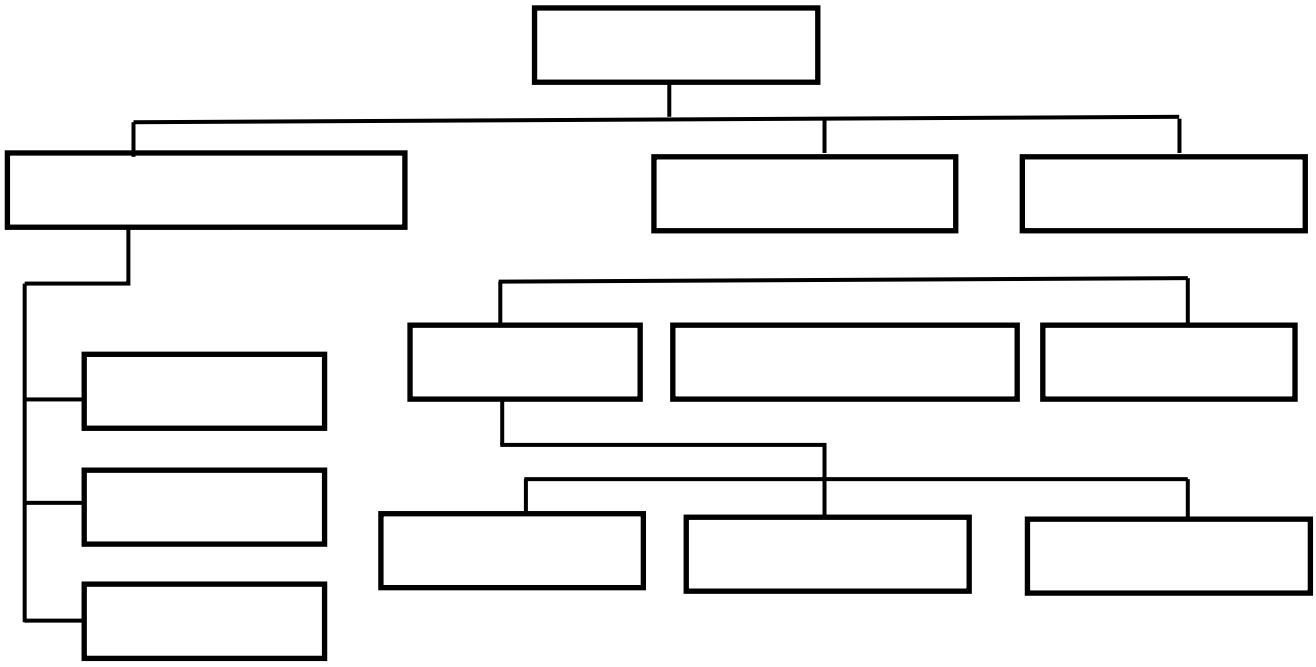

1- سوق العمل الرسمي: وهو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة ويخضع لمجموعة من القوانين الملزم لأطراف التعاقد ومن بينها:

- **القطاع الحكومي:** وهم الذين يعملون في القطاع الحكومي والشركات الكبيرة العامة في ضوء اوضاع لائحية او تعاقدية توفر قدرا كبيرا من الاستقرار في العمل وثبات الدخل. كما تفتح فرص زيادة التأهيل ومن ثم الترقية وتتميز هذه المجموعة بتمتعها بنظام التأمين الاجتماعي والعمل النقابي وبالتالي نجد معلومات احصائية عن المتعطلين من سبق لهم العمل في هذا الاطار وهي ادق الاحصائيات في بلدان العالم الثالث وعلى اثرها يمكن قياس نسب مشاركة فئة معينة من الاطفال والمرأة في قوة العمل إلا ان وفرة العاملين والخاصة بالإدارة الحكومية والقلة النسبية لساعات العمل الفعلية مع تدهور الاجر الحقيقي للعاملين بسبب التضخم تلجا اعداد كبيرة منهم الى عمل آخر لبعض الوقت وبالتالي غياب الاحصاء الرسمي لهذا العمل الموازي لهذه الفئة وبالتالي نجد ان وزارات القوى العاملة او العمل تحفظ هذه الفئة.

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص197-202.

يمثل هذا القطاع اهم اسواق العمل في الجزائر من حيث اتاحة فرص العمل والعمل على انشائها وقد كرست التشريعات منذ 1990 مبادئ ومرونة التشغيل وذلك للحفاظ عليه وتتعلق هذه القوانين فيما يلي:

- الوقاية وحل نزاعات العمل الجماعية وممارسة حق الاضراب.
- المراقبة والتحكم من طرف السلطات العمومية.
- حقوق وواجبات العامل والحماية الاجتماعية.
- النقابات والدفاع عن العمال.
- الحفاظ على التشغيل وحماية المؤجرين للمؤسسات المهيكلة.
- آليات التقاعد المسبق.
- التأمين عن البطالة.

كل هذه القوانين وغيرها ساهمت ولو بشكل جزئي بأن تبقى الحكومة وفية لامتصاص جزء من البطالة وعلى رغم ما تبذله الجزائر من خلال زيادة العاملين في القطاع الحكومي، لكن ذلك زاد من انتشار البطالة المقنعة التي مست الجزائر في عهد كانت تطبق فيه نظام التخطيط المركزي والسياسة الاجتماعية المتميزة ولم يقابله في ذلك خلق مناصب عمل منتجة، ويتمتع العمال التابعين للقطاع الحكومي باستقرار الوظائف وبالحد الأدنى للأجور طبقا للقانون الأساسي للعامل وإن كانت أجور هذا القطاع تتسم بالانخفاض بالمقارنة مع أسواق العمل الفرعية الأخرى، ويلاحظ أن جدول الأجور لم يتغير كثيرا في ظل الإصلاحات الاقتصادية المفروضة على الجزائر.

❖ **قطاع المؤسسات العمومية:** لعبت المؤسسات الاقتصادية العمومية دورا كبيرا في استيعاب اليد العاملة بجانب القطاع الحكومي قبل الثمانينات، ولكن الهيكلة وإعادة هيكلة هذا القطاع عدة مرات، جعل المؤسسات العمومية تستغني تدريجيا عن التوظيف وخاصة عند تطبيق مبدأ تنفيذ برنامج الخوصصة بالاتفاق مع المؤسسات المالية العالمية حيث تم تصفية وبيع الكثير من هذه المؤسسات مما ترتب عن ذلك انخفاض عدد العاملين بشركات القطاع العام وبفعل سن التقاعد المسبق والتقاعد في سن إنهاء الخدمة مع عدم السماح بتعيين عمال جدد، تغير دور القطاع العام من قطاع لاستيعاب اليد العاملة إلى أهم مصدر من مصادر إفراز البطالة في الجزائر وما أسري من امتيازات في قطاع الإدارة، أسري على القطاع العمومي إلا أنه يختلف عن سابقه من حيث مستوى الأجور، حيث تتسم أجور المؤسسات العمومية بالارتفاع النسبي بالمقارنة بقطاع الإدارة، نتيجة استحداث بعض الحوافز سواء أكانت الحوافز جماعية أو فردية وفق الاتفاقيات الثنائية بين العامل وأرباب العمل.

❖ **القطاع الخاص:**

× سوق القطاع الخاص التقليدي: وتمثله المشروعات المنشاة وفق قانون الاستثمار لسنة 1993م ويستخدم تكنولوجيا بسيطة، وبه متوسط عدد العمال 4 اشخاص وبه رأس مال منخفض.

× سوق القطاع الخاص الحديث: ويستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال ومتوسط عدد العمال به 15-20 عامل ويتمتع بإعفاءات ضريبية وجمركية عديدة وتسري عليه التشريعات الخاصة بقانون العمل.

× القطاع الاجنبي: يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال وهو يشمل فروع الشركات الدولية المتعاقدة مع الجزائر ويستوعب يد عاملة متميزة وذات خبرة طويلة ومؤهلات كبيرة غالبا من خريجي الجامعات الوطنية أو الخارجية، وينشط هذا القطاع في ميدان المحروقات وبدرجة اقل في قطاع البناء والاشغال العمومية، ويخص العاملون في هذا القطاع بالأجور العالية ومستويات عالية من التدريب والتكوين.

2-سوق العمل الغير رسمي: انه يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل، وهو سوق تتزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني ويحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه من الضروري ان تكون درجة حركية السوق غير الرسمية كثيرة وان نمو العمل غير الرسمي يتحدد حسب الدورة الاقتصادية حيث انه ينمو ويتسع عندما تتجه الدورة الاقتصادية نحو الهبوط في حين انه ينكمش او يميل الى التباطؤ عندما تبدأ الدورة في الصعود.

ويتميز بالافتقار الى الحماية الاجتماعية نظرا الى القيود القانونية التي تحكم نظام التأمينات الاجتماعية بالإضافة الى مرونة هذا السوق والولوج فيه بسهولة وبعدما ادى الى اتساعه بشكل واضح على مستوى العالم بفعل مجموعة من العوامل وخاصة لدى الدول التي طبقت سياسة الاصلاح الاقتصادي سواء نتيجة لهذه السياسات او للازمات الاقتصادية وقد مس هذا العمل الغير رسمي حتى الدول الصناعية وادى الى ظهوره من خلال سياسة الدول المنتهجة سواء بالاهتمام بالسياسات الاستثمارية وتحرير التجارة، وتشجيع الصادرات للمؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة وهو ما يؤدي الى تقليص كثافة العمل لديها ومنها زيادة حدة البطالة كذلك تطبيق النظام الجبائي بعبء ضريبي كبير يجعل التهرب منه عن طريق السوق الموازية ومنها العمل الغير رسمي ويتسم هذا السوق بصغر حجم الوحدات مقاسا بعدد المشتغلين فيه وبقيمة رأس المال المستثمر، وبالتالي فان الطلب على العمل في القطاع غير الرسمي هو الذي ادى الى انشاء فرص للعمل بجانب عدد كبير من الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا وكثيرا ما يكون منقوصا بحيث تميزه دخول منخفضة وفرص عمل ذات نوعية متدنية وشروط وظروف عمل سيئة والقيمة المضافة التي تولدها ضعيفة وخاصة لدى المرأة.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات سوق العمل في الجزائر

1- البطالة

من الجدول رقم3-2 نلاحظ أن قوة العمل قد زادت بنسبة 84.27% في الفترة ما بين 1989 و2008 من 5 ملايين و597 ألف و600 شخص الى 10 ملايين و315 ألف شخص. كما نلاحظ أن عدد البطالين قد ارتفع في نفس الفترة بنسبة 23,57% من 946 ألف شخص إلى مليون و169 ألف شخص، وعرفت خلال سنوات الفترة عدة تقلبات إنخفاضاً وإرتفاعاً. وشهدت سنوات التسعينات معدلات مرتفعة من البطالة، إلا أنه منذ سنة 2001 شهدت انخفاضاً مستمراً الى 11,3% سنة 2008 من 27,3% سنة 2001 في حين بلغت سنة 2000 نسبة مرتفعة بلغت 29,8%.

الشكل رقم3-2: شكل يوضح تطور حجم القوة العاملة وعدد البطالين في الجزائر (1989-2008)

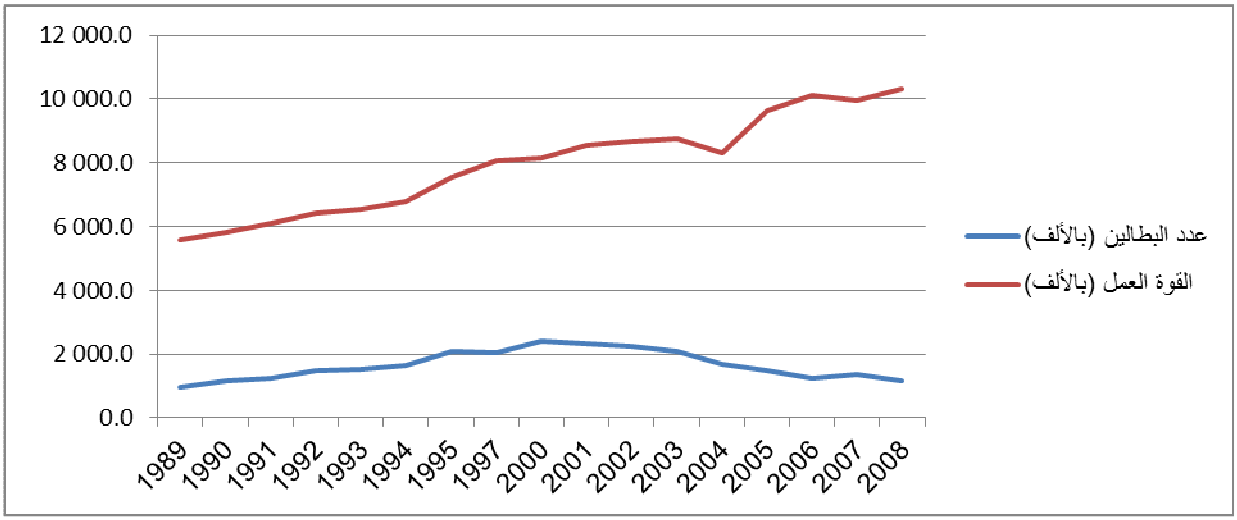

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-2.

الشكل رقم3-3: شكل يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر (1989-2008)

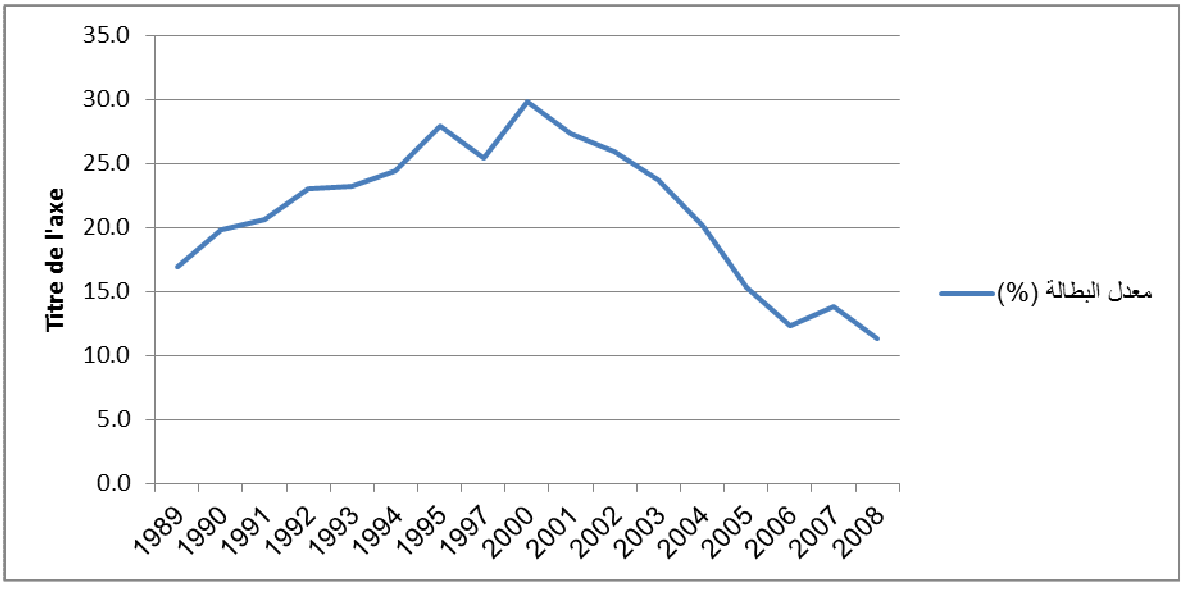

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-2

الجدول رقم3-2: جدول يوضح تطور حجم القوة العاملة ومستويات البطالة في الجزائر (1989-2008)

السنة	القوة العمل (بالألف)	عدد البطالين (بالألف)	معدل البطالة (%)	السن	الفترة المرجعية
1989	5 597,6	946,0	16,9	16-60	
1990	5 838,4	1 156,0	19,8	16-60	
1991	6 121,4	1 261,0	20,6	16-60	
1992	6 443,5	1 482,0	23,0	16-60	
1993	6 547,4	1 519,0	23,2	16-60	
1994	6 803,3	1 660,0	24,4	16-60	
1995	7 544,8	2 105,0	27,9	16-60	
1997	8 057,0	2 049,0	25,4	15+	
2000	8 153,6	2 427,7	29,8	15+	
2001	8 568,5	2 339,4	27,3	15+	September
2002	8 676,8	2 247,3	25,9	15+	
2003	8 767,9	2 078,0	23,7	15+	September
2004	8 320,4	1 671,5	20,1	15+	September
2005	9 656,0	1 474,5	15,3	15+	September
2006	10 109,7	1 240,8	12,3	15+	September
2007	9 960,9	1 374,6	13,8	15+	
2008	10 315,0	1 169,0	11,3	15+	

Source: KILM 6th edition, International Labour Office

2- إنتاجية العمل:

من خلال الجدول رقم 3-3، نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل من 12352 دولار إلى 8051 دولار سنة 2008 (دولار ثابت لسنة 1990 على أساس تعادل القوة الشرائية) حيث انخفضت في سنة 2008 بنسبة 21,3% مقارنة بسنة الأساس، في حين أنها كانت مرتفعة بـــنسبة 20,8% سنة 1980 مقارنة بنفس سنة الأساس. وشهدت جميع سنوات الفترة 1980-1989 ارتفاعا مقارنة بسنة الأساس، في حين أن جميع سنوات الفترة 1991-2008 شهدت انخفاضا مقارنة بنفس سنة الأساس.

الجدول رقم3-3: جدول يوضح إنتاجية العمل في الجزائر (1980-2008)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (engaged) دولار ثابت لسنة 1990 على أساس تعادل القوة الشرائية	الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (engaged) 1990=100
1980	12 352,0	120,8
1981	12 150,0	118,8
1982	12 444,0	121,7
1983	12 580,0	123,0
1984	12 794,0	125,1
1985	12 977,0	126,9
1986	12 288,0	120,2
1987	11 702,0	114,4
1988	10 968,0	107,3
1989	10 854,0	106,2
1990	10 225,0	100,0
1991	9 688,0	94,7
1992	9 421,0	92,1
1993	8 828,0	86,3
1994	8 375,0	81,9
1995	8 327,0	81,4
1996	8 292,0	81,1
1997	8 016,0	78,4
1998	8 091,0	79,1
1999	7 996,0	78,2
2000	7 831,0	76,6
2001	7 735,0	75,6
2002	7 785,0	76,1
2003	8 023,0	78,5
2004	8 117,0	79,4
2005	8 228,0	80,5

79,4	8 115,0	**2006**
79,1	8 083,0	**2007**
78,7	8 051,0	**2008**

Source: KILM 6th edition, International Labour Office

الشكل رقم 3-4:الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (engaged) (دولار امريكي ثابت لسنة 1990 على اساس تعادل القوة الشرائية)

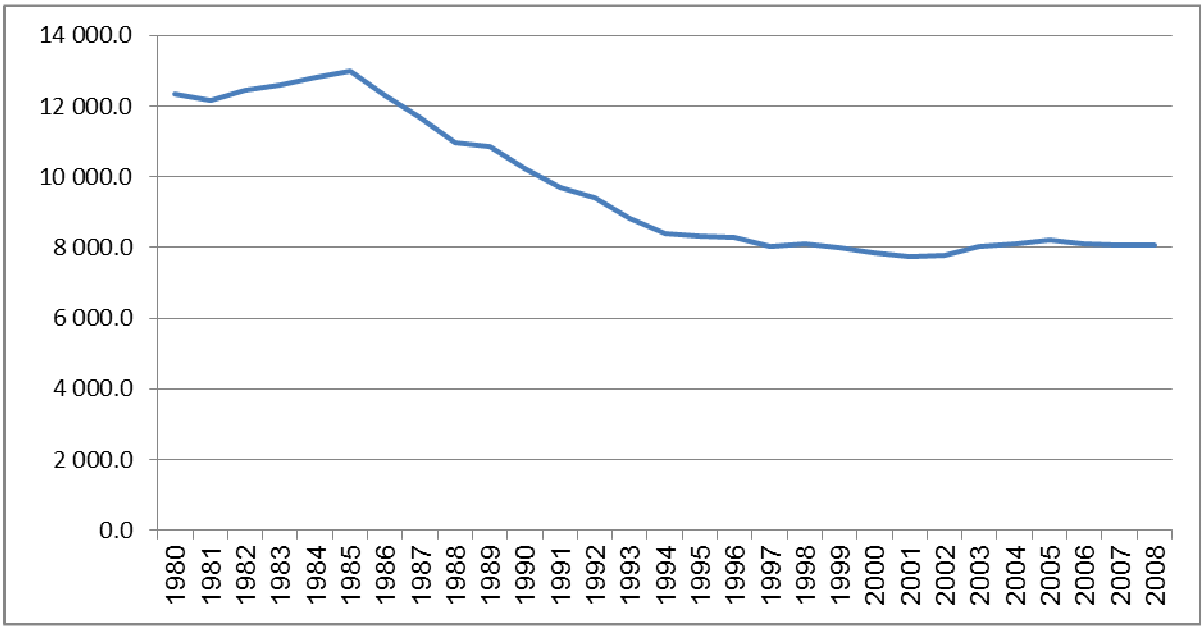

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-3.

الشكل رقم3-5: الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (engaged) (1990=100)

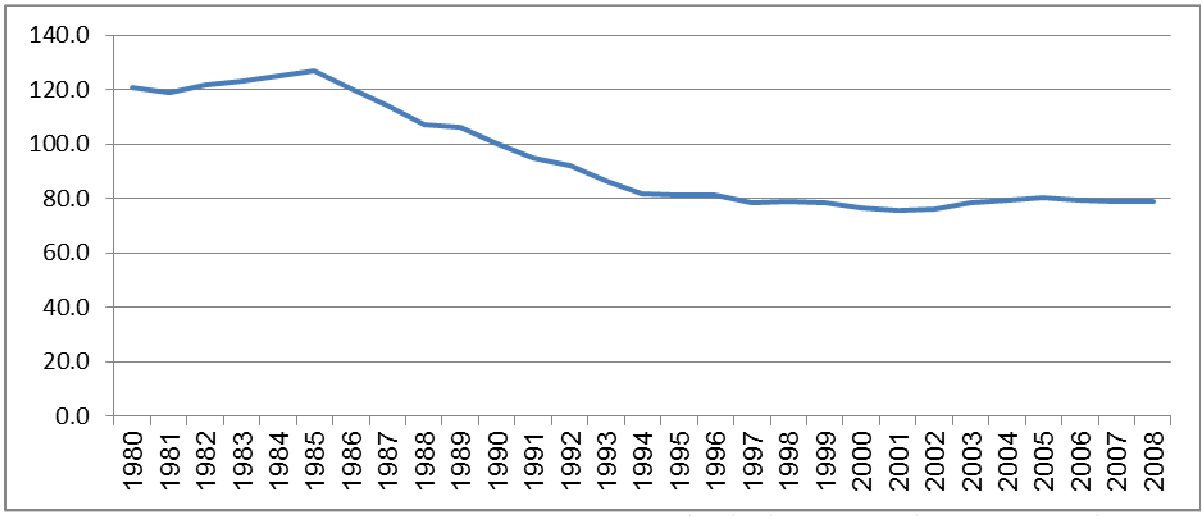

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-3.

3- الأجور:

من الجدول رقم 3-4، نلاحظ أن قيمة الأجور والمرتبات في السنوات من 1992 الى 1996 في ارتفاع مستمر حيث ارتفعت إلى 12323 دج سنة 1996 من 6430 دج في سنة 1992، وهذا على أساس سنة 1995. أما بالنسبة للأجور الاسمية في قطاع الصناعة التحويلية فنلاحظ أنها ارتفعت بـــ 17,8% سنة 1996 مقارنة بسنة 1995، في حين أنها كانت منخفضة في الفترة 1992-1994 مقارنة بنفس سنة الأساس. أما الأجور الحقيقية في نفس القطاع نلاحظ أنها انخفضت بنسبة 2.1% سنة 1996 مقارنة بسنة 1995 في حين أنها كانت مرتفعة في الفترة 1992-1994 مقارنة بنفس سنة الأساس. وربما يُعزى ذلك الانخفاض الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

الجدول رقم3-4: جدول يوضح بعض مؤشرات الأجور والمرتبات (شهريا) في الجزائر 1992-1996

السنة	سنة الأساس	الاجور والمرتبات (دج)	الارقام القياسية للاجور الاسمية في قطاع الصناعة التحويلية	الارقام القياسية للاجور الحقيقية في قطاع الصناعة التحويلية
1992	1995	6 430,00	61,5	126,4
1993	1995	8 012,00	76,6	129,5
1994	1995	8 937,00	85,4	109,7
1995	1995	10 462,00	100,0	100,0
1996	1995	12 323,00	117,8	97,9

Source: KILM 6th edition, International Labour Office

الشكل رقم 3-6: شكل يبين تطور الاجور والمرتبات في الجزائر (دج) (سنة الاساس: 1995)

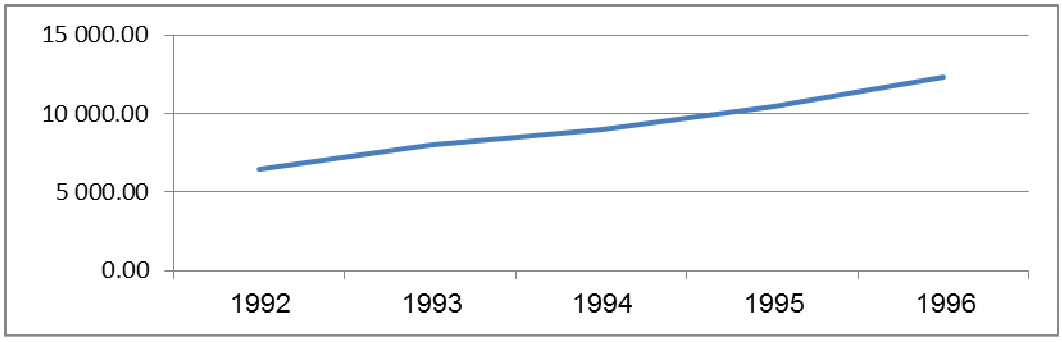

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى الجدول رقم 3-4.

الشكل رقم 3-7: شكل يبين تطور الأجور الاسمية والحقيقية
في قطاع الصناعة التحويلية (سنة الاساس: 1995)

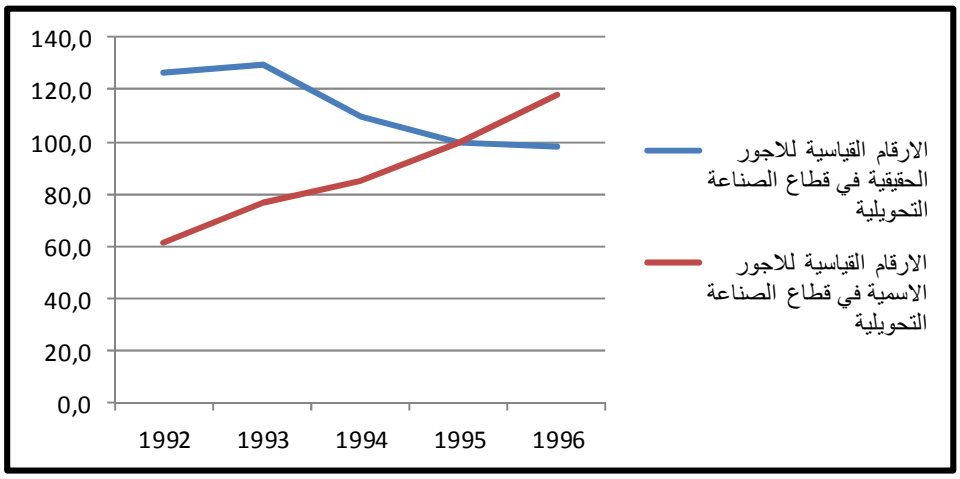

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا إلى الجدول رقم3-4.

المبحث الثالث: الانعكاسات المتوقعة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على مؤشرات سوق العمل

المطلب الاول: انعكاسات على البطالة والتشغيل

إن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بما ينطوي عليه من تحرير للتجارة يتضمن، من دون شك، إنعكاسات محتملة على التشغيل والبطالة في الجزائر.

الاثار الإيجابية:

وهناك العديد من العناصر نذكر منها:

- في المجال الصناعي ومع تحرير التجارة الخارجية يمكن للجزائر أن توفر السلع الصناعية التي هي بحاجة إليها وبتكاليف أقل وبجودة عالية، ناهيك على أن الصناعة الجزائرية بحاجة إلى رؤوس أموال واستثمارات حقيقية مباشرة بإمكانها منافسة مثيلاتها الأجنبية وكذا خلق مجالات إنتاج جديدة والتي تساهم بإتاحة فرص العمل وكذا خفض معدل البطالة.[1]
- وعن مجال الخدمات فإنه ومما لا شك فيه أنه خطى خطوات عملاقة وذلك بفضل التفتح الاقتصادي على العالم وهذا ما عاد بالأثر الايجابي للمستهلك فقطاع الاتصالات مثلا حقق استثمارات كبيرة ومعدلات نمو تعتبر الثانية في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا، أما قطاع الخدمات ونظرا لأهميته وأثره الايجابي على ميزان المدفوعات لما يمثله من مورد هام للدولة، وجب على الجزائر أن تنتقي مجوعة من القطاعات الخدمية والقطاعات الفرعية لتكون البداية التي تلتزم بها عند الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبما أن عنصر العمل المتقن والماهر يعتبر عاملا بارزا في قطاع تجارة الخدمات فإن الجزائر وبما تتوفر عليه من عنصر بشري مؤهل مما يعطيها ميزة تنافسية في هذا المجال خاصة الجانب السياحي...[2] وهو ما يُمكن أن يؤدي إلى فتح مناصب عمل مما يؤدي إلى زيادة مستويات التشغيل وتقليص من مستويات البطالة.
- بخصوص الخدمات الاستشارية، فإنه يتوقع عدم حدوث أي تأثير على أداء المكاتب الاستشارية المحلية بالجزائر بحيث يستبعد أن تقدم هذه المكاتب خدماتها في السوق الجزائرية بتكلفة أقل من

[1] شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2005، ص 102.

[2] - نفس المرجع السابق، ص ص 104-105.

الخدمة التي تقدمها المكاتب الجزائرية القائمة، الأمر الذي قد يجعل المكاتب الاستشارية الأجنبية تحاول اللجوء إلى الموظفين والإطارات المحلية لتأهيلها وإحلالها محل الأجانب في الإدارة نتيجة رخصها وهذا يعتبر مكسبا للاقتصاد الجزائري، حيث سيستفيد الجزائريون من التكنولوجيا المتقدمة التي تجلبها تلك المكاتب، علاوة على تدريب الخبرات المحلية على استخدامها، بالإضافة إلى أنها توفر فرص العمل للجزائريين.[1]

- يقال إن اتفاق الخدمات واتفاق الاستثمار، بما يتضمنانه من إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الاجنبية، سوف يؤديان الى تشجيع تدفق هذه الاستثمارات الى الدول النامية التي اعتادت على وضع الكثير من هذه القيود على حرية الحركة من جانب المستثمرين الاجانب. وهذا التدفق الاكبر للاستثمارات الاجنبية سوف يكون له مردود ايجابي على التنمية الاقتصادية التقانية في الدول النامية.[2] وهو ما من المحتمل أن تنطوي عليه من فتح مناصب عمل وزيادة معدلات التشغيل.

الاثار السلبية:

وهناك العديد من العناصر نذكر منها:

- من المؤكد أن الدول الصناعية حققت مكاسب ونتائج إيجابية بسبب تحرير التجارة العالمية خاصة وأن منتجاتها تتمتع بجودة عالية ومنافسة في الأسواق الدولية، أما الدول العربية بصفة عامة والجزائر واحدة منها بمجرد رفع الحماية وفتح الأسواق دون وجود ضوابط وقيود على السلع المستوردة سيؤثر ذلك على المنتجات الوطنية وبوجه خاص تلك الصناعة الناشئة التي لا تملك القدرة على المنافسة بدون سياسة داعمة تهدف إلى تحسين الإنتاجية، الأمر الذي يتطلب حماية السوق المحلية لتجنب الخسائر والتقليل من البطالة.[3]
- إن تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة سيجعل الجزائر كغيرها من البلدان النامية والعربية تتجه للاستيراد من الدول المتقدمة أكثر من السابق، بعيدا عن الموارد الطبيعية والمنتجات الكثيفة اليد العاملة التي يكثر إنتاجها في الدول النامية والعربية، وهذا سيؤدي إلى إنخفاض الصادرات الجزائرية والعربية بصفة عامة أكثر من إنخفاض الصادرات في الدول المتقدمة (هذا إن حدث إنخفاض في صادرات الدول المتقدمة).[4] وهو ما سوف يظهر أثره من خلال إرتفاع مستويات البطالة.

[1] د ابراهيم العيسوي، الغات واخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية،،1997، ص 133.
[2] - نفس المرجع السابق، ص 133.
[3] مولحسان آيات الله، الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 154.
[4] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

- في المجال الصناعي وبعد الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الجزائر ستفقد القدرة على حماية الاقتصاد الوطني عامة والنسيج الصناعي بصفة خاصة، كما أن الصناعة الجزائرية ترتكز في أغلبها على المواد الخام (الصناعات البترولية) وهذه المادة لا تدخل في اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة بل في منظمة الأوبيب، وعليه فإن القطاع الصناعي الجزائري يمتاز بالضعف وعدم القدرة على المنافسة وكذا ارتفاع تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى اعتماده على أساليب تقليدية في التسيير وضعف في ميدان التسويق. مما يعود بالضرر على النسيج الصناعي الجزائري خاصة بعد فتح السوق الوطنية أمام صناعات 149 دولة تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة مما يعني إغراق السوق بسلع أجنبية ذات جودة عالية وتنافسية كبيرة مما سيكون له عواقب وخيمة على المؤسسات الجزائرية العامة والخاصة إذ سيؤدي هذا الانضمام إلى حل الكثير من المؤسسات التي لا تقوى على المنافسة.[1] وبالتالي غلق المؤسسات التي تتضرر من هذه المنافسة مما يؤدي الى تسريح العمال وارتفاع معدل البطالة

المطلب الثاني: الانعكاسات على الاجور

كما أن لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إنعكاسات على مستويات التشغيل والبطالة، فإن هناك إنعكاسات محتملة على الأجور.

الاثار الايجابية:

وهناك العديد من العناصر نذكر منها:

- تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة، والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة في الدورات التدريبية.[2] وهذا يعني توظيف العمال الاكفاء وبالتالي التخفيض من البطالة وتحسين اجور العمال.
- ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سوف يترتب على تطبيق الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع في تكلفة التقانة وفي الاتاوى والمصروفات الاخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات وما الى ذلك. وهذا بالطبع اضافة الى الارتفاع في تكاليف الانتاج، نظرا الى الارتفاع في اسعار المدخلات من المنتجات الزراعية المستوردة، وكذلك الارتفاع المحتمل في الاجور نتيجة ارتفاع اسعار الغذاء.[3]

[1] - شنيني سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-106..
[2] - عثمان أبو حرب مرجع سبق ذكره، ص284.
[3] - د ابراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص128.

- ربما يتحقق بعض الكسب للدول العربية المصدرة للنفط من جراء الارتفاع المتوقع في اسعار تصديره نتيجة الزيادة في الطلب المشتق عليه من جراء زيادة الطلب العالمي على البتروكيماويات فيقوم هذا القطاع بالزيادة في الانتاج مما يحسن في اجور العمال والموظفين فيه.[1]

وتفيد تجربة تونس ان الاجور الحقيقية خلال فترة تحرير التجارة الخارجية، سارت نحو الارتفاع في كل من القطاع الموجه للتصدير وكذلك قطاع الانتاج المحلي المنافس للواردات، مع ارتفاع الاجور الحقيقية في القطاع الموجه للتصدير بصورة اسرع من الزيادات في الاجور الحقيقية في القطاع المحلي المنافس للواردات. ومما يعطي هذه النتيجة اهمية اكبر كون هذا القطاع حقق ايضا زيادة في تشغيل العمالة، اذ ساهم دخول اليد العاملة النسائية سوق العمل في توسيع القطاع الموجه للتصدير كصناعات الملابس والمنسوجات والتي حققت معدلات نمو عالية في صادراتها فضلا عن المشاركة النسائية في سوق العمل التونسية. وتشير الدراسة المذكورة عن تونس الى ان مصدر زيادة الاجور في القطاع المحلي يعزى الى زيادة اسعار الواردات، في حين ان زيادة الاجور في القطاع التصديري تعزى الى النمو السريع في الصادرات، كما ان سياسة سعر الصرف التي اتبعتها تونس والمتمثلة في تخفيض قيمة العملة المحلية والحفاظ على سعر صرف فعلي حقيقي ثابت قد ساهمت بدرجة كبيرة في الحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات التونسية في اسواقها الرئيسية.[2] وهو ما يُمكن أن يكون درساً يُمكن الإستفادة منه بالنسبة للجزائر مع مراعاة خصوصيات كل إقتصاد.

الاثار السلبية:

وهناك العديد من العناصر نذكر منها:

- من جانب آخر فإن تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية سوف يؤدي إلى شدة منافسة الواردات للإنتاج المحلي المماثل بالأسواق العالمية، مما قد يدفع العديد من المشروعات الصناعية إلى تخفيض خسائرها واضطرارها للتصفية لعدم القدرة على المنافسة، وقد يترتب عن ذلك انخفاض حجم العمالة بالداخل وحجم الدخل القومي وانخفاض مستوى المعيشة، وبالتالي إنخفاض مستوى الرفاهية.[3] مما يعني إنخفاض الأجور.
- تمتاز الصناعة الجزائرية بكونها ترتكز على المواد الخام التي تحتل نسبة كبيرة من الصادرات، إذ تمثل صادرات المحروقات حوالي 96.82% من إجمالي الصادرات الجزائرية سنة 2000، وعلى اعتبار أن المنتجات البترولية والغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فهذا يعني بأن الجزائر لن تستفيد من خلال انضمامها للمنظمة من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع بحكم محدودية وضعف الصادرات خارج

[1] - نفس المرجع السابق، ص 139.
[2] د. جمال زروق، تحرير التجارة الخارجية وآفاق التشغيل في الدول العربية، صندوق النقد العربي ابو ظبي- الامارات العربية المتحدة، 2007، ص ص 32-33.
[3] مولحسان آيات الله، الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 154.

المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 2% من إجمالي صادرات السلع الصناعية. ضف إلى ذلك أن استثناء النفط والخام من اتفاقيات الجات سواء القديمة أو الجديدة يشكل إضعاف لكمية الفوائد التي من الممكن أن تجنيها الجزائر، كما أن ضعف حجم الصادرات الصناعية يجعلها غير قادرة للوقوف في وجه المنافسة الدولية نتيجة لارتفاع التكاليف، وقلة الاستعمال التكنولوجي في هذا المجال.[1] وسوف يكون تخفيض الأجور أحد الحلول من أجل تخفيض التكاليف الإجمالية لتعزيز القدرات التنافسية.

- على اعتبار أن المنظمة العالمية للتجارة تنادي بالتوسع في حرية التبادل التجاري وحرية قابلية العملة الوطنية للتداول وتخفيض قيود سعر الصرف، فإنه من المتوقع ارتفاع في قيمة الدولار والعملات الأخرى بالنسبة للدينار الجزائري على الأقل في المراحل الأولى لتطبيق الاتفاقية، وهذا بالطبع سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات الغذائية مقومة بالعملة المحلية مع عدم قدرة الجزائر على تقديم دعم لتلك السلع الغذائية طبقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض مستوى المعيشة ومستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمحدودي الدخل.[2] خاصة من خلال إنخفاض الأجور الحقيقية نتيجة إرتفاع الأسعار.

المطلب الثالث: الانعكاسات على انتاجية العمل.

تنطوي عملية إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أيضا على إنعكاسات على إنتاجية العمل.

الاثار الايجابية:

- إن تحرير التجارة في السلع والخدمات ينطوي على زيادة حدة المنافسة في الأسواق الدولية وهو ما يدفع إلى العمل على التخفيض من التكاليف الإجمالية، وهو الأمر الذي يُمكن أن يؤدي إلى التسريح من العمالة الموجودة وهو، من دون شك، سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل.
- كما أن المنافسة، من جراء تحرير التجارة، سوف تدفع الشركات إلى تعزيز قدرات البحث والتطوير والابتكارات وهو ما سوف يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج الكلي بعدد قليل من العمالة، ربما الماهرة فقط، مما سوف يؤدي إلى الزيادة في إنتاجية العمل.
- ان تحرير التجارة في الكثير من القطاعات، سوف تمثل حافزا للصناعات المحلية على رفع مستوى الإنتاج والجودة، وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد ومن ثم ارتفاع في مستوى المعيشة والزيادة في انتاجية العمل.
- كما أن النجاح في الدخول إلى الأسواق الدولية وكسب أسواق تصديرية، سوف يسمح للشركات، أن تزيد من حجم إنتاجها لتلبية الطلب الخارجي، بالإضافة إلى طلب السوق المحلي، مما يسمح

[1]- نفس المرجع السابق، ص 155.
[2]مولحسان آيات الله، الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 148.

لها بتخفيض تكلفة الوحدة الواحدة نتيجة الإنتاج الكبير، كما أن زيادة الانتاج سوف يؤدي، مع بقاء حجم العمال ثابت أو زيادة التوظيف بمعدل أقل من زيادة الانتاج، إلى الرفع من إنتاجية العمل.

الاثار السلبية:

أن تحرير التجارة والمنافسة المتولدة عنها ربما يؤدي إلى إنهيار مؤسسات، خاصة تلك التي كانت تعتمد على حماية الدولة، وهو ما يعني تدهور مختلف مؤشرات نجاح المؤسسات ومنه إنخفاض إنتاجية العمل بسبب تقلص في الإنتاج الكلي نتيجة خسارة أسواق محلية و/أو أسواق تصديرية.

إلا أنه بصفة عامة، يُمكن القول أن المنافسة تدفع دائمً إلى الإرتقاء بالإنتاجي

خلاصة الفصل:

بالرغم من أن الجزائر لم تنظم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلا أنها خطت خطوات في هذا الاتجاه خلال السنوات الماضية. وقبل تناول الانعكاسات المحتملة لذلك الانضمام على مؤشرات سوق العمل من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل، تطرقنا إلى تحليل لتطور التجارة الخارجية في السلع والخدمات التجارية التي ما فتئت ترتفع. ثم تناولنا بالتحليل هيكل سوق العمل في الجزائر وبعض الإحصائيات المتعلقة بمؤشرات سوق العمل من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل. ثم تطرقنا إلى الانعكاسات المحتملة للإنضمام على مؤشرات سوق العمل وهي بالرغم من أنها تنطوي على عدد من السلبيات على تلك المؤشرات، إلا أنها تنطوي بالإضافة إلى ذلك على عدد من الايجابيات التي يُمكن الاستفادة منها.

الخاتمـــــــة

الخاتمة العامة:

بالرغم من أن الجزائر لم تنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد، إلا أنها حاولت في السنوات الماضية الإنضمام إلى تلك المنظمة. فلقد أصبح الانضمام إلى تلك المنظمة أحد مقتضيات الإندماج في الاقتصاد العالمي. وبالنظر إلى أن كل تغير ينطوي على إنعكاسات على مختلف المتغيرات، فلقد كان لدراسة إنعكاسات مثل ذلك الانضمام بما ينطوي عليه من تحرير للتجارة على مؤشرات سوق العمل من ناحية البطالة، الأجور وإنتاجية العمل. ولقد وُجد أن هناك العديد من الانعكاسات الإيجابية والسلبية لإنضمام الجزائر على تلك المؤشرات لأسواق العمل.

الإجابة على الفرضيات:

الفرضية الأولى: وهذا صحيح، فالإندماج في الاقتصاد العالمي أصبح حتمية في ظل العولمة الاقتصادية الجارية اليوم، ومن هنا فالجزائر كغيرها من الدول أصبح لزاماً عليها أن تندمج في الإقتصاد العالمي والذي من بين ضروراته الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما ينطوي عليه من تحرير للتجارة في السلع والخدمات ومختلف المواضيع التي تنطوي عليها المنظمة، ومن هنا فإن الجزائر سوف تستمر في مفاوضاتها من أجل الإنضمام.

الفرضية الثانية: وهذا صحيح، فتحرير التجارة من خلال التخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية ومختلف القيود الكمية سوف يؤدي إلى تحرير التدفقات من السلع والخدمات عبر الحدود وهو ما يُمكن أن يؤدي إلى زيادة حدة منافسة السلع الأجنبية للسلع المحلية، وهو ما يضر حتما بالمؤسسات المحلية، خاصة تلك التي كانت محمية، مما يؤدي إلى إنهيار تلك المؤسسات وما ينجر عنها من تسريح للعمالة وزيادة معدلا ت البطالة.

الفرضية الثالثة: وهذا صحيح. فالمنافسة المتولدة من تحرير التجارة سوف تدفع بدون شك المؤسسات إلى البحث عن المزايا التنافسية من أجل الحفاظ على أو كسب أسواق جديدة، ولعل التخفيض من الأجور يُعتبر أحد الحلول المتاحة بالنظر إلى أن الأجور تُعتبر أحد أهم بنود التكاليف الإجمالية.

الفرضية الرابعة: وهذا صحيح. فالمنافسة الحادة سوف تدفع إلى التخفيض من الأجور والتقليص من عدد من العمال مما سوف يؤدي إلى إرتفاع إنتاجية العمل. كما تعزيز قدرات البحث والتطوير سوف يؤدي بدوره إلى الرفع من إنتاجية العمل

نتائج الدراسة:

- أن الجزائر مقتنعة بأن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح ضرورة ملحة للإندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي فهي سوف تستمر في مفاوضاتها من إجل إتمام عملية الإنضمام.
- أن تحرير التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة ينطوي بالفعل على إنعكاسات سلبية على مؤشرات سوق العمل من ناحية: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل، إلا أنها في نفس الوقت تنطوي على عدد من الإيجابيات.

التوصيات والاقتراحات:

- بالنظر إلى أن المنظمة العالمية للتجارة أصبحت أحد أهم المؤسسات الاقتصادية الدولية فإن الجزائر ينبغي أن تستمر في مفاوضات الإنضمام، إلا أنها في نفس الوقت ينبغي أن تراعي مصالحها.
- على الجزائر، وهي تحرر من تجارتها، أن تأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية التي تنطوي عليها ومحاولة تلافيها أو التقليل منها إلى أكبر حد خاصة من ناحية مؤشرات سوق العمل: البطالة، الأجور وإنتاجية العمل.
- على الجزائر أن تحاول الاستفادة من الايجابيات التي تنطوي عليها عملية التحرير التجاري في ظل المنظمة العالمية للتجارة للتحسين من مستويات التشغيل والتخفيض من مستويات البطالة، التحسين من مستوى الأجور والرفع من إنتاجية العمل.

وعلى أمل أن تكون هذه الدراسة المتواضعة نافذة للتعمق أكثر في مجال هذا البحث.

وفي الأخير، نختم دراستنا بهذا القول للأصفهاني: « إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

قـائمــة المراجــع

قائمة المراجع

1- الكتب:

1- د. عثمان ابو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار اسامة، الاردن-عمان، 2008

2- علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الطبعة الاولى، 2007.

3- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الاولى، سلسلة الوجيز في العلوم لإدارية (6:6)، الاردن-عمان، 2008.

4- ناصر دادي عدون : اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ .

5- ناصر دادي عدون ، عبد الرحمن العايب ، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.

6- الدكتور محمد طاقة، الدكتور حسين عجلان، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008.

7- الدكتور مدحت القريشي : اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

8- الدكتور مدحت القريشي : تطور الفكر الاقتصادي ،دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ، الأردن 2008.

9- منى الطحاوي: اقتصاديات العمل، دار نهضة الشرق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1995.

10- د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 266 اكتوبر 1997.

11- د. السيد متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون عمان، الطبعة الأولى، 2011،

12- رونالد ايرنبرج وروبرت سميث ، اقتصاديات العمل، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994.

13- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل - التجربة الجزائرية- ،دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2009.

14- عبد الجبارحمد عبيد السبهاني، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي و الإسلامي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.

15- د ابراهيم العيسوي، الغات واخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية،1997.

16-د. محمود حسين الوادي وأحمد عارف العساف: الإقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع- الأردن- والطباعة، الطبعة الأولى، 2009

2- الرسائل العلمية:

1- مولحسان آيات لله ، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر-مصر)، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية جامعة الحاج لخضر- باتنة - ،2011/2010.

2- مولحسان آيات الله، الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر-بسكرة- ،2003-2004.

3- ريغي هشام ، العولمة و البطالة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة ام البواقي ، 2008-2009.

4- شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، 2005.

5- بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجـــــــــــزائر، 2004.

3- المجلات:

د ناصر دادي عدون منتاوي محمد: انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، الاهداف والعراقيل، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 3، السنة2004.

4- مواقع الأنترنت:

1- http://www.lifeandlaw.net **(تم التحميل يوم 2012/01/20)**

2- http://www.wto.org **تم التحميل يوم** 2011/12/02)

3- http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2011_e/its11_appendix_e.pdf **(تم التحميل يوم** 2012/2/15).

4- الموسوعة العربية http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=265&m=1 (تم التحميل يوم 2012/03/12)

5- د. جمال زروق، تحرير التجارة الخارجية وآفاق التشغيل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد (1) ، ابو ظبي الامارات العربية المتحدة،2007. (www.amf.org.ae)